المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

الوظيفة السياسية للمدن الجديدة في الجزائر

-دراسة حالة مدينة سيدي عبد الله-

(2022-2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة ونظم مقارنة

إعداد:

الطالبة: زغار نضال

إشراف:

الأستاذ الدكتور: بولالوة ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د سيد احمد كبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ. د ياسين بولالوة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022م-2023م / 1443هـ-1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من له الفضل في تعليمي

التخلي عن التسليم بالمُظهر والتفكير في المُضمر

التحلي بالعقل الناقد وشجاعة تقديم الطرح المختلف

التجلي بالأخلاق، أخلاق طالب العلم مهما علت الرتب

إلى والداي

حفظهما الله ورعاهما على دعمهما المطلق طيلة مشواري الدراسي

الحمد لله الذي برحمته تتم النعم والقائل في محكم تنزيله {ولئن شكرتم لأزيدنكم }

والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين،

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء اللجنة المناقشة أصحاب الفضل علي؛

ممتنة لكل الإطارات الذين منحوني وقتهم وتعاونهم ولتزويدي بمختلف الوثائق الضرورية

سواء كانوا من إطارات الجماعات المحلية أو التابعين لوزارة السكن والعمران والمدينة؛

شكر خاص للقائمين على المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من طاقمي الإدارة

والمكتبة على جهدهم، وكذا كل الدكاترة الأكارم الذين كان لهم الفضل في تدريسي؛

وكذا اود شكر والداي على توفيرهما للدعم اللازم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

الملخص

قائمة الجداول والأشكال التوضيحية والخرائط

قائمة الاختصارات والملاحق

مقدمة..... 01

الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للمدينة.....20

المبحث الاول: المدينة.. مستوى التحليل الاصطلاحي والفلسفي..... 22

المطب الأول: ماهية المدينة..... 22

المطلب الثاني: فلسفة المدينة..... 27

المبحث الثاني: المدينة.. مستوى التحليل التاريخي..... 34

المطلب الأول: تاريخ المدينة والتمدن..... 34

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية لنشأة وتخطيط المدن..... 43

المبحث الثالث: المدينة.. مستوى التحليل السياسي والرمزي..... 55

المطلب الأول: المقاربة السلطوية للمدينة..... 55

المطلب الثاني: باثولوجيا التمدن.. اغتراب في الفضاء المديني.....58

الفصل الثاني: المدن الجديدة ..الخيار السياسي لحل المشكلات.....61

المبحث الاول: مدن المستقبل.. الماهية والمؤشرات..... 63

المطلب الأول: المدن الذكية..... 63

المطلب الثاني: المدن المستدامة..... 71

المبحث الثاني: المدن الجديدة.. نحو توجه عالمي..... 75

المطلب الأول: ماهية المدن الجديدة..... 75

المطلب الثاني: تجارب عالمية في إنشاء المدن الجديدة..... 76

المبحث الثالث: تجربة المدن الجديدة في الجزائر.. استراتيجية التنمية المستدامة وسبل تفعيلها في مجال التعمير.....88

المطلب الأول: فلسفة التخطيط الحضري في الجزائر..... 88

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.. قراءة في فكرة المدن الجديدة.....93

الفصل الثالث: المدينة الجديدة سيدي عبد الله بين التصوروالتجسيد.....101

المبحث الاول: الإطارالقانوني والعملي للمدينة الجديدة سيدي عبد الله.....103

المطلب الاول: المدينة الجديدة سيدي عبد الله بين التخطيط ومتطلبات الإنجاز.....103

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتسيير المدينة الجديدة سيدي عبد الله.....107

المبحث الثاني: أهداف مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله.....111

المطلب الأول: إمكانات المدينة الجديدة سيدي عبد الله.....111

المطلب الثاني: حصيلة المشاريع الاستثمارية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله.....114

المبحث الثالث: دراسة ميدانية حول تقييم مخرجات مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله 116

المطلب الأول: تحليل البيانات الميدانية ونتائجها.....118

المطلب الثاني: تفسير النتائج العامة.....127

الخاتمة.....133

الملاحق.....138

قائمة المراجع النهائية.....145

ملخص:

غداة استقلال الجزائر، تم شغل فراغ المدن الكولونيالية ذات الروح، الرمزية والوظيفة الموافقة لتصور المستعمر والمشيدة لبقائه. فكان من المفترض التفكير في استحداث مناطق حضرية تتماشى وأهداف الدولة تستجيب للتحديات الراهنة والناتجة عن التحضر السريع والطلب المتزايد على السكن الاجتماعي ، لتكون فكرة إقامتها قرارا سياسيا وتخطيطا موجها نحو اللحاق بركب التطور العالمي لمدن المستقبل.

جاءت هذه التجربة لتنظيم الدولة عمرانيا وتوفير إطار معيشي أفضل للسكان يوازن بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبشرية للمدن، وكذا وضع حد للتسحل وزحف الاسمنت على الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني سواء المخطط أو العشوائي؛ فعبر أدوات التخطيط العمراني تحاول الجزائر مزاوجة مراقبة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية بتعمير المناطق ذات التركيز السكاني الضعيف من خلال تخفيف حدة التشبع الحضري للمدن الكبرى كالجزائر العاصمة باستحداث مدن جديدة كمدينة سيدي عبد الله؛ لتشكل هذه الأخيرة النتاج الأول للدولة الوطنية تصورا وتجسيدا.

الكلمات المفتاحية:

المدينة، المدن الجديدة ، الوظيفة السياسية.

Abstract :

Following Algeria's independence, the void left by the colonial cities, with their spirit, symbolism, and functions -aligned with the colonizer's vision and built to ensure their continuation- was filled. It was therefore intended to consider the establishment of urban areas that align with the state's objectives and respond to the current challenges resulting from rapid urbanization and the growing demand for social housing. The idea of their establishment was meant to be a political decision and a directed planning process aimed at catching up with the global development of future cities.

This experience aimed to organize the state urbanistically and provide a better living framework for its residents, balancing the social, economic, and human dimensions of cities. It also aimed to tackle the urban sprawl on agricultural lands due to urban expansion, whether planned or not. Through urban planning tools, Algeria seeks to reconcile the control of imbalanced growth in population settlements by developing low-density areas, thereby reducing urban saturation in major cities such as Algiers, by establishing new cities like Sidi Abdellah. The latter represents the first achievement of the national state in terms of vision and realization.

Keywords :

City, New cities, Political function.

قائمة الجداول والأشكال التوضيحية والخرائط

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	النظريات التفسيرية لمنظومة المدينة	10
02	العلاقة بين معايير مناهج التصميم الحضري المعاصر وأبعاد جودة الحياة الحضرية	67
03	العلاقة بين المدن الذكية والاستدامة	73
04	الخطوط التوجيهية وبرامج العمل الإقليمية	97
05	توزيع إقليم المدينة الجديدة سيدي عبد الله حسب البلديات	102
06	تقدير معدلات التخطيط العمراني لمدينة سيدي عبد الله لسنتي 2008 و2021	113
07	مشاريع المدينة الجديدة سيدي عبد الله	113
08	مقياس ليكارت الثلاثي	117
09	معامل صدق وثبات الاستبيان	117
10	هيئات انتساب أفراد العينة	118
11	متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	119
12	حصيلة السكنات المبرمجة للنسيج الحضري الجديد	120
13	معامل الارتباط بيرسون بين المحور ككل وفقراته	122
14	الأساس النظري المتبع في تجسيد المدينة الجديدة سيدي عبد الله	123
15	مؤشرات جودة الحياة في المدينة	123
16	محور النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية	125

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	نموذج مدينة ذكية	64
02	تحديات المدن الذكية المتوسطية	68
03	نموذج المدينة المستدامة	70
04	نموذج المدينة الذكية المستدامة	72
05	نموذج جامع لتوجهات المدن الذكية واستراتيجيات المدن المستدامة	72
06	الهيكل الإداري لمشروعات المدن الجديدة بفرنسا	79
07	أدوات التهيئة والتعمير حسب مستويات التخطيط	92
08	الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم	96
09	نسب توزيع أفراد العينة	118
10	نسبة متوسط الأفراد في الغرفة الواحدة	119
11	أساس التجسيد النظري للمدينة	123

رقم الخريطة	عنوانها	الصفحة
01	مواقع المدن الجديدة الحالية والمستقبلية في مصر	83
02	محيط المدينة الجديدة سيدي عبد الله	102
03	المداخل الرئيسية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله	103
04	توضح شبكة المساحات الخضراء بمدينة سيدي عبد الله	112

قائمة الاختصارات والملاحق

الرقم	الاختصار	باللغة الفرنسية	باللغة العربية
01	EPA	Agence de la protection de l'environement	وكالة الحفاظ على البيئة
02	PIU	Princpe d'intelligence urbaine	مبادئ الحضرية الذكية
03	CIAM	Congrès international d 'architecture moderne	المجلس العالمي لعمارة الحداثة
04	ZI	Zone industrielle	منطقة صناعية
05	ZHUN	Nouvelles zones d'habitat urbain	المناطق السكنية الحضرية الجديدة
06	PCD	Plan communal de développement	مخطط البلدية للتنمية
07	PMU	Projet de modernisation urbaine	مخطط التحديث الحضري
08	PUD	Plan d' urbanisme directeur	المخطط العمراني الموجه
09	PUP	Plan d'urbanisme Provisoire	مخطط العمران المؤقت
10	ANAT	Agence nationale d'aménagement du territoire	الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية
11	PAW	Plan d'aménagement de wilaya	المخطط الولائي للتهيئة
12	PAC	Plan d'aménagement de commun	المخطط البلدي للتهيئة
13	SNAT	Shéma national d'aménagement du territoire	المخطط الوطني لتهيئة الاقليم
14	SRAT	Shéma régional d'aménagement du territoire	المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم
15	PAT	Programme d'action territoire	برنامج العمل الإقليمي
16	PDAU	Le plan directeur d'aménagement et d'urbanisme	المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير
17	POS	plan d'occupation des sols	مخطط شغل الأراضي
18	VNSA	La ville nouvelle sidi abdellah	هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله
19	CNERU	Centre national d'études et de recherches appliquées en urbanisme	المركز الوطني للدراسات و الأبحاث التطبيقية
20	AADL	L'agence nationale de l'almélioration et du développement du longement	وكالة عدل/ السكن الموجه للبيع بالإيجار
21	LPA	Logement promotionnel aidé	السكن الترقوي المدعم
22	LPP	Logement public promotionnel	السكن الترقوي العمومي
23	LPL	Logement public locative	السكن العمومي الإيجاري
24	OPGI	Office de promotion et de gestion immobiliere	ديوان الترقية والتسيير العقاري
25	ONPI	L'organisation nationale des promoteures immobilers	المنظمة الوطنية للمرقبين العقاريين
26	TIC	Technologies de l'information et de communication	تكنولوجيا المعلومات و الإتصال
27	SPSS	Programme de trousses statistiques en sciences sociales	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

رقم الملحق	عنوانه	الصفحة
01	مخططات تجسيد المدينة الجديدة سيدي عبد الله	138
02	مراحل المخطط الرئيسي	139
03	الأدوات القطاعية والمكانية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030	140
04	وثائق الاستبيان الموجه	141

مقدمة

تسعى دول العالم لتجاوز مشكلات مدنها القائمة على تباينها واختلاف درجة حدتها، عن طريق بناء تصورات ووضع استراتيجيات، لمعالجة الاختلالات المجالية وتحسين الظروف المعيشية لقاطنيها؛ إذ يعتلي تحقيق هذا الهدف التنموي أعلى قائمة الأجندة الحكومية، لما له من أهمية في إحلال الاستقرار الداخلي للبلد وكسب الرضى الشعبي اتجاه النظام السياسي القائم.

رفاهية الفرد، جودة الحياة، المسكن اللائق، مفردات تواتر استخدامها، مع نيل موضوع التنمية المستدامة اهتمام المجتمع الدولي والحكومات، خاصة بعد بروز مشكلات بيئية كان لها بالغ الاثر على النظام الايكولوجي وصحة الإنسان ومستقبله، ما جعل هذه الأخيرة تجنح إلى انتهاج استراتيجيات وتبني خيارات سياسية تفضي الى تجاوز مشكلات المدن القائمة المثقلة بالتحديات الحضرية.

تستعمل المدرسة الأنجلوسكسونية مفاهيم كـ"التخطيط المدني"، "التخطيط العمراني" و"التهيئة العمرانية"، أما المدرسة الفرنكفونية فتعتمد "التخطيط المجالي"، إلا أن مصطلح "التنظيم العمراني" يعد الأكثر تداولا في بلدان المشرق العربي، وعن المملكة المغربية نجد "التدبير المجالي" أو تدبير وتهيئة التراب لتقترب مما يُستعمل في تونس "التهيئة الترابية"، أما في الجزائر فالأكثر تداولا هو "التهيئة العمرانية" وهو المصطلح الوارد في الدستور ومخططات التعمير، إلا أن حدود دلالة هذا المصطلح في اللغة العربية تشمل كلا المجالين الحضري والريفي؛ أما اقتصار القصد على المدينة فحسب فيُصطلح بـ "التهيئة الحضرية"؛ تتعدد التسميات بتعدد الرؤى و الألسن، إلا أن جميعها يعبر عن ثلاثية الانسان، المكان والسلطان، المواطن شاغل المحلة، الإقليم وصاحب سلطة وضع التصور وتجسيده، حالة التفاعل بين الأفكار والتصورات مع الأفعال والقرارات، بغية تنظيم المدينة وتطويرها بما يضمن رفاهية الأفراد.

على غرار الدول الرائدة في تجربة المدن الجديدة، ارتأت الجزائر استحداث مناطق حضرية تسهم في إصلاح النسيج القائم، إعادة هيكلة الأحياء القديمة لتحسين وضعيتها، إلى جانب إنشاء المناطق الصناعية لتحقيق تنمية اقتصادية محلية، كونها ورثت غداة الاستقلال عن العهد الاستعماري العديد من الاختلالات العمرانية. لذا عبر أدوات التخطيط العمراني تحاول الجزائر مزاوجة مراقبة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية بتخفيف حدة التشبع الحضري للمدن الكبرى، وتعمير المناطق ذات التركيز السكاني الضعيف.

صادقت الحكومة الجزائرية سنة 1995م، على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن الكبرى الجزائر، وهران، قسنطينة ليضاف لها مدينة عنابة لاحقا، و مدن وأقطاب حضرية مماثلة في الهضاب العليا والجنوب؛ إذ يرى أصحاب القرار في الجزائر أن سياسة المدن الجديدة هي الحل الأمثل لإشكالية النمو الحضري التي تعيشها بلدان المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة، إلا أن هذه الفكرة أيضا

تحتاج إلى ميزانية ضخمة و استثمارات لانجازها، فهي ليست مجرد مساكن تشيد، بل يشترط فيها توفر المرافق و الخدمات و مختلف الاحتياجات على جميع الأصعدة الاقتصادية منها و الثقافية و الاجتماعية و الإدارية التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية حتى لا تبقى تابعة كليا للمدن الرئيسية ومعتمدة على المركز.

إقامة المدن الجديدة كمشروع مدينة سيدي عبد الله يتطلب دراسة معمقة ومكثفة لإيجاد البدائل لإشكالية التحضر، ومراعاة الأهداف الديمغرافية والسياسية، قبل مزاولته بالبدء فلا ضير في الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، بما يتماشى مع خصائص المجتمع الجزائري، لكن هل فعلا هو الخيار الأنسب، لتفعيل الإمكانات التي تزخر بها المدينة أو على الأقل سبيل لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة التي تفضي لإنتاج مجتمع منخرط في الحياة السياسية، ذو إرادة لتفعيل مواطنتيه بالمشاركة السياسية الموجبة والواعية. إشكال آخر ينوه إليه، يرمي إلى معرفة ما إذا كانت هذه الأخيرة في حال تجسيد المشروع وفق المخططات الأولية والمحينة، عن سابق تصور أم ستكون هذه المخرجات تحصيل حاصل ونتائج عرضية.

لمعالجة هذا الموضوع، ارتأت الدراسة مزاولته عبر ثلاث فصول:

أولها يعنى بعرض إطار نظري ومفاهيمي للمدينة يوضح لنا السياق العام، ومختلف الشروحات لهذا المتغير متعدد الأبعاد باختلاف المدارس والتخصصات إذ يقدم لنا لمحة عن فلسفة المدينة أو أدب اليوتوبيا، لننتقل إلى مسحة تاريخية لتاريخ المدن والتمدن وكذا مختلف الاتجاهات النظرية لنشأة وتخطيط هذه الأخيرة، لتخلص الدراسة في شقها الأول بتقديم مقاربة سلطوية للمدينة وكذا الإشارة الى الاغتراب في الفضاء المديني وباثولوجيا التمدن.

أما في الفصل الثاني تم تفسير الخيار السياسي وراء اتخاذ صناع القرار في دول العالم عامة والجزائر خاصة للمدن الجديدة – مدن المستقبل- المدن الذكية والمستدامة، كحل لمشكلات مدنها القائمة؛ وكذا الإشارة بإيجاز لأدوات التعمير في الجزائر من قوانين ومخططات وطنية التي تسمح بتجسيد هذه الرؤية.

خصص الفصل الثالث للمدينة الجديدة سيدي عبد الله لمزاولتها بالوصف والتحليل وكذا تفسير النتائج الميدانية المجراة بغية رصد الاختلالات التي حالت دون تجسيد الأهداف المرجوة من المشروع وانعكاسات ذلك على المواطن ومشاركته في الحياة السياسية.

أهمية الدراسة:

تتوقف جدارة الاطلاع على الدراسات في الأصالة العلمية والأهداف العملية المضافة؛ بتناول موضوع مستجد في حقل التخصص أو ما تطلب شجاعة الاختيار واستوفى علمية الطرح.

تصبو هذه الدراسة إلى تعدي الوصف نحو التحليل، أي من رصد المشكلات إلى البحث في أسبابها وسبل تجاوزها، وتسليط الضوء على فكرة حتمية التمدد، وظاهرة تخلف المدن الراجعة للاختلالات المجالية الناتجة عن عدم وجود تصورات واضحة وأهداف مبنية وفق تخطيط مدعم بمعلومات دقيقة، في إطار تسخير التقنية لخدمة السياسة وصانعها، باعتبار العمران واجهتها.

تظهر أهمية الدراسة في مرامي البحث عن الوظيفة السياسية للمدن الجديدة في الجزائر، وما إذا تم اعداد المشروع وفقها، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر الجامعة بين الرهان السلطوي و المدن؛ فخيار إنشاء مدينة و تخطيطها يعطينا فكرة عن عملية صنع القرار وكذا طبيعة النظام السياسي السائد ، واعتماد معمار الاتساع يصاحبه فضاءات تسمح بالتجمع والتعبير عن الرأي العام وممارسة شتى أشكال الحياة السياسية، أما دون ذلك فسيمس بشعور المواطن بالانتماء ومدى تفعيل مواطنيته، هذا الأخير الذي وجه مطالبه نحو سلطة سياسية محملا إياها مسؤولية تحسين ظروفه المعيشية، بتوفير حياة مستقرة متسمة بمعالم الجودة، مع شرطية تجديد الثقة عبر المشاركة السياسية.

أسباب اختيار الموضوع:

يستلزم استنتاج التشابه في التعقيد بين السياسة كمفترق طرق للعلوم وكممارسة، وكذا المدينة باعتبارها نسقا من العلامات، دراسة عابرة للتخصصات تحقق التجاسر المعرفي اللازم لتغطية جوانب الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

لقد كان الدافع للاهتمام بهذا البعد وجود رصيد معرفي مكتسب عبر مسار دراسي، تطرق لكل السياسات القطاعية الكلية منها والجزئية دون سياسة المدينة، ناهيك عن إدراج جل الوظائف ذات الصلة بالمدينة دون الوظيفة السياسية وتهيئة الإقليم على أهميتهما.

يشكل الموضوع إشكالا على مستوى دائرة المعارف الإنسانية؛ يمكن من القيام بقراءات مقارنة وتقييمية للتجارب المتعاقبة سواء كانت المقارنة زمانية أو مكانية، كما يعد فضاء خصبا للجدل العلمي، إلا أنه ورغم التطور في التنظير، تنكفأ الدراسة لرؤية أن طبيعة البشر الميالة للثنائية حاكم ومحكوم، وعلاقة التأثير المتبادلة بين الفرد والفضاء لم تتغير؛ ما تغير هو القالب المبرر للوضع القائم وتعاقب الفئة القليلة الحاكمة للكثيرة.

طبيعة الموضوع؛ والذي تستب أهميته من جدلية الحضور والغياب، فباتخاذ قرار ما يُقام واقع بالضرورة يرجح لتصور ما أن يسود على حساب دحض بدائل أخرى.

امتثالا لنهج تلخيص الفكرة في معادلة؛ وعلى وزن رؤية مالك بن نبي للحضارة كونها مجموعا للتراب والوقت والانسان، يمكن اختزال الخط الناظم للبحث في المعادلة التالية:

أدبيات الدراسة:

تميزت عملية جمع المعلومات والاطلاع على أهم الكتابات ذات الصلة بموضوع المدينة، بوجود غزارة في المادة الفكرية، ولعل هذا الزخم بقدر ما يغني البحث إلا أنه قد يشكل تحديا معرفيا، بالنظر إلى حجم المادة المعتمد عليها، والبحث عن الكتابات التي أبرزت قيمة المدينة وتطرقت لوظائفها، أو بحثت في دلالاتها وتأثير السياسة على العمران.

من هذا المنطلق تم انتقاء كتابين من عدة نظرا لأهميتهما، فبالرغم من غياب متغير المدن الجديدة فيهما الا ان جوهر الكتابين ذا صلة بإشكالية الدراسة:

1. كتاب الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار، "**جماليات المكان**"، تر: غالب هلسا، ط.2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1984).

يصف هذا الكتاب الفيلسوف والمؤرخ "إيتيان جيلسون" Étienne Gilson بأنه أحدث ثورة كوبرنيكية في علم الجمال ليدرج في أدب الدراسات الفلسفية والنقدية.

بحث من خلاله باشلار عن تحديد القيمة الإنسانية للأمكنة المأهولة، فحسبه هي حاملة لجوهر البيت القديم، بيت الطفولة وما يوفره من إحساس بالحماية والأمن اللذان يحاول الفرد إسقاطهما على كل مظاهر الحياة، إلى جانب إشارته إلى ما أسماه بـ "بيت الأشياء" أي عيش لحظات هذا الأخير من خلال الأدراج والصناديق والخزائن وكذا علاقة بناء الأعشاش بالثقة وتجسيد القواقع لانطوائية الانسان داخل المكان في الزوايا والأركان.

فعبر عشرة فصول أفردها الكاتب لمسألة المكانية في الصورة الفنية، نستشف أهمية المكان من أسلوبه في الكتابة الرامي لـ "تعليق القراءة"، ما يجعل القارئ يتفاعل مع النص ويكون له سلطة عليه بإسقاط التجارب الخاصة، تذكر البيت الأليف من منطلق فكرة دينامية الخيال بذكريات لا تستعيد المعطيات ذات الابعاد الهندسية بل مكيفة من أحلام يقظة المتلقي.

وفي علاقة ما سبق بالدراسة، نجد أن للمكان بيتا كان أم مدينة قيمة ورمزية، وأن تصور السلطة السياسية بمنح هذه الأخيرة وظيفة سياسية سيكون له أهمية في تشكيل المرجعيات، توجيه وتكوين المخيال الجمعي لقاطني المدينة من خلال تشييد البيوت والشوارع ومختلف أماكن التجمع، فالذكريات تصنع الفرد وتشحذ شخصيته وتحدد آماله وانتماءاته.

2. كتاب المفكر المصري جمال حمدان، "**جغرافية المدن**"، ط.2 (القاهرة: عالم الكتب، 2008).

تستمد أهمية الكتاب والذي يمكن اعتباره كأطلس المدن من أهمية كاتبه، إذ يعد جمال حمدان من المفكرين المميزين السابقين لعصرهم، لما كان له من قدرة على التفكير الاستراتيجي، حيث لم تكن الجغرافيا لديه إلا رؤية استراتيجية متكاملة للمقومات الكلية لكل تكوين جغرافي وبشري وحضاري، إذ لم يتوقف عند تحليل الأحداث الآنية أو الظواهر الجزئية، وإنما سعى إلى وضعها في سياق أعم وأشمل وذو بعد مستقبلي.

من خلال ثلاثة أبواب وأحد عشر فصلا ومقدمة أفردها لتعريف المدينة، نجده وبأسلوب مقارن مدعم بإحصائيات، يتحدث عن تاريخ المدن، حجمها وتوزيعها وكيفية اختيار مواقعها، وعن التغيير الذي مس أساليب اختيار مواضعها مع الزمن.

تم الاستفادة من الكتاب خاصة في بابه الأول، والذي خصص لوظائف المدن تعرض فيها تباعا للوظيفة الحربية، التجارية، السياسية، الصناعية، الصحية والترفيهية، الدينية والثقافية؛ إلا أننا وجدنا وباعتبار دراستنا معنية بالوظيفة السياسية في المدن الجديدة أنه لم يتطرق لهذه الأخيرة بل وحصر إيلاء هذه الوظيفة للعواصم فحسب وكذا ربطه للوظيفة السياسية بالإدارية.

الدراسات السابقة:

العلم مبني على التراكم؛ إذ ينطلق الباحث من حيث توقف سابقوه. وعليه، الدراسات التالية تعبر عن بحوث تتقاطع مع موضوعنا:

1. بورحال سيد أحمد، **سياسة المدن الجديدة بين المتطلبات التخطيطية وو اقعها دراسة حالة المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2020/2019).

استهدفت الدراسة تحديد مدى تطابق تخطيط المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة مع ما هو مجسد على ارض الواقع، وكذا البحث في أهم الأسباب المعرقلة لتنفيذ المشاريع بالمدينة والمشاكل الناجمة عنها. خلصت الدراسة بما لخصناه في النتائج التالية:

- عدم نجاح سياسة المدن الجديدة في تحقيق الأهداف المنشودة بسبب الفوارق بين التخطيط والواقع، لعدم احترام التعليمات المحددة في أدوات التهيئة العمرانية والآجال المحددة للإنجاز، إضافة لعدم الاخذ بعين الاعتبار الأهداف والأسباب الحقيقة وراء إنشاء هذه المدينة؛
- توفير السكن بمختلف الصيغ اعطى المدينة طابعا سكنيا، دون مراعاة تغطية النقص الكبير في التجهيزات الذي يقابله كم هائل من السكنات؛ الأمر الذي أدى إلى إبقاء اللجوء الى المدينة الأم لتغطية العجز؛
- غياب القطاع الخاص في التمويل، ماعدا في بعض المشاريع السكنية مما خلق بعض الفوارق؛
- الشكاوى المتكررة من طرف السكان في عدة مجالات والتي تعكس ما آلت إليه المدينة، وكذا الاحساس بوجود تفكك اجتماعي الأمر الذي يمكن تفسيره بغياب الدراسة الاجتماعية للمشروع.

تجدر الإشارة إلى أنه ورغم الاختلاف في الإحداثيات الزمكانية للدراسة مع موضوعنا، إلا أن هناك تقاربا كبيرا في النتائج، الأمر الذي يمكننا من تعميم الاختلالات على المستوى الاجرائي والتنفيذي لنحيل أسبابها للتصور السياسي وراء استحداث هذا النوع من المدن.

2. دريد هند، **سياسة العمران في الجزائر بعد الاستقلال: قراءة نقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسة العامة والنظم المقارنة، 2022/2021).

عالجت الدراسة الموضوع من أقل الأبواب طرقا ألا وهو الوظيفة الرمزية للمدينة الجزائرية، بقراءة لعملية رسم وتنفيذ سياسة المدينة في الجزائر بعد الاستقلال، والبحث فيما إذا قامت هذه الأخيرة بإحداث قطيعة مع السياسة العمرانية الاستعمارية.

ورغم أن الدراسة لم تدرج النتائج المتوصل إليها، ولم تتطرق للمدن الجديدة رغم أنها أهم مظهر لمعالم العمارة بعد الاستقلال، وطريقة تسييرها وعملها يمكن اعتباره كمعيار لتقييم مدى جودة وفاعلية سياسة المدينة وكفاءة القائمين عليها؛ إلا أن الخط الناظم لها يتوافق مع تصورنا المهتم بوظائف المدينة خاصة المُهملة منها إن صح التعبير الرمزية والسياسية على أهميتهما.

3. أيمن إسماعيل، أمير صالح المهدي، مروة عبد الجواد محمد، " أثر التدخل في نشأة المدن القديمة والحديثة: حالة الدول الاسلامية"، **مجلة الهندسة**، م.01، ع.02، (2018).

تهتم هذه الدراسة بعلاقة المنتج المعماري والتخطيطي بالأيديولوجية السياسية، إذ تسلط الضوء على فكرة أن العمارة كانت ترى من قبل النظم الحاكمة كأداة لبسط الهيمنة وإرساء النفوذ، إذ من خلالها تم

التساؤل عما إذا كان القرار السياسي منسجما مع المسيرة الحضارية؟ هل بالإمكان قراءة تاريخ مجتمع ما من خلال قراءة عمارته والسير في شوارعه؟ كيف كان أثر القرار السياسي الحاكم على القرار التخطيطي في إنشاء المدن الجديدة؟ هل طبيعة ومدى انفتاح النظم الحاكمة له أثر في قرار إنشاء المدن الجديدة؟

إشكالات تقاطعت مع دراستنا إذ تسري في نفس التيار؛ ثنائية السلطة السياسية والعمران، السياسة والمدينة، إلا أن نقاط التركيز قد تختلف كون الأولى تبحث بنظرة تاريخية مقارنة في المدن الإسلامية القديمة منها والحديثة، أما بحثنا فيعنى بدراسة حالة مدينة جديدة واحدة ببلد واحد من منطلق كمي وقراءة قانونية، إلا أنه وباختلاف السبل تقاربت النتائج لتقارب المنطلقات، ليظهر جليا تأثير السياسة على نشأة وتخطيط وتسيير المدن، قديمة كانت أم حديثة، قائمة كانت أم جديدة.

المشكلة البحثية:

تتمحور مشكلة الدراسة التي سنحاول معالجتها حول خيار اعتماد المدن الجديدة وقدرتها على إيجاد فضاء عمومي يحقق للمواطنين مبادئ العدل والمساواة في الحقوق و أداء الواجبات، من خلال تفعيل سياسة مدينة غير إقصائية، عبر خطط واستراتيجيات تحقق أهداف التنمية المستدامة.

هذا الطرح يؤسس للسؤال المحوري لدراستنا: **هل وُضع تصور للوظيفة السياسية للمدن في الجزائر؟ وهل تجسد ذلك عند وضع مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله بغية تحقيق أهدافها التنموية في الفترة الممتدة ما بين 2019-2022** ؟

كما يثير جملة من الأسئلة الفرعية، والتي يمكن عرضها كالآتي:

1. كيف تؤثر السلطة السياسية على العمران وتخطيط المدن؟
2. ما الخلفيات التي أدت بالجزائر لتبني خيار سياسة المدن الجديدة؟
3. كيف يمكن تجاوز التحديات التي تحول دون تفعيل إمكانات المدينة الجديدة سيدي عبد الله لتحقق الوظيفة السياسية المنوطة بها؟

انطلاقا من هذه التساؤلات تسعى الدراسة اختبار صحة جملة من الفرضيات عبر تأكيدها أو تفنيدها عند التوصل للنتائج، وهي كالآتي:

الفرض الرئيس: ترتبط الوظيفة السياسية للمدن الجديدة بالأهداف الوطنية للدولة الجزائرية المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

الفرضيات الفرعية:

1. يظهر تأثير السلطة السياسية على المدينة في كون تخطيطها وعمرانها رهن اعتبارات سياسية.
2. تبني الجزائر خيار المدن الجديدة يعود لضرورة اللحاق بركب التطور التكنولوجي الذي تشهده دول العالم، وكذا الامتثال للاتفاقيات الدولية والمخططات الوطنية المصادق عليها في مجال التنمية المستدامة.
3. يرتبط تفعيل إمكانات المدينة الجديدة سيدي عبد الله لتحقق وظيفة سياسية، بتجاوز الاختلالات المحسوسة على صعيد المستويين القانوني والإجرائي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تنتمي دراستنا زمانيا الى الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2022. وقد تم اتخاذ سنة 2019 كنقطة لبداية الدراسة لكونها شهدت على إفراج الحكومة عن قائمة المقاطعات الإدارية المستحدثة وفق مرسوم رئاسي، ليُصبح مجال المدينة الجديدة سيدي عبد الله مقاطعة إدارية يسيرها وال منتدب، كما تزامنت مع عقد اجتماع وزاري ترأسه في الفترة الوزير الأول "نور الدين بدوي"، لدراسة وضعية المدن الجديدة والأقطاب الحضرية، الأمر الذي خلُص بالمصادقة على خطة استعجالية لإنعاش المشروع والملزمة لثمان قطاعات وزارية للتحكم في تسيير وضمان توفير الخدمة العمومية للمواطنين وكذا استرجاع الطابع التكنولوجي للمدينة الجديدة سيدي عبد الله واستكمال باقي المشاريع التي تجعل منها حظيرة تكنولوجية خادمة للتنمية وحاضنة للمشاريع المبتكرة حسب ما رسمته الحكومة. من الناحية المقابلة، اختيار سنة 2022 يرجع الى اجتماع الحكومة للتباحث في مدى تقدم عملية تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030، للتكفل بالتحديات الجديدة المواجهة، لاسيما في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، ويأتي هذا المسار في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتضمن المصادقة على المخطط، الذي ينص على تقييم تنفيذه وكذا تحيينه بصفة دورية ضمانا للتجانس في مختلف البرامج التنموية.

أما مكانيا، فإن دراستنا ستركز على مدينة سيدي عبد الله باعتبارها أحد المدن الجديدة بالجزائر، والتي أنشأت لتخفيف الضغط وفك الخناق عن المجال الميتروبولي للعاصمة.

غير أن التزامنا بهذا المجال الزماني والمكاني لن يكون جامدا، إذ لا يمكن الحديث عن التجربة الجزائرية للمدن الجديدة بمعزل عن التجارب الدولية الرائدة، أو دون التطرق للمدن الجديدة الأخرى في ذات البلد؛ كما لا يمكن إغفال العودة للموروث الاستعماري أو عدم التطرق لبعض التواريخ السابقة للإطار المحدد والتي قد تشكل محطات مفصلية بالنسبة للموضوع.

الإطار النظري للدراسة:

من خلال الجدول رقم (01) أسفله؛ سيتم الإشارة إلى بعض النظريات الفلسفية الاجتماعية والتخطيطية لاسيما الحديثة منها وكذا بعضا من المداخل النظرية ذات الصلة بسلوك الأفراد واحتياجاتهم، بغية معرفة الكيفية التي يمكن من خلالها تفسير منظومة المدينة:

جدول رقم(01): النظريات التفسيرية لمنظومة المدينة

النظريات الفلسفية الاجتماعية	نظرية العقد الاجتماعي	تقوم فكرة العقد على أساس نفي مبدأ الحق الطبيعي والإلهي للملوك، الذي تأسس وفق مبدأ: أنه على الشعب أو الرعية الخضوع والاستسلام المطلق للحاكم باعتباره ممثلا للقوة الإلهية، فلا يجوز مساءلته أو محاسبته أو التمرد على أحكامه وقوانينه، لأن ذلك تمرد على الله، وقد استغل هذا المبدأ الجهل والفقر السائدين في أوروبا في ذلك العصر، وعليه جاءت هذه النظريات لهدم قدسية الحاكم، ولتحاول إعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية والأساسية كالحق في الحرية والمساواة والعدالة والتعبير ، وبالتالي قيام نظام اجتماعي لا يستمد شرعيته من المقدس الديني أو الملكية المطلقة، وإنما من تعاقد المواطنين مع الحاكم واحترام ذلك العقد الذي بموجبه تقع على كل طرف واجبات وتكفل له حقوق[1].
	نظرية أولوية الدولة	جاءت نظرية هيجل لتعطي الأولوية في إصلاح المجتمع وبلوغ الفضيلة والحرية وتحقيق التنظيم في الدولة، التي تتمثل وظيفتها في المصلحة العامة بدل المصالح الشخصية التي يسعى لتحقيقها أعضاء المجتمع المدني وروابطه دون اعتبار كبير لمصالح الآخرين في كثير من الأحيان[2]. إن المجتمع المدني لدى هيجل رغم كونه فضاء للتنافس المصلحي من أجل الربح، إلا أنه يضم ما هو عمومي وجماعي في الوقت ذاته، أي أن هيجل قد تبنى فكرة آدم سميث وزملاؤه من مفكري التنوير؛ والتي ترى أن السعي نحو تحقيق المصالح المادية والاقتصادية الشخصية يؤدي إلى المصلحة العمومية. وعليه، فجوهر المجتمع المدني يرتكز على الاعتماد المتبادل بين الأفراد المنضوين تحت إطار المصلحة الجماعية المشتركة والمرتبطين بقوانين الدولة، إذ يتعاملون مع بعضهم البعض على أنهم شركاء لتحقيق الأهداف العامة [3].
	النظرية البراغماتية	استمدت هذه النظرية من الفكر الفلسفي الأمريكي، نسيج مجتمعي باحث عن الثروة والحرية، شريحة منتقاة من المتعلمين والمغامرين والرأسماليين، امتازوا بالتحرر من التقاليد، وتوظيف العقل في تطويع الطبيعة، واعتبار التقدم المنجز

[1] أحمد شمخي الخفاجي، "النظريات الفلسفية الاجتماعية ودورها في تفسير منظومة العمران"، **مجلة التخطيط العمراني والمجالي**، م.2، ع.8 (جوان 2021)، ص. 62.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 63.

[3] كريم ابو حلاوة، **نشأة مفهوم المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة دمشق: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، د.ت.ن)، ص. 71.

		والنجاح المادي، دليل واضح على صحة السبل والوسائل التي يتبعونها، تركيبة سكانية جديدة سليمة ديمغرافياً واقتصادياً وسياسيا مؤمنة أن ظروف الحياة يمكن تحسينها بالتصميم على العمل المستنير بالعقل، وأن المثل الأخلاقية فارغة وعقيمة إذا انفصلت عن وسائل تحقيقها، وأن حقيقة المجتمعات ليست ثابتة، بل هي في تغير دائم، وأن الإنسان قادر على إعادة تشكيل الظروف بعزمه وإرادته[4].
	نظرية الصراع والاغتراب	استهدف كارل ماركس من تحليله للمجتمع هدم النظام الاجتماعي القائم على استلاب الإنسان، وتأسيس نظام جديد يلغي الاستغلال بزوال الطبقات الاجتماعية التي تذوب في الطبقة البروليتارية -الطبقة التي تعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري- ، وبالتالي تزول الحاجة إلى الدولة والمجتمع المدني معا؛ هذا الرفض نابع من اعتبارين: الأول: أن المجتمع المدني مكون من أفراد يعيشون في ظل النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، حيث يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق مصلحته الذاتية بكل أنانية باستخدام أساليب الصراع والعداوة، وبالتالي يشعر كل فرد بأنه منفصل ومغترب عن الآخرين فلا يتحقق مفهوم الصالح العام والفضائل الأخلاقية في المجتمع المدني حتى في حالة خضوعه للدولة، فيتغلب البعد الذاتي للفرد على البعد الجماعي؛ الثاني: أن المجتمع المدني في الدولة الرأسمالية يمثل مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة اقتصاديا وثقافيا، وبالتالي فهو يسعى لتدعيم سيطرتها على بقية الطبقات بواسطة التنظيمات والجمعيات المرتبطة بالدولة[5].
	النظرية الإسلامية للفارابي	استمد الفارابي نظريته من تعاليم الدين الاسلامي إذ عد الاجتماع أمر فطري عند الانسان، لا يستطيع ان ينال افضل كمالاته إلا بمساعدة أناس آخرين يكملون ما عنده من نقص حتى يبلغ ذلك الكمال، كما يفسر نشأة المجتمعات الانسانية بحاجة الانسان الى التعاون فهو بطبعه كائن مدني أو اجتماعي، والدولة عنده تنشأ عندما يعجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها[6]؛ كما قسم المجتمعات الى قسمين[7]: مجتمعات كاملة وغير كاملة*.

[4] هربرت شنايدر، **تاريخ الفلسفة الأمريكية**، تر: محمد فتحي الشنيطي (القاهرة: مصر، 1964)، ص. 23.

[5] محمد الجاغوب، "الفلسفة البراغماتية"، دنيا الوطن، في: الفلسفة البراجماتيةبقلم:د. محمد الجاغوب | دنيا الرأي(alwatanvoice.com) تاريخ الاطلاع: (05/04/2023)

[6] إبراهيم عاتي، **الانسان في الفلسفة الإسلامية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص. 250.

[7]. فوزي النجار، أبو نصر الفارابي، **كتاب السياسة المدينة الملقب بمبادئ الموجودات** (بيروت: دار المشرق، 1998)، ص.68.

*** حسب النظرية الإسلامية للفارابي:**

المجتمعات الكاملة يتحقق فيه التعاون الاجتماعي بشكل تام وتنقسم الى ثلاثة اقسام (العظمى، الوسطى، الصغرى)، فالمجتمعات العظمى وهي اجتماع الجماعة كلها في المعمورة، والوسطى اجتماع امة في جزء من المعمورة، والصغرى اجتماع اهل مدينة في جزء من مسكن امة؛ ومجتمعات غير كاملة: وهي التي لا يستطيع الفرد فيها أن يكفي نفسه بنفسه، أو مالا يتحقق فيه التعاون بصورة تامة.

والمجتمعات غير الفاضلة عنده هي اجتماع اهل القرية واجتماع اهل المحلة، ثم الاجتماع في السكة، ثم الاجتماع في منزل وأصغرها المنزل. والمحلة والقرية هما جميعا لأهل المدينة، الا ان القرية للمدينة على انها خادمة للمدينة، والمحلة للمدينة على انها جزؤها، والسكة جزء المحلة، والمنزل جزء السكة، والمدينة جزء مسكن امة والامة جزء جملة اهل المعمورة.

أما الخير الأفضل والكمال الأقصى يتحقق ابتداء في مجتمع المدينة لا في الذي اقل من ذلك، والمدينة التي يكون الغرض من الاجتماع فيها التعاون على الاشياء التي تنال بها السعادة هي المدينة الفاضلة، والاجتماع الذي يتعاون فيه على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل والامة التي

مداخل دراسة المدينة والتحديث*	مدخل النموذج المثالي*	ميز المجتمع الشعبي بخصائص كالحياة البسيطة والبدائية كالتي نجدها عند القبائل، وميز المجتمع الحضري بمجتمع المدينة المعقد المتسم بزيادة التفكك الثقافي وانتشار الفردانية والعزلة النسبية لكنه متجانس ومتضامن[8].
	مدخل مركب السمات	يفسر خصائص المدينة من خلال المحددات الامبريقية كحجم المدينة، الكثافة السكانية والتخصص المهني للسكان[9].
	مدخل المتصل الريفي الحضري	يهتم بتفسير وتحليل خصائص الحياة الحضرية في المجتمعات المحلية، كما يعد مدخلا للتفريق بين الريف والحضر.
نظريات من علم الاجرام	نظرية الاختلاط التفاضلي لـ ساذرلاند	وتسمى كذلك بالمخالطة الفارقة أو نظرية الهوية المخالفة كما نجدها باسم الارتباط أو نظرية التعلم الاجتماعي؛ ظهرت أولى فرضياتها في كتاب مبادئ علم الاجرام للأستاذ "إدوين ساذرلاند" عام 1939، فحوى النظرية يتمثل في: - تأثر الإنسان عند إبدائه أي سلوك بما يسود في محيطه الاجتماعي وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر؛ - يختلف مقدار التأثر بالوسط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الموقع. والمخالطة عند ساذرلاند لها أربع أسس: مدى التكرار، الدوام، الأفضلية والعمق[10].
	نظرية النوافذ المكسورة	هي نتاج المنظرين "جيمس ويلسن" و" جورج كيلينغ" في مقال منشور لهما بعنوان "النوافذ المهشمة"؛ وترتبط هذه النظرية بمفهوم اللاتمدن وتأثير سلوكياته على الحياة الاجتماعية؛ فعدم إصلاح النوافذ المكسورة في العمارة سيؤدي حتما لكسر نوافذ أخرى بسرعة لتكون بداية للفوضى ، اللاأمن، سوء علاقات الجيرة، التهديد، غياب القانون وغيرها من السلوكيات غير المقبولة.[11]
نظريات العمران	النظرية العقلانية في التخطيط	تقوم على أن المعرفة العلمية المكتسبة من خلال البحث والتحليل العلمي كفيلة بحل المشاكل الحضرية والاجتماعية في المدينة، إذ تؤمن هذه النظرة الحداثية بعالمية المعرفة العقلانية وعليه فإن المخطط الخبير قادر على إيجاد الحلول لكل

تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هي الامة الفاضلة، وكذا المعمورة، فمجتمع الفارابي هو الأقرب الى التراحم والاخوة والتعايش فيشبه المجتمع بالكائن الحي العضوي، يتعاون افراده كل حسب استعداده وكفاءته وموهبته لا على اساس طبقته الاجتماعية، كتعاون اعضاء الجسم طبقا لوظيفة كل منها.

[8] عثماني مصطفى، **علاقة التخطيط العمراني بالظاهرة الأمنية**، رسالة ماستر (المدرسة العليا للدرك الوطني، 2019/2018)، ص. 30.

*** مداخل دراسة المدينة والتحديث:** هناك إسهامات كثيرة حاولت تحديد خصائص المدينة وأسلوب الحياة فيها، إذ وضع "هوراس ماينر " في مقال له بعنوان: "مداخل لدراسة المدينة والتحديث" أهم المداخل الأساسية التي أصبحت محل اتفاق عام من قبل الباحثين وهذه المداخل تفسر جوهر المدينة وخصائصها ونمط الحياة الحضرية فيها.

*** مدخل النموذج المثالي:** تبرز في هذا المدخل إسهامات "روبرت رادفيلد" Robert Rodfield من خلال نظريته "الاستمرار الشعبي الحضري للمدينة".

[9] لوجلي صالح الزوي، **علم الاجتماع الحضري** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط.1، 2002)، ص. 62.

[10] جمال معترف، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي** (الجزائر: دار بن مرابط، 2008)، ص.290.

[11] الطاهر سواكري، **إسهامات نظرية النوافذ المكسورة**، حوليات جامعة الجزائر 01، الجزء 02، ع.29، ص. 193.

		المشاكل العمرانية في أي مكان في العالم ولأي إنسان[12]، على أن يكون التخطيط من أعلى الى أدنى مع تغليب المصلحة العامة كما تقر بأن المجتمعات بحاجة الى انواع جديدة من المدن خوفا من عواقب استمرار المدن القديمة بمشاكلها الاجتماعية؛ ونجد أن هذا النهج يتقابل مع نظرية اولوية الدولة من ناحية اهمية المصلحة العامة وتغليبها على المصلحة الشخصية في ما يخص تحقيق الأهداف.
	المدينة ذات الإثنيات المتعددة	شهدت العقود الأخيرة تغيرا في التركيبة البشرية والإثنية للمدينة وتغيرت معها الظروف التي يمارس في ظلها التخطيط، وتبعاً لذلك تغيرت النظرة للمدينة وللفراغ العمراني ووظائفه، فلم تعد ترى كشكل جامد ذو استعمالات ثابتة، كما لم يعد المخطط يتعامل مع سكانها ككتلة متجانسة ذات مصلحة عامة مشتركة، بل صار ينظر إليهم كجماعات بأبعاد اجتماعية واقتصادية تضم رموز وقيم ثقافية واثنية مختلفة ذات مصالح متباينة؛[13] إهمال هذا الجانب ولد مشاكل عديدة في الأحياء ومراكز المدن. ونجد هذه النظرية تتقابل مع النظرية البراغماتية التي آمنت بالمجتمع التعددي، كما انها تتقابل مع نظرية الصراع والاغتراب من ناحية احتمال حدوث الصراع بين الطبقات نتيجة المصالح والاهداف المتباينة.
	الاتجاه التواصلي التعاضدي في التخطيط	ينطلق من فرضية مفادها أن مجتمع المدينة تركيبة فسيفسائية لعدة فئات اجتماعية تتعايش بشكل متصارع ومتجاذب تبعا لمصالحها إذ لا وجود لمصلحة عامة مشتركة تتفق عليها، مثلها مثل الحقيقة إذ فلا حقيقة مطلقة تتفق حولها كل الفئات الاجتماعية في المدينة، ولحل هذا الإشكال لابد من اعتماد مبدأ التواصل بين مختلف الفئات التي هي جزء هام في العملية التخطيطية، ففي هذا الاتجاه ستنحصر مهمة المخطط في زيادة فرص الحوار ولعب دور الوساطة بين أطراف النزاع ومحاولة تقريب وجهات النظر بغية إيجاد أرضية تفاهم بين المتحاورين[14]. نجد ان هذا النهج يتقابل مع النظرية البراغماتية من ناحية تعددية اصحاب المصالح في العملية التخطيطية وضرورة التواصل معهم للوصول الى نقاط التلاقي في تخطيط المدينة، وكذلك يتقابل مع اتجاه العقد الاجتماعي لقيام المخطط بتزويد المجتمع بمجموعة من المعلومات التي تعمل على حل التعارض في المصالح المختلفة ، والتي تكون صادرة من توجه فوقي وقوانين يعتمدها صاحب القرار، وهذا ما يفضي الى ادارة الصراع وحله في العملية التخطيطية ولكنه يعتمد في الوقت ذاته على الثقة المتبادلة والعمل بين المجتمع من اجل صياغة هوية مشتركة للمدينة، وكذلك نجد أن هذه النظرية تتقابل مع نظرية الفارابي كون المجتمع الواحد برغم اختلافهم كتركيبة فسيفسائية لعدة فئات اجتماعية لابد ان يتواصلوا ويتعاملوا مع بعضهم البعض في نهاية الأمر لتسيير مصالحهم.

[12] الطاهر الدرع، "الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني"، **مجلة ساعي المعرفة** (2013)، ص. 108.

[13] L.Sandercock, "when strangers become neighbors: managing cities of difference". **Planning Theory and Practice**, vol. 1, no .1, (2000), p. 14.

[14] D .Innes, J. and Booher: "Consensus building and complex adaptive systems: A framework for evaluating collaborative planning". **Journal of the American Planning Association**, Vol. 65, No. 4. (1999), p. 32.

	نظرية المدينة العادلة*	ظهرت في تسعينات القرن الماضي، إذ ترى أن المدينة العادلة تحتاج الى رؤية تقدمية وطريقة ابداعية في ريادة الأعمال، ورفع القيمة الاقتصادية، والرفاهية، فضلاً عن انه لابد من وجود خطة لتمكين الفقراء والمحرومين من حقوقهم مع ضمان مستقبل الطبقة الاجتماعية الوسطى؛[15] وتوصلت هذه النظرية الى ان هناك ثلاثة مبادئ حاكمة للعدالة هي: الإنصاف، والديمقراطية، والتنوع[16].
	نظرية التحضر الجديد	ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية أوائل ثمانينات القرن الماضي ، وقد شجعت على العودة إلى مبادئ التحضر التقليدي وتخطيط المدن التي تعزز الإحساس بالانتماء للمجتمع من خلال توفير أماكن لجميع جوانب الحياة المجتمعية في بنية مكانية مبهجة جماليا[17]،وتم تنظيم هذه المبادئ في ثلاث فئات، تمثل المقاييس الثلاثة للتسلسل الهرمي الحضري وتبدأ من: مستوى الإقليم (بما في ذلك المدن الكبيرة والمدن الصغيرة والبلدات)، الحي (بما في ذلك القطاعات والممرات)والبلوك (من الشوارع والمباني). نجد ان اتجاه الحضرية الجديدة ينسجم مع النظرية الاسلامية (المدينة الفاضلة للفارابي)، اذ قسمت الحيز المكاني الى ثلاث مستويات اقليم وحي وبلوك سكني، وركزت على توفير اماكن ذات جمالية واحساس عال بالمكان لتشجع العمل والانتاج، كما وظفت الربط الاقليمي مع المدن والقرى لتعزيز التواصل والتفاعل ودعم الاقتصاد الاقليمي للمجتمعات كافة، كما نجد هذه النظرية قد اعتمدت على توجه فوقي وعقلانية، اذ يحدد فيها التخطيط ملامح المجتمعات عن طريق التنظيم العالي وترتيب المستويات، ولهذا فهي تتقابل في جوانب منها مع نظرية اولوية الدولة.
	اتجاه الممارسة الحكيمة	انبنت على نظرية أرسطو للمعرفة التي ميزت بين ثلاث مستويات للمعرفة* وتكمن أهمية هذه الأخيرة في إضافة بعد معياري وأخلاقي لتطبيق العلوم والتكنولوجيا في التخطيط. فهذا النوع من المعرفة هو الأنجع لعملية التخطيط كونه يخص جانب الممارسة والتطبيق؛ وتعتمد هذه النظرية على نهجين: الأول: أن تكون الممارسة التخطيطية مجردة وخالية من الصراع؛ أما الثاني: فإنه يضفي عليها الحكمة ويجعل منها أداة للصراع وإدارة الممكن.

[15]Fainstein, S.S.," New directions in planning theory". **Urban affairs review**, 2000, p. 451.

*أبرز مفهوم العدالة الحضرية وجهتي نظر مختلفتين:

الأولى: تركز على قضايا إعادة التوزيع، وتتمثل في طرح أسئلة حول التوزيعات المكانية أو الاجتماعية - المكانية وكيفية تحقيق توزيع جغرافي متساو لاحتياجات ورغبات المجتمع، ويتم تقييم العدالة فيها اعتمادا على النتائج.

الثانية: تركز على عملية صنع القرار والقضايا المتعلقة بالممارسات الاجتماعية والهوية الاقليمية، فيسمح مثلاً بالتركيز على الاقليات لفهم ممارساتهم المكانية، ويتم طرح تساؤلات حول تمثيلات الفضاء المكانية او غير المكانية، وحول الهوية والخبرة، لأن العدالة تعرف بحسب هذا التوجه بانها عملية مستمرة وتأتي هذه النظرية في سياق نظرية ماركس (الصراع والاغتراب) من حيث تقابلهما في قضايا تمكين المهمشين والفقراء والسير نحو العدالة الاجتماعية والقضاء على الطبقية والفوارق المجتمعية.

[16] Rafieian, M. and A. Alizadeh, **An Integrated Approach of Spatial Justice and Structure to Detect Spatial Conflicts in Yazd City**, (Iran: University of Science & Technology, 2017), p.18.

[17]Howard, **New urbanism: A new approach to the way America builds**. Spatium,2003, p.31.

		وبناء على ذلك فإن المخططين الذين اتخذوا مواقف سلبية من الأحياء المهمشة في المدن كأحياء الصفيح ووصفوها بأقبح الأوصاف كالسرطان الذي ينخر النسيج العمراني للمدينة، ثم بعد ذلك غيروا هذه المواقف ، فالعين التقنية للتخطيط كانت ترى في هذه الأحياء المهمشة إلا نسيجاً عمرانياً مهترنا ومتهالكاً ، اصبحت تراها في عين الحكمة التخطيطية تمثل نسيجاً اجتماعياً منظماً ويبذل جهوداً حثيثة وصراعاً مريراً للاندماج والتكيف مع نسيج المدينة العام يغني ثقافتها ويثري مجتمعها، لذلك يجب الاهتمام بدراسة السبل الكفيلة بتسهيل اندماجهم وتسريع تأقلمهم مع المحيط الحضري الذي اختاروا الاستقرار به[18].
نظريات الاحتياجات الإنسانية	نظرية الاحتياجات البشرية لـ Maslow	قسم ماسلو (Maslow) الاحتياجات البشرية بشكل هرمي تنازليا طبقاً لأهميتها، معتمدا على أولويات تحقيقها، حيث أن أي نقص في المستويات الأولى يحول دون إمكانية تحقيق المستوى التالي له؛ وتتمثل في[19]: -الاحتياجات الفسيولوجية: (المستوى الأول والأدنى من الاحتياجات) ويتضمن الأساسية والضرورية منها للمعيشة؛ - احتياجات الأمن:(المستوى الثاني) ويتضمن حاجة الفرد إلى الأمن والحماية والأمان؛ - الاحتياجات الاجتماعية: (المستوى الثالث) ويرتبط بالسلوكيات الاجتماعية، كما يقوم على أساس رغبة الفرد في انضمامه كعضو مقبول بجماعة، ويتضمن الرغبة في الحب والعطف والانتماء والصداقة وتكوين العلاقات؛ - احتياجات تقدير الذات:(المستوى الرابع) ويرتبط بحاجة الفرد إلى الاحترام والمكانة الاجتماعية ويتضمن الإحساس الذاتي بالكفاءة، والشعور بالإنجاز والاحترام والتقدير من الآخرين؛ - احتياجات تحقيق الذات:(المستوى الخامس) والذي يعد أعلى مستويات الاحتياجات ويرتبط برغبة الفرد في أن يحقق ذاته ويبلغ ذروة إمكانياته والشعور بالاعتماد على النفس والاستقلالية وإثبات الذات.
	نظرية تحقيق الدافع لـ	وضع "ماكليلاند" McClelland عام 1961م في مقال له بعنوان "The Achieving Society"وصف لثلاث أنواع من دوافع الاحتياجات[20].

* مستويات المعرفة عند أرسطو:

- المعرفة العلمية: تشمل العلوم النظرية؛
- المعرفة التقنية: ويقصد بها المهارات التي تمكننا من القيام بالفعل؛
- المعرفة الحكيمة: وهي إدراك ما ينبغي القيام به في ظروف محددة وضمن شروط معينة.

فإذا كان النوعان الأولان للمعرفة يقبلان التعميم والتكرار فإن النوع الثالث غير قابل لأي تعميم لأنه مرتبط بخصوصية الحالة، فالممارسة الحكيمة هي المعرفة التطبيقية التي تمكن من اتخاذ القرارات بحكمة.

[18]الدرع، **مرجع سابق**، ص.119.

[19]L.Santos,& Martins,**Monitoring Urban quality of life: the porto experience**. (Social Indicators Research, 2007),P P· 411-425.

[20]Layne M. R, **Supporting Intergenerational Interaction: Affordance of Urban Public Space. Doctoral dissertation**, Graduate Faculty of North Carolina State University. (2009). Retrieved from:

	Mc Clelland`s	-دوافع التحقيق achievement motivation، أي: الحاجة إلى الإنجاز، ومحرك التفوق؛ من أجل تحقيق ما يتعلق بالمجموعة الأساسية من الاحتياجات والسعي لتحقيق النجاح؛ - السلطة / والقوة الدافعة authority / power motivation: الحاجة إلى القوة؛ وجعل الآخرين يتصرفون بطريقة محددة؛ - دوافع الانتماء affiliation motivation : الحاجة إلى الانتماء والرغبة في العلاقات الشخصية والصداقة وتعد دافع مركب يوجه سلوك الفرد لكي يكون عضو مقبول في الجماعة التي ينتمي إليها.
	نظرية العدالة لـAdam`s	نظرية (آدم) العدالةAdam'sequitytheory : عام1963 م، ذكر (Adams) أن الناس تسعى للحفاظ على مدخلاتهم والنتائج التي يحصلون عليها، خاصة عند مقارنتها مع نتائج الاخرين، الذين يقعون تحت موقف مشابه مما يخلق الدافع[21].
	نموذج EGR Alderfer`s	وضع ألدرفر "Alderfer" هذا النموذج عام 1969م، حاول خلاله تكثيف ودمج المستويات الخمسة لنظرية الاحتياجات البشرية لماسلو إلى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى هي الوجودExistence (مواد، فسيولوجي) وتقابل المستوى الأول والثاني بنظرية الاحتياجات والمجموعة الثانية هي الارتباط - القرابة- Relatedness المجتمع والاحترام (الخارجي) تقابل المستوى الثالث وجزء من المستوى الرابع والمجموعة الثالثة هي النمو Growthالاحترام الداخلي وإدراك الذات تقابل جزء من المستوى الرابع والمستوى الخامس[22].
	نظرية الاحتياجات البشرية لـ Max-Neef	وضع "ماكس نيف" Max –Neef عام 1991م تصنيف الاحتياجات البشرية والعملية التي تمكن المجتمعات من التعرف على إمكانياتها إذ تميل هذه الأخيرة لأن تكون لانهائية، متغيرة وتختلف تبعا للثقافة والبيئية والتاريخ، وكفاءة الحياة تعتمد على إمكانية الناس إرضاء احتياجاتهم[23].
	إعادة صياغة الاحتياجات البشرية لـCostanza	قام" كوستانزا" Costanza عام 2007م باستعراض الاحتياجات البشرية التي حددها ماسلو بمزيد من التفصيل على أنها دعامة جودة الحياة، بالإضافة إلى توصله لمؤشرات يمكن من خلالها قياس هذه الإحتياجات، وضمت هذه الإحتياجات ما يلي[24]:

(07/04/2023)
https://www.proquest.com/openview/6c1d26fdaff409bc72958a4676b273f5/1?pqorigsite=gscholar&cbl=18750

[21] McClelland, D. **The Achieving Society**. Van Nostrand, Princeton, N.J. (1961).

[22] Maslow, A. HA **theory of human motivation**. Merchant Books. Retrieved from A summary of motivation theories: Martino Fine Books. (2013).

[23] Max-Neef, M. A., Elizalde, A., &Hopenhayn, M. **Human Scale Development Conception, Application and Further Reflection** (New York and London: The Apex Press: Library of Congress Cataloguing-in Publication Data .1991).

[24] R. Costanza(Ed), **Quality of life: An approach integrating opportunities, human needs, and subjective well-being**, (Ecological Economics,2007) ,P. 267.

		الإحتياجات اللازمة للمعيشة: الطعام، والمأوى والخدمات البيئية الحيوية والعناية بالصحة والراحة؛ الاحتياج إلى الأمن: المتمثل في السلامة من الجريمة داخل وخارج المنزل، والعبور الأمن في الطرق؛ المودة: القدرة على التعلق بالأشياء والأشخاص، والتضامن والاحترام والتسامح؛ المشاركة: العمل بجدية في المجتمع، والمساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية؛ وقت الفراغ: الاستجمام والاسترخاء، والهدوء، والوصول إلى الطبيعة، والسفر أو الرحلة؛ الروحانية: الانخراط في التجارب المتسامية، والوصول إلى الطبيعة، والمشاركة في المجتمع؛ الإبداع: التعبير العاطفي اللعب والخيال والإبداع، والتعبير الفني؛ الهوية: الإحساس بالانتماء والتميز والإحساس بالمكان.

الاطار المفاهيمي:

المدينة: حسب القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يعرف المشرع الجزائري المدينة، بأنها: "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية"[25].

المدن الجديدة: حسب المشرع الجزائر، وعبر القانون رقم 01-20 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، في المادة الثالثة منه هي: "تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة"[26].

الوظيفة السياسية: تشير إلى وجود تصور سياسي واع بالدور الحيوي الذي تلعبه المدن في الحياة السياسية، من تنظيم شؤون المجتمع وتحديد سياساته العامة وإدارة شؤونه. وكذا الإرادة السياسية لإنشاء القوانين وإنتاج السياسات وتطبيقها وتوظيف الموارد اللازمة لنشر السلام والاستقرار والازدهار في المدينة والمجتمع المحيط بها. إذ تشمل جميع النشاطات الحكومية الملبية لاحتياجات المواطنين بغية تعزيز شعورهم بالانتماء و تحسيسهم بأن إدارة شؤونهم العامة أولوية.

الإطار المنهجي:

تطلبت دراسة هذا الموضوع الاستعانة بالمناهج والاقترابات التالية:

[25] **الجريدة الرسمية**، القانون 06-06، العدد 15 (مارس 2006).

[26] جمال الدين شاوي، **النظام القانوني للمدن الجديدة: دراسة في التشريع العقاري** (الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر، 2017)، ص.18.

منهج دراسة الحالة: يعد "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة"[27]؛ اتخذت الدراسة من مدينة سيدي عبد الله موضوعا للبحث وهذا في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، بالاستعانة بأدوات لجمع البيانات والمعلومات من ملاحظة، مقابلة واستبيان، استوجبوا زيارات ميدانية، ما يجعل الدراسة تحوي شقين الأول نظري والثاني تطبيقي.

المنهج الاحصائي: "يعد أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، إذ يقوم على جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة كالارتباط وتحليل التباين وغيرها"[28]؛ تم الاستعانة به بغية عرض وتحليل بيانات الاستبيان المقدم للهيئات الوصية على المدينة الجديدة سيدي عبد الله من إطارات ممثلين للجماعات المحلية وكذا التابعين لوزارة السكن والعمران والمدينة، وهذا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي IBM SPSS وكذا برنامج Excel، ليتم تحليل إجابات الدراسة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي لمعرفة درجة الموافقة والرضى.

الاقتراب القانوني: "يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف والعلاقات والأبنية، على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها"[29] ، ويظهر استخدام هذا الاقتراب في الدراسة، من خلال كونه أداة مساعدة على التحليل توفر قراءة قانونية لآليات التهيئة العمرانية و التشريعات المنظمة لسياسية المدينة نستشف من خلالها شمول القاعدة القانونية أو عدمه، خاصة ما تعلق بالوظائف المنوطة بالمدن، وكذا التعرف على طريقة التنفيذ والعمليات الاجرائية الخاصة بتجسيد هذه الاخيرة ومدى مطابقتها لدفتر الشروط أي مدى مطابقة الفعل مع القاعدة القانونية المعمول بها.

الاقتراب المؤسسي: "يقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول"[30]؛ إلا أن هذا الاقتراب سيتم توظيفه في الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين المؤسسات الرسمية ذات الصلة بمشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله، عن طريق رصد الاختلالات المتعلقة بالتنسيق الوزاري والفصل في تراتبية الصلاحيات وتداخلها بين المؤسسات وتأثير ذلك على نقل المشروع من التصور نحو التجسيد.

صعوبات الدراسة:

---

27 عبد الباسط حسن، **أصول البحث الاجتماعي** (الإسماعيلية: مطبعة لجنة البيان العربية، 1963)، ص.329.

28 محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دار هومه، ط.04، 2002)، ص.92.

29 **المرجع نفسه**، ص.117.

30 نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2002)، ص.205.

لا تنأ أي دراسة عن وجود بعض من التحديات والتي قد تصعب الوصول الى نتائج تجيب عن المشكلة البحثية المطروحة، خصوصا إن تعلق الأمر بتقييم السياسات أو المشاريع المنجزة أو حتى في طور الإنجاز، فرغم أن المرحلة التي تليها في دورة السياسات العامة هي التقويم بعد استتباب الأسباب ورصد الاختلالات التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة وفي الآجال المحددة الا أنها تُقرأ كما لو كانت توجيه أصابع اتهام وفضح المستتر والمسكوت عنه، وهذا شكل ملاحظة للباحث عند إجرائه للمقابلات والتي لم يكن من الممكن إدراجها نظرا لرفض إرفاقها باسم أو صفة الاطار التي أجريت معه، ما استوجب القيام باستبيان كأداة لجمع المعلومات والبيانات، وعلى الملاحظة لتحري صدقه في مواجهة هذه الوضعية.

بالموازاة، نجد صعوبة تحديد الفواعل الداخلة في عملية صنع القرار، وبناء التصورات –إشكالية تحديد المصمم- والداخلة في التنفيذ، أي غموض العلاقة الحاكمة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبين القطاع العام والخاص.

بيئة الإدارة الجزائرية، التي تسودها ذهنية ذات خلفية سوسيوثقافية ميالة للتحفظ والتخوف من مشاركة المعلومة ولو في سبيل البحث العلمي، خاصة عند تعلق البحث بتخصص العلوم السياسية الذي يُرى ك "بوليتيك" بمفهوم مالك بن نبي.

تحدي مطابقة الملفوظ بالملحوظ؛ فرغم كثرة تردد الموضوع محل الدراسة على ألسن الساسة واعتلاء متغيراته قائمة البرامج الحكومية، إلا أن الواقع يثبت سعة الشرخ بين الخطاب السياسي والتجسيد.

إضافة لصعوبة الحصول على المعلومة واجهنا التناقض في الاحصائيات المقدمة باختلاف المديريات والهيئات الصادرة عنها وشمل هذا اللبس عدد السكنات المشيدة، عدد السكان في المنطقة، عدد المشاريع المراد إنجازها وغيرها من النقاط التي من المفترض أن تكون معرفتها من البديهيات لطبيعتها الكمية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للمدينة

من خلال هذا الإطار النظري المفاهيمي سيتم التطرق بشيء من التفصيل، إلى الأصول اللغوية للفظ وكذا إبراز الشروحات المختلفة للمصطلح حسب تخصص كل باحث، إلى جانب الإشارة إلى المصطلحات ذات الصلة والضرورية عند الخوض في هذا المشرب العلمي.

كما سنعرج على بعض من الفلاسفة المهتمين بموضوع المدينة كونها مقر ا للتفاعلات الاجتماعية ومسرحا للرهانات السلطوية ما جعلها توفر مادة للأدبيات العربية الإسلامية وكذا الغربية يتناولون فيها مواضيع إما مبررة للوضع السائد منظر ة لبقائه أو أفكارا راديكالية تسعى لتغييره، إلا أن قطب الرحى فيها يبقى الإنسان.

الانسان كفاعل في السلطة، مفعول به تحت وطأة "عمران التخلف" بتعبير مأمون فندي، مفعول معه من خلال المشاركة السياسية وتفعيل مواطنيته، أو مفعول لأجله بوصول مبتغى التنمية السياسية، وكذا العمل على خروج المدينة العربية من الضغوط الحضرية التي ترزح تحتها والتي تدفع بها إلى حالة الفقد الدائم لمخزونها التاريخي بفعل العولمة الثقافية، تواري أجزاء من المدن التاريخية كتابعة للتمدن أو التلوث البصري وحالة اللانسجام الراجعة لعدم الثبات على التخطيط وحلقة التصميم المفقودة بين الإعداد والتنفيذ.

تعد المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها "لوكوربزيه" Le Corbusier، تتمسك بالماضي بيد وتنحو بالأخرى نحو المستقبل مع التعبير عن الحاضر ،"أركيولوجية مدينة " تتمثل في طبقات يصعب تفكيكها تشكلت عبر الزمن لتتحول إلى واقع مادي، سجل اجتماعي صوري ديناميكي متناهي الدقة يروي العلاقات البينية غير المرئية؛ فالإنسان يأوي إلى العمران ليسجل في فضاءاته حضورا مرئيا ومقروءا من خلال التقابلات على حد تعبير "كلود ليفي ستروس" Claude Lévi-Strauss في كتاب "مداريات حزينة"، ضمانا للحاجيات المادية والجمالية والرمزية، فمثلما هناك لغة مبتذلة أو راقية هناك مدينة مبتذلة أو راقية.

المبحث الأول: المدينة.. مستوى التحليل الاصطلاحي والفلسفي

تعد المدينة من المواضيع صعبة المزاولة بالوصف والتحليل، كونها اختراع بشري جاء إثر التجمع لضمان البقاء وتنظيم العيش المشترك مع التوسع، والذي تشكل نتيجة محصلة تفاعلات اجتماعية ضمن سيرورة تاريخية؛ إن هذه الأخيرة متعددة الأبعاد، ومحاولة الإحاطة بجوانبها بصفة كلانية يظهر حجم تعقيد ثناياها، إذ يجد فيلسوف اللغة "لودفيج فيتغنشتاين" Ludwig Wittgenstein تشابها في بنية اللسان وبنية العمران/المدينة باعتبارهما نسقا من العلامات، وهذا ما يؤكد صعوبة وصول أهل الاختصاص إلى تعريف موحد لأنه في النهاية دراسة المدينة ظاهرة عابرة للتخصصات، لذا ستحاول الدراسة أن تخلص بتعريف إجرائي يشكل ذلك التجاسر المعرفي.

المطلب الأول: ماهية المدينة

المدينة لغة:

في لسان العرب: "مَدَنَ بالمكان أي أقام به، ومَدَنَ المدينة أي أتاها وقصَدها، ومدَن المدائن أي بناها ومصّرها، وتمدّن أي تخلّق بأخلاق أهل المدن، وانتقل من الهمجيّة إلى حالة الأنس والظرف والتأدّب؛ ومنه المدينة وهي فعيلة، وتجمع على مدائن، [...]وفيه قول آخر: أنها مفعلة من دنت أي ملكت[...]؛ والمدينة: الحصن يُبنى في أصْطُمَّة* الأرض، وكل أرض يُبنى بها حصن في أصطمتها فهي مدينة، ويقال للعبد مَدِينٌ وللأَمة مَدِينة؛ وقد فُسر قوله تعالى إنا لمَدِينُون أَي مملوكون بعد الموت والذي قاله أَهل التفسير لمَجْزِيُّون".[1]

أما في معجم المعاني الجامع: "المَدِينَة: المِصْرُ الجامِعُ، تجمُّع سكَّانيّ يزيد على تجمُّع القرية، وهي اسمُ يَثْرِبَ مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، ويقال هو ابن مدينتها أي عالم بها"[2].

وفي مقاييس اللغة: "الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها، وهو جنس من الانقياد والذل؛ فالدين: الطاعة، يقال دان له يدين دينا إذا أصحب وانقاد وطاع [...] والمدينة كأنها مفعلة، سميت بذلك لأنها تقام فيها الطاعة"[3].

---

*أَصْطُمَّة : مُعْظَمُ الشيءِ، ومُجْتَمَعُهُ، أو وسَطُه.

[1] **لسان العرب**، ابن منظور (إيران: دار أدب الحوزة، ج 13)، ص 402.

[2] **معجم المعاني الجامع**، في:https://2u.pw/ts6YaC ، تاريخ الاطلاع : (2023/03/23)

[3] هند دريد، **سياسة العمران في الجزائر بعد الاستقلال: قراءة نقدية**، مذكرة ماستر غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022/2021)، ص.7.

وعليه، إذا ما تم الاعتماد على التعريف اللغوي للمدينة يُلحظ أنها إما تتعلق بالمكان، البقاء والاستقرار من المصدر "مَدَنَ" أو متعلقة بالطاعة من "دين"، حتى أن لفظ المدينة ذكر في القرآن الكريم سبعة عشر مرة ولم تخلو هذه المواضع من ذكر ما تعلق بالحكام وشؤون السلطة؛ إلا أن لفظ "دين" وُجد كذلك عند الأكاديين والأشوريين بمعنى القانون، و "ديان" في الأرامية والعبرية بمعني القاضي، ولذلك في الشام ولبنان يُطلق لفظ القضية على المدينة.

في اللغة الإنجليزية كذلك توجد "مدينة" بلفظ "city"* من الفرنسية القديمة "cite" من اللاتينية "civitatem" و"civitas" بمعنى مواطنة، ومن"civis" بمعنى مواطن، والمشيرة إلى مدينة بلفظ "town"*،والتي غالبا ما تستخدم كمكافئ لاتيني للغة الإنجليزية القديمة "borough" وهو مصطلح تم اطلاقه لاحقا على الأحياء الإنجليزية الأكثر أهمية ؛ نمت العلاقة بين المدينة والكاتدرائية تحت حكم ملوك النورمان حيث حولت الأسقفيات –العديد منها كانت قد أقيمت في القرى "villages "*- إلى " chief borough of the diocese" البلدة الرئيسية للأبرشية[1].

أما كلمة مدينة في الإغريقية "polis" نجدها تشمل معنيين بفروعهما[2]:

إما "مستوطنة" مرادفا لـ:

- "Acropolis":مستوطنة صغيرة محصنة في مرتفع من الأرض؛

-"Asty":بمعنى مدينة؛

-"Chora":أي إقليم.

أو" مجتمع" مرادفا لـ:

-"Politai": المواطنين الذكور البالغين؛

-"Ekklesia" أو "Demos": كمجلس المدينة أو بعض مؤسساتها السياسية الأخرى؛

-"koinonia": المجتمع السياسي بمعنى أكثر تجريدا.

التعريف الكمي والإحصائي للمدينة:

*A city: is a large or important town .
*A town: is a populated area with fixed boundaries and a local government.
* A village: is a small community in a rural area.
[1] Online etymology dictionary (24/03/2023) , in: **https://www.etymonline.com/word/city**.
[2]Mogens Herman Hansen, **Polis : An Introduction to the Ancient Greek City-State**,(New York :Oxford University press, 2006), p. 57.

تعني كلمة مدينة عند علماء الإحصاء تجمعا سكانيا يضم على الأقل (2000) نسمة، وهذا التعريف معتمد في فرنسا وألمانيا أما في كندا فالمعيار هو (1000) نسمة، ليرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (2500) نسمة ويتضاعف أربع مرات في إسبانيا إلى (10000) نسمة، ويبلغ (50000) نسمة في اليابان[1].

إلا أن هذا التعريف يعد غير شامل أو كامل، إذ يشير جمال حمدان في كتابه جغرافية المدن إلى فكرة أن هناك تجمعات ضخمة في بعض جهات العالم غير أنها قرى بكل ما للكلمة من معنى في المظهر والوظيفة، كقرى سهل المجر التي تعرف بـ"مدن الفلاحين peasant cities " ، ونجد أمثلة كذلك في بلغاريا وصقلية والشرق الأوسط[2].

التعريف القانوني والإداري للمدينة:

يعتبر عامل الحاجة إلى الدفاع عن حدود المدينة من العوامل الأساسية التي نشأ عنها تعريف قانوني هو حق إحاطة المدينة بسور، فعلى مدى التاريخ كان سور المدينة يعبر عن وجود كيان بداخله يتمتع بخصوصية وهوية؛ ويمكن تحديد مجموعة من التغيرات في الحقوق تعزز التعريف حسب الفترة الزمنية[3]:

- حق الإحاطة بسور منذ العصور القديمة كحدود للمدن؛
- حق الحكم الذاتي والدفاع عن المدينة ابتداء من القرون الوسطى، فقد تحررت بعض المدن من الحكم المركزي وأعدت لنفسها ميثاقا بلديا وشكلت مجالس بلدية؛
- حق التوفر على سوق تجارية لأن من مميزات المدينة في القرون الوسطى هو توفرها على حق إقامة سوق خاصة بها.

إلا أن هذا المحدد غير كاف، بحيث لا يمكن أن نطلق على مكان ما اسم مدينة، بمجرد صدور مرسوم.

التعريف الاقتصادي للمدينة:

من بين العوامل المحددة لتعريف المدن نجد العامل الاقتصادي، إذ حسب "هنري بيرين" Pirenne Henri: "المدينة تنشأ من الأسواق، ولا يمكن أن توجد إلا بواسطتها"[4]، كما شدد على أهمية التجارة في الوسط الحضري كمكان للتبادل؛ كذلك نجد "ماكس فيبر"Max Weber يرى المدينة على أنها مكان إقامة، يعيش

[1] خلف الله بوجمعة، **تخطيط المدن ونظريات العمران** (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2013)، ص.29.

[2] حمدان جمال، **جغرافية المدن** (القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2008)، ص.6.

[3] خلف الله، **مرجع سابق**، ص.30.

[4] للاطلاع على العامل الاقتصادي كمحدد لنشأة المدن، ينظر إلى:

Pirenne Henri, **Les villes du Moyen-Âge**, PUF, 1992.

السكان فيها أساسا على التبادل و التجارة أكثر مما يعيشون على الزارعة، و يرى أن السوق المحلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية و لهذا فإن المدينة عنده هي مكان السوق.

في القرون الوسطى كانت هناك معارض تجارية كبرى تقام في أماكن محددة لكن لم ترتق لإقامة مدينة؛ أما في الجزائر نجد أسواقا رسمية أو شبه رسمية تقام في فضاءات غير حضرية خاصة في الصحراء، ومع ذلك تنشأ المدن حولها.

وبالتالي يتبين أنه لا يمكن اختزال التجارة لوحدها كعامل لنشأة المدن، إلا أن دورها لا يمكن أن يُنتفى.

التعريف السوسيولوجي للمدينة:

من بين التعاريف التي تظهر الجانب الاجتماعي للمدينة، يوجد المفهوم الذي أعطاه لها "ريموند ليدري" Raymond Ledrutبحيث يذكر أنها:" ليست مجرد شيء مادي كآلة تشغيل أو يجب أن تشتغل جيدا بل هي تجمع إنساني، يشغل موضعا معينا، يعيش أعضاؤها بعلاقات متبادلة، تتحكم فيها بعض القوانين والأعراف وكذا العادات فهي غير معزولة في نمطها في التاريخ، وفي ذاكرة الشعوب، في حين تتميز باستقلالية معينة تخضع للحياة الحضرية الممكنة في وقت ما، في بيئة ما، وفي ظروف معينة"[1]؛ كما وصفها الدكتور عبد الحميد رشوان بأنها طراز متميز للحياة الاجتماعية والإنسانية، وهي نسبيا موطن أكبر وأكثف وأدوم للأفراد غير المتجانسين اجتماعيا.

التعريف اللاندسكيبي:

يعد هذا التعريف محبذ التوظيف من قبل الجغرافيين، فالمدينة لديهم حقيقة مادية مرئية في اللاندسكيب يمكن تحديدها بإحساس الفرد الخارجي، من مظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها ومصانعها أو ما يسمى بـ"Urban Profile"، وهو أساس مبرر له إذ فيه تجسيم ملموس لأسس أخرى ككتلة السكان، كثافة البناء، البعد التاريخي، الحيثية الإدارية وتعبير عن الوظائف المدنية.

فحسب "هانز دوريس"Hans Dorris: "المدينة تتميز بشكلها المنتظم بدرجة أو بأخرى، المغلق، المجمع حول نواة من السهل تمييزها، وبمظهرها شديد التنوع المؤلف من عناصر شديدة التنوع".[2]

رغم أهمية التعريف إلا أنه يركز على المدينة في شكلها السطحي ومظهرها الخارجي، أي التجسيم المرئي لظاهرة أعمق.

---

[1] حنان مراد، **مكانة المواطن والمواطنة في المدن: دراسة استشرافية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2017/2016)، ص.70.

[2] حمدان، **مرجع سابق**، ص. 13.

التعريف الوظيفي:

يرى بعض العلماء أن الوظيفة التي يمارسها سكان المنطقة هي التي تحدد ما إذا كانت مدينة أو قرية؛ فحسب من يفكر بالثنائيات أو كما يقول علي الوردي:"إن الشيء لا يمكن معرفته إلا بواسطة نقيضه"[1] يتم الاعتماد على نمط الحياة كعامل للتفريق؛ حيث يتم مقابلة الريف القائم على الزراعة بالمدينة التي تعرف الحرف، أو بالاعتماد على نمط الإنتاج لنميز بين المدن الصناعية أو التجارية وغيرها؛ فلكل مدينة وظيفة أو مجموعة وظائف تناط بها، و قد تغيرت هذه الأخيرة عبر التاريخ حيث كانت قديما تمتاز بوظيفة دينية تتمثل في تعليم ونشر الشعائر في المجتمع، ثم أصبحت لها وظيفة دفاعية عسكرية خاصة ضد الأخطار الخارجية من خلال بناء الحصون و السيطرة على المدن الصغيرة والضواحي المجاورة و تحصيل الضرائب، و نتيجة لتنامي الوظيفة الدفاعية اكتسبت بعض المدن وظيفة السيطرة السياسية والإدارية و أصبحت تستهلك الموارد المتاحة من الضواحي[2].

فالمدينة أو الحاضرة*ذات الطابع العمراني*، أو بوصفها نسيجا حضريا*، مجالا مبنيا* أو إطارا حياتيا؛ عبارة عن تجمعات سكانية* كبيرة وغير متجانسة في رقعة جغرافية محدودة بتقدم الحضارات وتعاقب الثورات اكتسبت الوظيفة التجارية، فالصناعية، فالخدماتية.

التعريف الإجرائي:

المدينة هي ذلك الحيز الجغرافي المحدد الذي تمكن فيه الإنسان من تطويع الطبيعة لصالحه، يشغله تجمع إنساني كبير يمارس عليه واجباته وأنشطته الاقتصادية من تجارة وصناعة وخدمات دونما الأنشطة الفلاحية مع التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، تنتظم الحياة الحضرية فيه بنشوء علاقات متبادلة للسكان من تركيبة غير متجانسة يحكمهم القانون، العرف والتقاليد بما يضمن للمصلحة الجماعية أن تسود.

---

[1] علي الوردي، "موقع حكم اقتباسات أقوال"، في: DOC-20221119-WA0008.pdf تم الاطلاع: (27/03/2023)

[2] مراد، **مرجع سابق**، ص. 71.

***الحاضرة:** خلاف البادية وهي المدينة الكبيرة.

***العمران:** هو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة.

***النسيج الحضري:** عبارة عن نظام مكون من عناصر فيزيائية تتمثل في شبكة الطرق، الفضاء المبني، الفضاء الحر، الموقع، والتجاوب بين هذه العناصر يعرف بخصائص الفضاء الحضري الذي يعرف تحولات ثابتة وراجعة لتطور الذي العناصر المكونة له عبر مرور الزمن.

* **المجال المبني:** يعبر المجال المبني عن كل الكتل والهياكل المبنية داخل المجال العمراني مهما كانت طبيعتها وشكلها ووظيفتها، يختلف من حيث الشكل والوظيفة حسب الغرض الذي أنشئ من اجله، وهو يقتضي أن تتوفر به شروط معينة ويلبي حاجيات محددة تتعلق بمعايير الرفاهية والبيئة الداخلية؛ والفضاء المبني يتكون من مجموع: السكنات والتجهيزات.

***تجمع سكاني:** جماعة مشتركة من السكان، غالبًا ما تأخذ شكل البلدة أو المدينة.

المطلب الثاني: فلسفة المدينة

كتب الفلاسفة في السياسة، المجتمع والأخلاق ؛ تأملوا أبعاد الوجود الإنساني، صاغوا قوالب فكرية ترمي للتجاوز والبناء، نماذج ممكنة لمشروع اجتماعي وسياسي ،يتفاعل فيها المجتمع بطبقاته، تسودها السعادة، تحقق العدالة، مدن يعمها الخير الأسمى، الحكم فيها راشد، وعلاقة الحاكم بالمحكوم متكاملة، تنظمها شروط لازمة التوافر في الحاكم من قيادة وحسن تدبير، ومواصفات الفيلسوف الحكيم الذي يتسم بالمنطق والتعقل، العدل والاستقامةِ والرزانة، متفرغ للشأن السياسيّ، غير مقيد بالأطفال والنساء، متدرج في مراتب العلم والمعرفة؛ بلغت في قوة مداركه درجة عالية من السمو في صعوده من عالم الحواس والظن، إلى عالم المثل والحقيقة، مُواصفات كهذهِ لا تتوفر إلا لمن عاش تجارب الحياة، واقتنع بضرورة أنْ يهب نفسه طواعية لخدمة الشعوب.

تبوأت المدينة منزلة عظيمة الشأن لدى الفلاسفة وأرباب الفكر، بنوا على إثرها تصورات لما ينبغي أن يكون، تصورات يمكن وصفها بالمثالية من مدينة أفلاطون، إلى يوتوبيا الكيانات الحالمة مع توماس مور و مدينة شمس كامبانيلا، ومن مدينة الإنسان ومدينة الرب الأوغسطينية إلى مدينة الفَارَابي الفاضلة، وتأملات فرنسيس بيكون عن اطلنطيس القارة الغارقة في المحيط الأطلسي، والمُجتمع الشيوعيّ عند ماركس في زَوالِ الرَّأسماليّة، والمُلكيَّة الخاصة، والتبشير بالمجتمعِ المِثاليّ أو ما نقرأه الآن من تعميمِ النَّموذجِ اللِّيبْرَالي في السِّياسة وعولمة الاقتصادِ والثَّقافة، ونِهايةُ التَّاريخِ والإنسانِ الأخِير، فأحلامُ الفلاسِفَة -كما كَتَب عنها سلامة موسى- نظرياتٌ في الإصْلاحِ الاجتماعيّ والنُظُم السِّياسية، ورُؤىً في المُمْكِن والمُسْتَحِيل؛ فالخيال يُصنَعُ من المُستحيل إمكانات في العلم والمَعْرفة، وفي بناءِ المُدُن الفَاضِلة لأجلِ السَّعادة. ومن اليوتوبيا جاءتْ الفَلسفةُ السياسيّة بنظرةٍ واقعيَّة، مِن المِيكَافليّة ونصائِح للأَمير المُهاب والقُوِي، ومن الفِكر التعاقدي الذي بَلْوَر فيْه توماس هوبس وجون لوك آراء جديدة في الحكم والسلطة، وأشكال تدبير وتسيير شؤون الدولة، ما يعني بداية انفصال السياسة عن الأخلاق، بين عالم القيم المثاليَّة وفنِ تدبيرِ الممكن؛ برؤى تميل للمصالح والمَنافع، وكلما هو نسبي ومتغير في الفِعل السِّياسي كمُمارسة[1].

المدينة في الأدبيات العربية والغربية:

سال حبر الأدبيات العربية والغربية لتتراكم على مر السنون، مدونا فكر الفيلسوف وناقلا شعور الشاعر في وصف المدينة –ماهي عليه وما يجب أن تكون-، رياح فتحت نافذة فلسفية سؤالها المدينة؛ تنتفي الدراسة طرح السؤال التأريخي وتؤجل جدل أسبقية المدينة أم الدولة وعلاقتها بالسلطة لما هو آت؛ إذ بتعبير

[1] مساهمو المحطة، "المدينة الفاضلة وأحلام الفلاسفة"، تم الاطلاع على الموقع في :
المدينة الفاضلة وأحلام الفلاسفة - المحطة **(elmahatta.com)**(09/04/2023)

دولوز"من العبث أن نسأل من هو الأول المدينة أم الدولة، الثورة العمرانية أو الدولة، لأن الاثنين في افتراض متبادل. يجب أن يكون الاثنان لوضع فضاء مطروز، خط للحن المدن، تقاسيم متناغمة للدول"[1]؛ ليجتمع الفلاسفة حول حلقة يناقش فيها أدب المدن الفاضلة أو اليوتوبيا وثنائية الحد والسقف لنخلص بمسحة عن شاعرية المكان.

الفلسفة تقترن بالمدينة؛ إذ كل تأمل فلسفي بوصفه تفكيرا عقلانيا نقديا إلا ويرتبط بهذه الأخيرة، ولنا في أثينا مثالا نقتدي به، فقد كانت إلى حد ما مدينة تحترم الحريات وتؤسس لدولة المواطنة والديموقراطية الناشئة؛ أين كان سقراط يسير في شوارعها، ليؤسس لفلسفته الأخلاقية التي تربط بين الفضيلة والعلم، وقيل عنه أنه أفسد عقول الشباب، لتكون المعارضة نتاجا مدينيا؛ والفلسفة لا تُزهر لوحدها، إنما تستوجب الآخر المختلف الذي يستفز العقل فيها، فيُنتج فلاسفتها أفكارًا مغايرة، وفي هذه الحالة هم السفسطائيون ساسة المدينة المعرضون، الآباء المؤسسون لفلسفة الضد النوعي، لتضاد مقولاتهم مع فلسفة سقراط.

حاول افلاطون* بناء مدينته الفاضلة خارج تحديات الواقع المعيش، يعرض فيها تصوره للفكر والتفلسف العقلاني برؤية تأملية مثالية تغادر كل توهمات السفسطائيين في المدينة حسبه، وتبني تصورًا عن عالم مثالي هو العالم الحقيقي، لأن كل ما يعيشه الأثينيون في مدينتهم إنما هو عالم زائف؛ أما أرسطو يأتي ليُعرف الإنسان على أنه "مدني بطبعه" ويعمل على فهم المدنية بأنها العيش في الوسط الاجتماعي، ليُنتج تصورًا مدنيًا عن الحياة الواقعية التي يحكمها الصراع[2].

جمهورية أفلاطون تَراتُبِّية مُكوَّنة من ثلاثِ طَبقات: طبقة ذهبية، الفلاسِفة فيها يرأسون تقابلها النفس الناطقة ، طبقة فضية تضم الجُنُود للحراسة وحماية المدينة، يتميزون بالشجاعة وتقابلها النفس الغاضبة، وطبقة نحاسية تمثل عامَّة الشَّعبِ العامل على تعمير وإنشاء المدينة وتقابلها النفس الشهوانية؛

---

[1] G.Deleuze, **Mille Plateaux**, Chapitre13,P.541.

* كتب أفلاطون عن إشكالاتٍ مُتنوعَة، متأثرا بِسقْراط؛ ما تعلق بطريقتِه في الجِدَال والحِوارِ وتَوليْدِ الأفْكار، كما أن تعليمَ الشَّبابِ الأثْيني الفَضائِل كان من الأولويات؛ في هذه الإحداثيات رأى أفلاطون في النِّظام الديمقراطي نظام غَوْغاءِ سبب إعدامِ معلمه سُقراط بقرارٍ غيرِ مُنصف ويظهر هذا من خلال محاورات عِدَّة منها "الدِّفاع"، دَوَّن فيها حَيْثيَّاتِ المُحاكمة، وأنَّ القَضِيَّةَ سِياسيّة وادِّعاءٌ عامْ، وليْسَت قَضيَّةً بين أطرافٍ بِذاتِهَا، فسقراط خَطيبٌ وشاعرٌ ورجلُ سياسة، أما ما تعلق بِالاتِّهامِ من قُبيْل سَبِّ الآلِهَةِ وإفسَادِ عُقُول الشَّباب، إضافةً إلى واقعِ الحَال في تَزَايُد شَرَارةِ الحُرُوب بينَ اسبرطَة وأثيْنا، والتِي صَوَّرَها بركليس على أنَّها حَربٌ بينَ نظَامَيْن مُتناقِضَيْن نِظام ديمقْراطيّ في أثيْنا، ونظامٌ عسْكريٌّ استبْداديّ في اسْبرطة، يلتَفُّ أفْلاطون على كُلِّ الأسبابِ الذَّاتيَّة مِنها والمَوضُوعيّة، ليخرجَ تَصَوراتٍ جَديدةٍ للسِّياسة والحُكم غيْر مُنفصلة عن الحقيْقة والمَعْرِفَة.

[2] علي المرهج، **حول مدنية الفلسفة**، في صحيفة العالم الجديد، في: حول مدنية الفلسفة - صحيفة العالم الجديد(**al-aalem.com**) تاريخ الاطلاع:(16/04/2023)

لكلّ طبقة قيمَتُها ولا حاجةَ للاختلاط بين الطبقات، فنزعة أفلاطون واضحة نحو الكمال، والإنسانُ المُنغمِس في عالمِ المَحسوساتِ حسبه لن يتمكن من الصُعُود وإدراكِ الحَقيقة، كما التَمَس أفلاطون في التمييزِ بين العَوالِمِ أسطورةَ الكهْفِ للتَدّلِيلِ أكثَرْ على جَدارةِ الفِكرَة، وتحرَّرَ الفَيلسوفُ من الأَحكامِ البَسيْطَة والآراءِ الجَاهِزَةِ للصُّعودِ إلى عالم المَعْرفة والحَقيقة. فالفلاسِفة من طِينَةِ الذَّهب، والحكمة ميزتهم في حُسْن تَدبِير المجتمع[1].

بقيتْ المُدُن الحَالمَةُ واليُوتُوبيا حاضرةً في أفكار مفكري العصُور الوُسْطى فِي الغَرب، وصَاحَبَ هذا التَّفْكير المُناخُ العَام الذي عرفتْهُ أوروبا في عصر النَّهضة وقبلها؛ توماس مور وزير هنري الثَّامن، والذي أعْدم في النِّهاية لاتهامِه بالخِيانة، وبِحُكم تَجُربَتِه في عَالم السياسةَ يعرف الدَّسائِس والمَكْر، وقد يَكُون هَذا السَّببَ الرَّئيسَ في تَحَوُّله إلى قدِّيس يسرد ما شَاهَدَه في جَزيرة يُوتوبيا؛ جزيرةٌ خضراء أهلُها يسكنُوْن في بيوتٍ مَفتُوحة وَيُمارِسُونَ أنشطةً زراعيَّة، نظامُ الإنتاجِ فيها يعرف الاكتفاء الذاتي وتعاوُن بنَّاء يجمع أبنَائِها، رحلةٌ واحِدةٌ للجَزيرةِ قَد تُبين حاجةَ العَقْل البشريّ إلى بناءِ تصوراتٍ للمُجتمعِ بعيدًا عن حالةِ الطبِيعةِ واستبدادِ الأُمَراءِ، حالة الاندفاع نحو الحروب والمكائد، وباعتبار عدم إمكانية عزل المُفكِّر عن إحداثياته الزمكانية* أو واقع التَّأملات تحدث عن جَزيرةٍ يسودها التعايش والتسامح، اشْتِراكِيَّة الاجتماعِ البشريّ والحُرية في الرَّأي والمُعتقد؛ أمَّا توماس كامبانيلا، من خلال" مَدينة الشَّمْس" القَائِمة على جبل سيْلان، يختارُ النَّاس واحدًا من الصَّفوة للرِّئاسَة، ويدينون بعِبادة الشَّمس، هذه المَدينة تخضع لنظامٍ ثيوقراطيّ، الكَهَنَةُ فيها قضاة، والمدينة تنعم بالسَّلم والأمْن، ويعيشُ أهلهَا في تَنَاغُم؛ وفي رؤيةِ أُخْرى للقديّس اوغطينوس من خلال عمله "مدينةُ الله" يُسَلِّطُ الضَّوء على سُلطةِ رُوما، وما أصَابها مِن نهبٍ من قِبل القُوطيين كعِقابٍ صريحٍ من اللهِ على أعمالها، والسَّببُ في انحطاطِ روما لا يعُود للأسبابِ الدِّينيَّة بل للفَسادِ الذي بَدأ يسْتَشري في المُجتمع والسُّلطة، ويجبُ التَّأكيد على الجانبِ الإلهيّ في حَياة البَشر، مدينة اللهِ ومدينةُ الأرْض، يعني الصِّراعُ على النُّفوذِ بين السُّلطةِ الدِّينية والسُّلطَة الزَّمنيَّة، جَماعات من المؤمنيْن مُلتزمُون بالتَّعاليمِ الحقيقيَّة للمَسيحيَّة، مقابِل الوَثَنيين الذين عَجِزوا عن تَوفِير السَّعادة في الأرْض، فالعدالةُ الحقيقيَّة لنْ تتحققَ إلا في مدينة اللهْ [2].

---

[1] سامي الشيخ عامر، "المدينة الفاضلة: يوتوبيا"، في: المدينة الفاضلة (يوتوبيا) - اكتب(oktob.io)
تاريخ الاطلاع: (08/04/2023)

***الزمكان:** اقترح ميخائيل باختين (Mikhaïl Bakhtine)، في مقاربته للّنص الّروائي، مصطلح الّزمكان (chronotopie)، للإشارة إلى عدم القدرة على الفْصل بين الّزمن والمكان في علاقتهما بالخواطر والأيديولوجيات ورؤى العالَم المُعَبر عنها في الّرواية؛ فالّزمكان هو البؤرة المُجَّردة والمُجّسدة لذلك. ينظر إلى:

Mikhail Bakhtine**, Esthétique et théorie du roman**, (Paris: Gallimard, 1978), p. 391.

[2] مساهمو المحطة، "المدينة الفاضلة وأحلام الفلاسفة"، في: المدينة الفاضلة وأحلام الفلاسفة - المحطة(elmahatta.com)
تاريخ الاطلاع: (09/04/2023)

ويرى ابن خلدون* أن "البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها [...] الضروري أقدم من الحاجي والكمالي سابق عليه، لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما؛ لأن أول مطالب الانسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها "[1]،درس ابن خلدون العمران على أساس بعدين العمران البدوي والعمران الحضري، أما بن نبي درسه من ناحية مجتمع طبيعي أو بدائي ومجتمع تاريخي/حضري إلا أن كليهما شبها تطور الحضارة بنمو الانسان[2].

تبنى الفلسفة السياسية عند ابن باجة على ثلاثية: النفس، التدبير والمدينة، إذ يرى أن "المتوحد* صورة المدينة" أي أن التنظيم السياسي للمجتمع يتأسس على التنظيم الأخلاقي و التربوي للنفس، بحيث المدينة / المجتمع، تكتشف في الداخل على مستوى الوعي الفردي وهي في تحققها المكاني تعكس الطبع الاجتماعي للانسان، فوحده المتوحد/الفيلسوف القادر على ترجمة الصورة الى حقيقة عبر الية التدبير، والتكوين الجنيني للمدينة يتم على مستوى النفس فبقدر صفاءها واكتمالها تصفو الصورة وتكتمل لتكون نواة لقيام المدينة الفاضلة[3].

أما "برتراند راسل" Bertrand Russell في كتابه "أسس لإعادة البناء الاجتماعي "عن سر كآبة المدن الفاضلة يرى أن: "كل المدن الفاضلة التي تم اقتراحها حتى الآن هي مضجرة إلى حد لا يحتمل. يفضل اي إنسان فيه ذرة واحدة من الحيوية العيش في هذا العالم بكل مافيه من أهوال مرعبة على أن يعيش في جمهورية أفلاطون أو بين الحوريات التي وصفها جونثان سويفت. يقوم بناة المدن الفضلى برسم مدنهم بعدما قدموا افتراضاً خاطئاً عما تكون الحياة الفاضلة. يعتقدون أن من الممكن تصور مجتمع ما وطريقة حياة ما تُلقب بالفاضلة للمرة الأولى ومن بعدها تبقى فاضلة هكذا إلى الأبد. ولكن يفوتهم ان الجزء الأكبر

*حسب **ابن خلدون:** المدينة تنشأ مع الجيل الأول، تستقر وتزدهر مع الجيل الثاني وتنحط وتقل مع الجيل الثالث، لأن الجيل يرتبط بالدولة والدولة يلزمها عاصمة (رمز)؛ يشبه ابن خلدون الدولة بالكائن الحي حيث يبلغ متوسط عمر الدولة 120 سنة على شكل خط دائري (ميلاد، نمو، موت) أو بتفسير أخر (اندفاع، استقرار، أفول) أو بمفهوم المرحلة (مرحلة الروح، مرحلة العقل ، مرحلة الغريزة).

1 عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة**، تحقيق: محمد رجب، (القاهرة: دار ابن الجوزي للطبع والنشر، ط.1 ،2010)، ص.101.

2 عبد القادر أوزقزو، "المدينة والحضارة في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي"، **سلسلة الأنوار**، م.09، ع.01، (جوان 2019)، ص ص. 51-76.

* جاء كتاب تدبير المتوحد **لابن باجة** متضمناً لمعظم آرائه الاجتماعية وفيه يتحدث عن المدينة الفاضلة مثل الفارابي، وكذلك يتحدث عن الإنسان الفاضل أما الإنسان المتوحد، فهو الإنسان الفاضل الذي يعيش في مدينة غير فاضلة. كما يتصادف أن يعيش شخص أو أكثر من الفضلاء في مدينة غير فاضلة وهؤلاء يطلق عليهم ابن باجة النوابت، أي يشبههم بالنبات الذي ينمو من تلقاء نفسه، لأن آرائهم تختلف مع آراء المجتمع الذي يعيشون فيه، هؤلاء هم الفلاسفة والأطباء والقضاة وهناك ضرورة لوجودهم في المدينة غير الفاضلة حتى يقتفي الناس أثرهم ويستفيدون من وجودهم ولكنهم يعيشون فيها غرباء وتحول المدينة من مدينة غير فاضلة إلى مدينة فاضلة رهن تزايد عدد النوابت فيها.

3 بلعالم عبد القادر، "التأصيل الفلسفي لمفهوم السياسة عند ابن باجة.. أو من سياسة النفس الى سياسة المدينة"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.0 (السداسي الأول 2008)، ص ص. 6-20.

من سعادة الانسان يتوقف على الحركة والعمل بينما لا يتوقف إلا جزء قليل من سعادته على التمتع الصامت"[1].

انطلاقا من فرض علاقة التناغم بوصف دولوز بين المدينة والدولة؛ نجد أنفسنا نبحث عن الكيفية التي تربط بينهما، و علاقة المدينة الواحدة بخط الجوار من (حد limite /سقف seuil) ،وتأثير ذلك على مخزون العقار في تمدد المدينة؛ إذ تجد هذه الأخيرة نفسها مدفوعة لتجاوز السقف المحدد لإشباع حاجتها أي خرق الحدود المقننة والمتعلقة بتهيئة الإقليم؛ ولذلك فإن "خرق التقنين يلتحق بخرق الحدود ويزيد منه، (...) و بهذا المعنى تبزغ للوجود مدن ليس لديها أي علاقة بأرضها، مدن تضمن التجارة بين إمبراطوريات، أو بالأحرى تشكل مع مدن أخرى شبكة تجارية متحررة. هناك إذا مغامرة خاصة بالمدن في المناطق الأكثر اختراقا للتقنين، كما كان معهودا في العالم الغربي للقرون الوسطى وعصر النهضة"[2].

بناء على تصور دولوز الذي يرى أن" المدينة تعرف بالمداخل والمخارج (...)، وهي شبكة في علاقة مع المدن الأخرى، تشكل سقفا لخرق الحدود، حدود يجب أن تخرق بأدوات (...) تتبع مسار إعادة التقنين العمراني والطرقي"[3]؛ نجد تأكيدا على حتمية التمدد والزامية توافر شبكة طرق ومواصلات تسمح لها بالتنفس والقيام بوظائفها.

يعرف دولوز : "الحد بأنه المقطع قبل الأخير والذي يرسم بالضرورة إعادة البداية والسقف يعبر عن الأقصى الذي يسجل تغيرا لا مفر منه ويسحب هذا التعريف على مسألتين: تتعلق الأولى بالحركة التبادلية التي تخلقها علاقة الحد بالسقف في ربطها بالمخزون، أما المسألة الثانية فتكمن في سحب هذه الصورة على مسألة العقار باعتباره مخزون المدينة"[4].

فهم علاقة سقف –المخزون le seuil – stock بحد -التبادلéchange- limite، سيشرح التوسعات غير القانونية والبناءات التي نعدها فوضوية على مستوى المدينة ، كما سيفسر الرغبة الجامحة لمحاولة الاستيلاء على الأرض؛ تلك الصورة التي نجد فيها الوعاء العقاري داخل المدينة مقيدا بحدود الإقليم ، وأن أي عملية لمحاولة اختراق هذا الأخير déterritorialisation تعد بمثابة تجاوز لسقف المخزون، كما أن أي تمدد للأرض داخل الإقليم يعد حدا للتبادل. وهو ما يعيد للأرض قيمتها.

[1] فهد الحازمي، "سر كآبة المدن الفاضلة عند برتراند راسل"، في: سر كآبة المدن الفاضلة عند برتراند راسل – ساقية(saqya.com) تاريخ الاطلاع: (01/05/2023)

[2] Deleuze, **op.cit**, P. 541.

[3] **ibid**, P. 539.

[4] **ibid**, P.546.

يرى دولوز كذلك، أن الأرض لها قوانين للخرق الإقليمي يتعلق الأول بنوعيتها مما يجعلها عرضة للاستغلال، أما الثاني كل الأراضي المستغلة تصبح مملوكة قياسا بالأراضي التي تعتبر خارجية وموحشة .ولعل تفطن من نعتبرهم نازحين لهذا الجانب من الأرض، أي تلك الواقعة داخل حدود الإقليم، والتي كان يجب أن تخضع لعلاقة سقف –المخزون هو الذي جعلها اليوم محل نزاع بين من يستولي عليها باسم ضرورة المطالبة بالإسكان، أو باسم حق الانتفاع[1].

هذه الحالة تشرح بوضوح ما يشهده سكان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في مدنهم كالجزائر التي عهدت تجارب معمارية متنوعة وهندسة مختلفة عبر تاريخها إذ لو كان معمار الجزائر أرضية لكانت فسيفسائية، بلاط متراص لحضارات متعاقبة يقاطعه ما ترتب عن النزوح أو التريف، إلا أن الأمر أعمق من أن يُحد بصياغة قانون ينظم عادات الأفراد أو وضع سياسة إسكان تقضي على بيوت الصفيح . كون الإشكال يعود الى موروث تاريخي من الحقبة الاستعمارية واقع مرير عهده السلف مجبرين لا مخيرين مس قيمة الفرد وحقوقه الإنسانية في علاقة بين المركز والمحيط أو الحد والسقف.

من خلال التحقيق السيميائي والذي غايته حسب رولان بارت:" إعادة بناء اشتغال الأنظمة العلامية غير اللغوية"[2]، يمكن رصد تباينات العلامات المجالية مع ما تحمله من دلالات تشير الى التاريخ والمناخ الاقتصادي والاجتماعي التي نشأت فيه، كما يمكن ان نستشف تبعات هيمنة ثقافة الإنسان المستعمِر على المستعمَر؛ ففي المدن العربية الحديثة نكاد نجد ارتباطا موحدا حول ظروف النشأة والتمدد والمرتبطة بالمرحلة الاستعمارية[3] وما تطلبته الحاجات المستجدة إداريا (خدمات، إدارات حكومية، تمثيليات دبلوماسية)، واقتصاديا من نزوح اتجاه المجال الجديد والذي بدأ يؤدي دورا استقطابيا بعد تحول الريف إلى بيئة طاردة لتنشأ امتدادات على هامش النواة الأولى – المدينة القديمة –تعكس تعارض العلامات المجالية والثقافة التمييزية بين طبقات المجتمع، حيث كان الأوروبيون والأعيان يسكنون الجديد ويتكدس السكان الأصليون والنازحون في الجزء القديم أو على هامش المجال الجديد –بلغة الفارابي – فأضحينا أمام مدينتين في مدينة واحدة: مدينة الخسة والسقوط يمثلها جناح أوروبي يبحث عن تحقيق مصالحه وسعادته، والمدينة الجاهلة التي تغيب فيها السعادة و يسود الشقاء، أنموذج الغبن والفقر، يمثلها المهمشون القادمون من الريف[4].

---

[1] محمد بن أحمد، "المدينة: سؤال الفلسفة"، **مجلة سلسلة الأنوار**، م.09، ع.01 (جوان 2019)، ص .10.

[2] رولان بارت، **مبادئ في علم الأدلة**، تر: محمد البكري (دمشق: دار الحوار، 1987)، ص. 29.

[3] عن ارتباط المدينة الحديثة بالاستعمار، يُنظر:

Leonardo Benevolo, **Histoire de la ville**, (Marseille : Parenthèse, 2004), p 305.

[4] إدريس مقبول، **الإنسان والعمران واللسان: رسالة في تدهور الأنساق في المدينة العربية** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص. 47.

إن التوزيع المجالي قديم قدم ظاهرة المدينة ذاتها وقسريته تكون بين مجالين مبنيين تسكنهما ثقافة غالبة ومغلوبة، ولم تكن ثمة مدينة في التاريخ لم تستحضر هذه الحتمية كما ترى أستاذة التاريخ "أني فوركو" في دراستها عن المدينة المقسمة[1] أن هذا المفهوم سيأخذ منحى أوسع مع صعود أفكار العدالة الاجتماعية أو العدالة المجالية كما يؤكد أستاذ السياسات العمومية "جان بيير غودان" Jean Pierre Gaudin[2].

لا شك في أن الذين قدموا من الريف اتجاه المدينة طوعا ، أو الذين داهمهم زحفها الاسمنتي سيكونون ضحايا توزيع مجالي؛ إذ هناك دائما أنظمة تشبه "المصفاة " متعددة الطبقات ، تمنع "التسربات غير المرغوب فيها" وتتحكم في اشتغال النظام السوسيومجالي بإعادة توزيع البشر بحسب معطيات "عنصرية" سابقة على "الثقافة" ، لأنه بات أشبه بنظام الطبيعة الأفلاطوني الذي تسنده فلسفة ميتافيزيقية تثبت التوزيع غير العادل والانتشار والوظائف والطبقات، كل في مكانه الذي يجب ألا يغادره[3].

كما يكشف التوزيع المجالي في شق منه الحياة المادية، الاقتصادية والسياسية[4] ، ويكشف أيضا تفصيلات الحياة الرمزية أو المعنوية . كما أنه يمكننا أن نقرأ فيه إدارة الموارد والسكان ، وتوزيع الثروة والسلطة وفرص المعيشة[5]، ويمكننا كذلك أن نقرأ من خلاله صراع المصالح والرغبات وتاريخ الذهنيات.

ظل التفكير الفلسفي منشغلاً بالقضايا الكبرى، وبأسئلته الخاصة عوض الانخراط في الشأن اليومي، والتطوّرات الحديثة التي شهدتها المدن، والتي لا تستجيب بالضرورة إلى "منظومة مدينة أفلاطون الفاضلة"، تفتقد الى منظومة من القيم تستدعي ضرورة مراجعة هذه العلاقة، وإعادة بنائها وفق منظور جديد لدور ووظيفة الفلسفة في المدينة، وتوجيه التفكير الفلسفي نحو تحقيق وفتح منافذ جديدة للمدينة للوصول إلى الرقي، تنأى بالمجتمع عن إكراهات متعددة (اقتصادية وأمنية...) على اعتبار أن هذا التفكير قادر على بلورة هذه الوظيفة الى جانب ضرورة تجسير الهوّة بين عملية التفكير الفلسفي والمدينة بمصالحها

---

[1] عن المدينة المقسمة، ينظر إلى:

Annie Fourcaut, **La Ville divisée : Les ségrégations urbaine en question France XVIIIe XXe siècles** (Paris : Creaphis, 1996).

[2] عن العدالة المجالية، ينظر إلى:

Jean Pierre Gaudin, Philippe Genestier& Françoise Riou , **La Ségrégation : Aux sources d'une catégorie de raisonnement** (Paris : PUCA , 1995) .

[3] مقبول، **مرجع سابق**، ص .48.

[4] ارتبط التوزيع المجالي بما يسمى التقطيع الحضري الذي بدأ الحديث عنه منذ ستينيات القرن العشرين، مقتصرا على التحديدات الجغرافية والسوسيولوجية والسياسية في البداية، ليتوسع مع الثمانينيات في بعض الدراسات ، ويشمل الأبعاد الفلسفية والأنثروبولوجية والسوسيواقتصادية ، ينظر إلى :

William Orville Winter, **The Urban Polity** (New York: Dodd, Mead & Company , 1969), p . 165.

[5] يمكن تلخيص علاقة العمران بالسلطان في كون المدينة عبارة عن سلسلة من القرارات المتراكمة التي تهدف إلى تغيير المحيط الحضري باستمرار. ينظر إلى:

بن حموش، مصطفى أحمد، **المدينة والسلطة في الإسلام: نموذج الجزائر في العهد العثماني** (دمشق: دار البشائر، 1999)، ص. 280.

واعتباراتها الخاصة؛ كما تجدر الإشارة إلى أن اجتهادات أرسطو لا تزال مفيدة إلى اليوم في فهم "المدينة" باعتبارها مجموعة من الناس "تتوافق" على العيش في فضاء محدد، فالتفكير الفلسفي قادر بهذا المعنى على بلورة العديد من المعارف لخلق شروط "السعادة"، ومن هنا الحاجة للفلسفة بقيمها العقلانية، وأبعد ما تكون على "المجرّد" في إيجاد نقط التقاطع الممكنة للعيش.

المبحث الثاني: المدينة.. مستوى التحليل التاريخي

انطلاقا من قول "تيري باكو"Thierry Paquot: "المدينة ليست موضوعا يسير الوصف والتحليل، [...] المدينة تطورية، وتطورها مرتبط بتطور التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يسود في لحظات معينة من التاريخ البشري"[1] ؛ وعبر مطلبين سيتم محاولة تغطية هذا الشق من نشأة المدن الأولى، ليتم الإشارة إلى المداخل التفسيرية لنشأة هذه الأخيرة وكذا النظريات التخطيطية التي من خلالها تم التعبير عن تصورات صناع القرار الرامية لحل مشكلات المدن القائمة نحو مدن جديدة.

المطلب الأول: تاريخ المدينة والتمدن

ليس صدفةً لغوية أن يرتبط التحضر بالحضارات، والتمدّن بالمدن؛ ما جعل الدراسةتقدم في هذا الجزء منها، ملخصا حول ترتيب وتنظيم المدن عبر التاريخ، انطلاقا من بلاد الرافدين، المدن المصرية القديمة على ضفاف النيل، المدينة الاغريقية فالرومانية، مدن العصور الوسطى، المدينة العربية الإسلامية، مدن عصر النهضة، مدن عصر الصناعة وما بعد الصناعة إلى مدن ما بعد الحداثة؛ والتي تطورت إثر قوانين طبيعية تتعلق بالموقع والمناخ إلى جانب الدواعي الدفاعية، وكذا التعقيد الذي مس الأبعاد الوظيفية، الاقتصادية، الدينية والسياسية فيها.

يختلف علماء الأنثروبولوجيا حول تاريخ ظهور المدن، فنجد منهم من يقول أن "أريحا" هي أقدم المدن تليها"دمشق"،بينما يرى آخرون في وادي النيل المدن الأولى، ونجد من يرجح وادي السند ليضم أقدمها، وبغض النظر عن هذه الاختلافات إلا أنهم يجمعون على أن المدينة تطورت مع ازدياد عدد السكان و تطور الحياة الحضرية للإنسان وتشعب الأعمال[2]، إذ من غير الممكن تكون المدن من قبل البدو لتنقلهم من مكان لآخر، الى جانب الحتمية الجغرافية التي فرضت على هؤلاء أسلوب عيش ما بين الإناخة والترحال؛ فالمدن لا تقام ولا تتطور إلا بعد أن يعرف الإنسان الاستقرار.

[1]Robert Spizzichino, **De La Ville En Politique** (Paris : l'Hartmann, 2011), P.13.

[2]مراد، **مرجع سابق**، ص. 80.

للزراعة دور ريادي في تشكيل الحضارة وفي إحداث التطور الاجتماعي وتطور الحياة السياسية،إذ بتمسك الإنسان بالأرض وجد نفسه يؤسس لمسكن دائم يقيم فيه، وبهذا بدأ الاستقرار يعم ومعه انتشرت الأعمال المتنوعة، فأصبح هناك بناؤون إلى جانب المزارعين، وازدهرت صناعة الفخار لتزويد البيوت بمستلزماتها من أدوات منزلية، واحترف بعض الناس قطع الأشجار لتوفير الأخشاب ، واهتم كثيرون بترتيب العلاقات بين السكان، والعمل على توفير الأمن والحماية للجميع وعكف آخرون على البحث عن علاج للأمراض؛ هذا التنوع قاد للتخصص فحتى المزارعين انقسموا لمن يهتم بالحبوب، تربية المواشي والطيور وغيرها.[1] في ظل هذا التطور و حقيقة تغير نمط العلاقات الإنسانية ظهرت الملكية مع التجمع السكني والتي أخذت تعطي مفعولا اجتماعيا واقتصاديا في التجمعات الجديدة[2]، أدى هذا التطور إلى ظهور ملكيات صغيرة وأخرى كبيرة وأفراد لا يملكون، ما قاد المجتمع لينقسم تدريجيا إلى محظوظين ماديا وآخرين أقل حظوة، إلى متخذي قرار ومنفذين.

بلاد الر افدين*:نشأت في العراق ثلاث مجموعات من المدن، أقدمها من الجنوب مدن أور، الروركاء، لجش، وتعتبر (أور) أقدمها جميعا -تعني باللغة السومرية (المدينة)-، وهي مرفأ سومري يقع عند ملتقى دجلة والفرات غمرها الطوفان عام 400 قبل الميلاد ثم عادت لها الحياة، إلا أن مجرى نهر الفرات فيما بعد قضى على المرفأ والحركة التجارية فهجرت المدينة، وقد كانت على شكل بيضوي، لها محوران من الشمال إلى الغرب، أسوار من الآجر وبابان؛ أما المجموعة الثانية للمدن العراقية تتمثل في مدن الوسط أبرزها بابل واكادوكيش؛ بينما تضم المجموعة الثالثة وهي المجموعة الشمالية مدن نينوى، آشور، خسر، أباد، وكانت تسمى المدن الأشورية والوسطى المدن البابلية أما الجنوبية المدن السومرية .

استنادا لما صمد من آثار تعتبر مدينة بابل أهم المدن العراقية القديمة خاصة حدائقها المعلقة التي تعتبر إحدى عجائب الدنيا السبع وكانت تتخذ الشكل المربع، محاطة بخندق مملوء بالماء يقع بين سور مزدوج، أما شوارعها فكانت مستقيمة، على حوافها مبان عالية قد تصل إلى أربع (04) طوابق منها مبان ذات طابع ديني هيمنت على المدينة بموضعها وحجمها، كما ساعد اكتشاف بقايا هذه المدن على معرفة التنظيم الاجتماعي السائد، من خلال قواعد التعمير المتبعة[3], لتتوسع هذه الأخيرة بداية الألف الثالثة قبل الميلاد

[1] عبد الإله أبو عياش، **أزمة المدينة العربية** (الكويت: وكالة المطبوعات، ط.2، 1985)، ص ص. 19-25.

[2] كفافي، زيدان عبد الكافي، **أصل الحضارات الأولى** (الرياض: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص. 139-141.

***بلاد الر افدين:** يمكن القول أن الفترة التي نشأت فيها المدن القديمة هي ما بين الألف الثامن والألف السادسة قبل الميلاد، وأثبتت الآثار أن الشرق الأوسط كان من أوائل مراكز تطور المدن، غير أن معظمها لم يبق منه شيء يستحق الذكر، ويعود هذا في أغلب الأحيان إلى المواد المستخدمة في إنشاء تلك المباني كالطين والتي لا تقوى على مقاومة عوامل التعرية مما أدى مما أدى إلى اندثارها.

[3] Abderhmane Hammiani , **L'habitat auto construit et son impact sur le développement de la ville. cas de Biskra**, Thèse présentée pour l'obtention du diplôme du magistère en architecture (Biskra : université Med Kheider. départements d'architecture 2001) , p.56.

مع زيادة عدد سكانها وقد كان للخندق والسور المحيطين بالمدينة وظيفة دفاعية مما جعل محيطها مغلقا مفصولا عن المحيط الطبيعي المفتوح، وبالتالي سيطرت المعابد عليها لاحتوائها على كل الوظائف الضرورية للمدينة، من ورشات ومتاجر ومستودعات أين تعيش وتعمل مختلف الشرائح المختلفة.

ومع كل هذا التنظيم الاجتماعي والعمراني، إلا أن المدينة لم تعرف الاستقرار نتيجة الصراعات التي عرفتها والتي انتهت بنقل السلطة من رجال الدين إلى القصر الملكي، فبنيت مدن جديدة تحت إشراف سلطة جديدة، فشهد البعض منها نموا حضريا هائلا، حتى أصبحت عواصم تضم تجمعات حضرية وتحتوي عدة مبان ومنشآت إدارية يقطنها عدد كبير من السكان لتصبح مراكز سياسية حقيقية.

المدن المصرية القديمة: كان للمعتقد الديني لدى المصريين القدماء دور أساسي في نشأة المدن على ضفاف وادي النيل، إذ كان المعبد مركز الحياة والعمران والعنصر الأساسي الذي يفرق بين القرية والمدينة، تقوم من حوله المباني ويشرف على الأراضي الزراعية من خلال مبنى شامخ، كما كانت المدن محاطة بأسوار دائرية لحمايتها من الفيضانات والأعداء ؛ وعلى غرار مدن بلاد الرافدين ظهرت المدن في مصر أين كانت البنايات الضخمة كالأضرحة والنصب سمتها ، مبنية بالحجارة لضمان بقائها عبر الزمن وقد اتخذت هذه المباني أشكالا متعددة لعل أبرزها الأهرامات، ويؤكد المؤرخون على أن تلك المدن تمثل صورة حية لتجمع إنساني يتسم بالنظام والانسجام في النواحي الروحية والثقافية مع الجوانب المادية للحياة المتمثلة في الأدوات والأساليب المستخدمة آنذاك، لتبقى شاهدة على تاريخ الإنسان في تلك الفترة[1].

المدن الاغريقية: اعتمد الإغريق نظام دولة المدينة والذي يعني اعتماد مدينة معينة لتكون مركزا لعدد من التجمعات السكانية الصغيرة المحيطة بها كأثينا واسبرطة، نمط حكم يسهل إدارة الشؤون العامة، وحركة الاتصال والمواصلات[2]؛ ويفضي هذا التنظيم الاجتماعي إلى وجود جماعات من الأسر والعشائر والقبائل تربطهم علاقات وثيقة أساسها المساعدة المتبادلة والانتماء لدولة واحدة، والأهم الاشتراك في معتقدات دينية ما أسهم في توحيد هذه الوحدات الاجتماعية.

---

[1] مراد، **مرجع سابق**، ص. 84.

[2] صبري فارس الهيني، **جغرافيا المدن** (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، ط.1، 2002)، ص.12.

***المدن الإغريقية**: تقع فيها معظم المباني العامة الرئيسية داخل أسوار المدينة، أما خارج الأسوار تنتشر بيوت الفقراء من فلاحين وجنود وعمال الخدمات والتي كانت عبارة عن أكواخ مقامة في أزقة ضيقة مزدحمة وغير صحية؛ والملاحظ أن الأسوار معدة لحماية الأثرياء، أما أكواخ الفقراء فكانت مكشوفة أمام أي عدوان خارجي، فعلى الرغم من أن "أثينا" كانت عاصمة لإمبراطورية، إلاّ أنها لم تنمو وفقا لضروريات واضحة، ولم تحظ إلا بالقدر الضئيل من التخطيط الحضري، إذ كانت تعاني من مشكلات حادة مصدرها الزيادة السكانية الناجمة عن هجرة الفلاحين للمناطق الريفية بسبب ضعف الإنتاج الزراعي، إذ أن أثينا كانت تعتمد أساسا على الفائض الاقتصادي الذي تحققه الأراضي الز ارعية؛ وقد عبر " ماكس فيبر" عنها بقوله: " إن المدن الإغريقية القديمة لم تكن بأكثر من مراكز حضرية شبه ريفية ".

كان باستطاعة المواطن الأثيني تتبع نسبه إلى أن يصل إلى الإله أو الآلهة التي تتحكم في القضايا الأساسية، وبالتالي يشارك في النشاطات الدينية العامة، ومعنى ذلك أن المدينة القديمة كانت في نهاية الأمر مجتمعا دينيا، وأن المواطنة تتحددت وفق اعتبارات معينة –حكر على فئة من قليلة من الناس حيث النساء والأطفال والفقراء والعبيد غير معنيين-، إذ كانوا حريصين على عدم توسيع نطاقها حتى لا تتعدى نطاق "دولة المدينة"، لاعتقادهم أن ذلك قد يؤثر على تماسك الدولة عكس الرومان الذين نجدهم يوسعون من نطاق دولتهم في محاولة لإقامة امبراطورية شاسعة المساحة قوية النفوذ .

الملاحظ أن المدن الإغريقية كانت تتشابه إلى حد كبير في مظاهرها الطبيعية*، وذلك بسبب ارتباط هذه المدن بأغراض دفاعية حمائية، فكانت أسوار المدينة تقام حول جبل محصن يطلق عليه "أكروبول Acropolis، "أما المعابد الأساسية فكانت تقام فوقه وعلى مقربة منها يوجد ميدان واسع يطلق عليه "الآجورا" " agora" يلتقي فيه الناس ويستخدمونه أحيانا كسوق عام[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الإغريق كانوا يفضلون المدن صغيرة الحجم، بما يتيح فرصا أفضل للإدارة السياسية الناجحة، إذ أكد أرسطو أن زيادة عدد السكان قد تؤدي إلى تغيير الخصائص المميزة للمدينة، ومع ذلك يذهب إلى أن حجمها يجب أن يصل إلى حد معين تستطيع من خلاله الدفاع عن نفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الأفراد على تمييز بعضهم البعض، ولا شك أن الاعتبارات السياسية قد لعبت دورا هاما في الحد من نمو المدن الإغريقية خلال تلك الفترة، خاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار اهتمام السياسة الإغريقية بإقامة مستعمرات خارج حدودها[2].

المدن الرومانية*: عند الحديث عن المدينة الرومانية نجدها تتميز بنوع خاص من التنظيم، مربعة الشكل، يحيط بها سور دفاعي، يتوسطها ميدان فسيح تقام فيه النشاطات العامة، يحتوي على المعبد الرئيسي، حمام ومكتبة، مسرح وملعب رياضي، يقطع المدينة شارعان رئيسيان متعامدان يلتقيان عند الساحة العامة التي كانت تعتبر السوق الرئيسي للمدينة ومركز مختلف النشاطات؛ ظل طابع المدينة الذي تشكل خلال فترات حكم القياصرة الرومانيين سائدا على معظم المجتمعات الأوروبية حتى بدايات القرن التاسع عشر[3].

---

[1] مراد، **مرجع سابق**، ص ص. 102-105 .

[2] السيد الحسيني، **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1985)، ص ص. 21،22.

[3] أحمد سراج، **في التاريخ الروماني** (المغرب: إفريقيا الشرق، 2001)، ص.36.

***المدن الرومانية:** انتشرت على الأطراف الداخلية للمدن الرومانية كالمدن الاغريقية، بيوت العامة من الطبقة المتوسطة، والتي كانت تسكن بنايات من طابقين أو ثلاثة خارج المدينة على طول شوارع ضيقة ومزدحمة ، أما الفئة الثرية فكانت لها مساكن مستقلة؛ كانت روما تنقسم إلى قسمين قسم قديم تكثر فيه الضوضاء من المارة نهارا ومركبات الخيل ليلا، حاراته متعرجة ملتوية وقسم يزدان بالحدائق وينعم بالهدوء؛ في عهد يوليوس قيصر منعت عربات الخيل من المرور نهارا في الشوارع لأنه لم يكن في الشوارع إمكانية لاستيعاب المشاة والعربات في آن واحد.

انتشرت الحضارة الرومانية خارج موطنها، لتقيم مدنا في أماكن أخرى من العالم كبلاد الشام مثل" :جرش وبعلبك وسبسطية"، وعكس تنظيم هذه المدن ذلك التنظيم الموجود في روما، بحيث كان السادة يسكنون بالقرب من الساحة الرئيسية العامة، أما الآخرون فكانوا يسكنون خارج المدينة ونلاحظ أيضا أن المدرجات الرومانية التي تسمى بالمسرح، كانت تحتوي على مساكن شبيهة بالكهوف للذين كانوا يشرفون على صيانتها.

كان لروما العاصمة فرقة للإطفاء وجهاز للإسعاف والتموين، كما امتاز الرومان بإضافة أقواس النصر للشوارع وإنشاء الحمامات العامة وشبكات الصرف الصحي داخل المدن، الأمر الذي لم يكن موجودا خارج المدينة، ويذكر بعض المؤرخين أن الرومان أقاموا شبكات المياه لتغذية القصور والأماكن العامة خاصة المعابد، أما الفقراء فكانوا محرومين من هذه الامتيازات، وقد وصل الأمر إلى حد منع الفقراء من الوقوف في الميادين العامة أو الاقتراب من بيوت السادة، علما أن الفقراء هم الذين كانوا يشقون الطرق ويبنون المساكن.[1]

المدينة في العصور الوسطى: تطورت المدينة في أوربا بعد انهيار الامبراطورية الرومانية، وغاب معها تخطيط المدن المركزي ما مهد لظهور أنماط حضرية جديدة[2].

تطور النظام الإقطاعي في هذه المرحلة والمتميز بالملكيات الواسعة دون سلطة مركزية على مستوى الدولة؛ أي أن البلدان الأوروبية شهدت تمزقا في الأراضي وتعددا في السلطات بحيث أصبح كل إقطاعي ملكا في إقطاعيته، ما زاد من التنافس الشديد بين الإقطاعيين لأن كلا منهم يريد أن يثبت أنه السيد[3].

انعكس هذا النظام الجديد على الفن المعماري وتخطيط المدن وترتيب المساكن لترتكز المدن على بناء القلاع بسبب الحروب التي كانت تنشب باستمرار فكانت هذه الأخيرة ضامن بقاء الاقطاعي، معدة جيدا من الناحية العسكرية وتأمين المؤونة، عكس المدينة الضامة لعامة الناس من الفلاحين مقامة خارج الأسوار، منازلها أكواخ والأزقة فيها ضيقة متسخة والغذاء فيها قليل[4]؛ مدينة في خدمة القلعة،

بدأت أسوار مدن العصور الوسطى تفقد وظيفتها وعلة وجودها، كما أن الأساليب الدفاعية التقليدية من متاريس وحصون وخنادق، لم تعد قادرة على صد المغيرين، ما حول الاهتمام من الهندسة المعمارية الداخلية والتخطيط الحضري إلى هندسة التحصين والدفاع والهجوم، ومع ذلك فان عددا قليلا فقط من

[1] كايد عثمان أبو صبيحة، **جغرافيا المدن** (الأردن: دار وائل للنشر،2003)، ص. 83.

[2] الحسيني، (المدينة)، **مرجع سابق**، ص.26.

[3] حازم البيلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي** (القاهرة: منشأة المعارف، ط.2، 1998)، ص.245.

[4] محمد أحمد عبد الله، **تاريخ تخطيط المدن** (القاهرة: دار الشروق،1981)، ص. 54.

التحصينات استطاع الصمود، فبهذا حل المدفع محل الخندق، وبات من المحتم إعادة النظر في الخطط الحضرية حتى تتلاءم مع الظروف السياسية الجديدة[1].

المدينة العربية الإسلامية: مع انحدار جيوش بيزنطية بقيادة "هرقل"، تحت ضربات الجيوش العربية الإسلامية عام 637م وتحقيق النصر على جيوش الروم في معركة اليرموك، ازدهرت حياة المدن في بلاد العرب والمسلمين، وذلك لما جددوه وأحيوه من مدن الرومان السابقة، وما أنشئوه من مدن أضيفت لأغراض عسكرية كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، أو سياسية بانتقال العاصمة من المدينة المنورة إلى دمشق في العهد الأموي والى بغداد في العهد العباسي، كما ظهرت العسكر ثم القطائع فالقاهرة، إضافة لمدينة سامراء -سر من أرى- في العراق ومكناس في مراكش؛ الى جانب العامل الاجتماعي والتجاري فنظرا لطبيعة العرب التجارية وبحكم الموقع الفعال، تفوق العرب في التجارة وتدفقت الثروات الطائلة على المدن، فازدهرت و ازادد حجمها، كمدينة بغداد والقاهرة وقرطبة، إذ كانت كل منها في أيام مجدها سوق العالم ومستودعه، تلتقي عندها تجارة الشرق والغرب[2].

ورثت المدن العربية مواقع المدن القديمة؛ إذ ورثت بغداد موقع بابل، والقيروان موقع قرطاجة، والقاهرة موقع منف عند قمة الدلتا، وما أن ظهرت هذه المدن العربية حتى صار مصيرها معلقا بخطوط النقل والتجارة العابرة أينما اتجهت؛ كما كان هناك تنافس شديد بين موانئ الخليج الغربي وموانئ البحر الأحمر، فتارة تكون موانئ البصرة وسيران والأبلة على الخليج العربي في المقدمة، تستأثر بالتجارة العابرة، وتارة أخرى تنتصر مدينة القلزم -السويس الآن- وعدن في المنافسة إثر أحداث سياسية تحول إليها طرق التجارة، وحتى محليا أثر تغير طريق الحج على مدى أهمية المدن والموانئ التي كانت على الطريق، ولا شك أن التجمع في المدينة كان قوة للإسلام، فأنشئت الجوامع لتأدية صلاة الجمعة، كما أنشئت مدن عدة لهدف ديني كمدينة كربلاء،الرباط، مراكش،فاس،النجف وغيرها، كما أصبحت لمدينة القدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة مكانة خاصة لدى المسلمين[3].

إن دراسة المدن الإسلامية يتطلب تحديدا دقيقا للوظائف التي كانت تؤديها، فقد كانت هذه المدن تمثل أسواقا تجارية رئيسية وعواصم سياسية مؤثرة، وقواعد عسكرية ثابتة، فضلا عن الدور الديني الحاسم الذي كانت تؤديه بوصفها مقصد الحجاج؛ و يوضح ماكس فيبر من خلال مؤلفه المدينة The cityالفرق بين المدن خلال العصور الوسطى، حيث كانت المدن الغربية تبدو كالقلاع المحصنة، بأدوار اقتصادية وسياسية هامة، فهي مواطن الأسواق، ومصدر التشريعات ومقر السلطة السياسية؛ أما المدن الإسلامية

[1] الحسيني، (المدينة)، **مرجع سابق**، ص.29.

[2] مراد، **مرجع سابق**، ص .94.

[3] **المرجع نفسه**، ص.95.

فقد نشأت أيضا نشأة حربية حيث كانت الأسوار المحيطة بها رمزا للحماية والدفاع، كما مثلت مراكز تجارية هامة لطالما كان البعد السياسي من أهم الأبعاد المعتمدة للتمييز بين المدن، فبينما كانت الغربية منها تشهد بناء طبقيا جامدا، كانت العربية تؤكد على تطبيق المساواة بين قاطني المدينة والريف.

هناك قدر ملحوظ من الاتفاق بين المؤرخين على أن المدن الإسلامية شهدت طبقتين أو جماعتين متميزتين: الأولى تضم كبار التجار، والثانية تتألف من العلماء ورجال الدين، فعلى الرغم من الروابط العديدة التي كانت تربط بين هاتين الجماعتين، إلا أنهما لا تشكلان تحديا صريحا للسلطة السياسية.

ولقد كان الخليفة أو الحاكم الإسلامي يعتمد على جماعات من الموظفين لإدارة الشؤون العامة والإشراف على مختلف نشاطات الدولة ابتداء من الغذاء حتى الدفاع، والملاحظ أن معظم كبار الموظفين التابعين للخليفة أو الحاكم كانوا من أصول حضرية، كما اعتمدت خطة المساكن في تلك الفترة ملاءمة خصوصية الأسر، فالرجال كانوا يجلسون في حجرات الضيافة، بينما كانت النساء تبقى في حجرات خاصة بعيدة، وكان ذلك يتطلب في بعض الأحيان أن يكون المسكن من طابقين يخصص الأسفل منه لاستقبال الضيوف بينما يخصص الطابق العلوي لإقامة النساء[1].

مركزية السوق أتاحت المجال للكثير من النشاطات غير التجارية خاصة النشاطات الاجتماعية، الجامع توسط ساحة واسعة تقام حولها المحال التجارية المتنوعة؛ بجانب المسجد أقيم مقر حاكم المدينة أو كبيرها والذي شكل مركز اتخاذ القرار، كانت المدينة دائرية الشكل تلتف الأحياء حول المسجد، ولم تكن مقامة على أسس طبقية إنما على أسس قبلية أو عائلية يتوسط كل حي ما يعرف بالحوش ما قلل التفاعل بين الأحياء وزاد الروابط في الحي الواحد فلولا الجامع ما التقوا، كان التباين بين المساكن داخل الحي الواحد قائما الأثرياء يقيمون قصورا وبيوتا فخمة مزخرفة، في حين مساكن الفقراء من العائلة الواحدة ظاهرة للعيان، أما المدينة بصورة عامة فلم تكن تخضع للتخطيط ربما لكونها لا تنسجم مع فكرة التخطيط المركزي؛ ولهذا بقيت المدينة العربية الإسلامية تعاني من الأزقة والطرق الضيقة والتي انعكست سلبا على مسألة التطور الحضري في القرون المتأخرة والتي أخذت تشهد تطورا حضريا على المستوى العالمي[2].

مدن عصر النهضة: تطورت النشاطات الاقتصادية وأخذت تطغى على نظام الإقطاع، لتؤثر في النهاية على شكل المدينة وترتيبها؛ ومن بينها صناعة القوارب والسفن والتي أسهمت في توسيع نطاق التجارة؛ قاد هذا التطور إلى ظهور فئات محلية تخدم ما تتطلبه التجارة من خدمات كإعداد أبنية محصنة لحماية البضائع، وصناعة تجهيزات حملها من أكياس ورفوف وعربات خاصة بالنقل، إلى جانب ظهور أعمال لخدمة التجار

[1] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف** (القاهرة: دار المعارف، ط.2، 1982)، ص ص. 244-247.

[2] محمد الجوهري، شكري علياء، **علم الاجتماع الريفي والحضري** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994)، ص.533.

وزوارهم من ما تعلق بالصحة والمبيت والإطعام، أي أخذت نشاطات كثيرة بالازدهار وفقا لمتطلبات التغير الطارئ على المدن، فظهرت شوارع واسعة مقارنة بأزقة القرون الوسطى الضيقة، وأسواق خارج القلعة توفر البضائع لعموم الناس[1].

ظهرت البرجوازية أو الطبقة المتوسطة، التي كانت أفضل حالا من الفلاحين لكنها دون مستوى ثراء الإقطاعيين، هذه الطبقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالطبقة الثرية، ذلك لأن التجار والصناع آخذو يكسبون المال مع الزمن مقابل تراجع ثراء الإقطاعيين، نظرا لتراجع أهمية الزراعة أمام التجارة والصناعة، استمرت هذه الطبقة بالتوسع على حساب الطبقة الفقيرة أي أن المزيد من الفقراء أخذوا يصعدون في سلم الدخل المالي؛ ومع هذا التوسع تغيرت العديد من القيم الاجتماعية والاقتصادية لتؤثر في النهاية على التخطيط الحضري، فمثلا تحولت قيمة الأرض من كونها زراعية توفر الغذاء إلى أرض تستعمل لأغراض البيع والشراء، وأصبح لها قيمة مرتبطة باستخدامات جديدة مثل إقامة المحلات التجارية وإقامة الميادين العامة والأسواق والمتنزهات ما جعل التجار يقيمون أحياء جديدة تختلف عن أكواخ الفقراء التي كانت تنتشر حول القلعة والقصور الملكية[2].

في عصر النهضة لم يفقد الأثرياء ثراءهم، واستمر تميزهم الذي عكس نفسه على ترتيب وتخطيط المدن، كما حدث تحول في القيم والاعتبارات الأمنية جعل من الحصون التقليدية أمرا من الماضي أو أقل أهمية من ذي قبل ولهذا ظهر تخطيط جديد يعتمد نظام يرتكز على المساحات الواسعة، التي تقوم عليها أبنية محاطة بالحدائق المشجرة والطرق الواسعة والساحات، وقد غلب على التنظيم الترتيب الإشعاعي للطرق بحيث تلتقي جميعها عند الساحة، اهتمام الأثرياء بهذا النوع من الترتيب الحضري أعطاهم مكانة اجتماعية تميزهم عن الطبقتين الفقيرة والمتوسطة[3].

مدن عصر الصناعة: تطورت الأوضاع الأوروبية مع الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، فظهور الآلة البخارية سهل عملية الانتقال وأحدث ثورة في المواصلات أدت إلى المزيد من الاكتشافات والاختراعات، كما غيرت ملامح أوروبا الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ظهور الأفكار السياسية الديمقراطية كبديل لأفكار الاستبداد والتفويض الإلهي[4].

تزايد تنوع الأحياء الحضرية بصورة اكبر من ما أحدثته المرحلة التجارية، وتطور التخطيط الحضري لتكون المدينة قادرة على استيعاب مختلف التطورات الاقتصادية والحركية، إلا أنه وفي هذه المرحلة أخذت الفئة

[1] أبو عياش، **مرجع سابق**، ص.27.

[2] أبو صبيحة، **مرجع سابق**، ص.127.

[3] عبد الله، **مرجع سابق**، ص.72.

[4] عبد الله، **مرجع سابق**، ص. 77.

الثرية التقليدية المتبقية من عصر الإقطاع تنحسر بصورة متسارعة، فكان لزاما على أفرادها اللحاق بالركب الصناعي قبل خسران ممتلكاتهم العقارية لحساب المتوسعين صناعيا؛ أما فئة التجار والصناع الذين شكلوا الطبقة المتوسطة أخذت في الصعود على السلم لتصبح طبقة برجوازية، ومن ناحية أخرى، انتشرت قيم الرأسمالية لتعم المجتمعات الصناعية على حساب الكنيسة التي ازداد الضغط عليها ليتقلص دورها تدريجيا[1].

تحول كثيرون من المزرعة إلى المصنع، فبعدما كان الناس مرتبطين بالأرض، يغلب على حياتهم الاستقرار وتجمعهم العائلة الممتدة، أصبح العامل يلحق المصنع أينما أقيم، الأمر الذي أثر على الأنماط الاجتماعية، فالعائلة الممتدة أخذت بفقدان امتدادها بسبب انتقال عدد كبير من أبناءها، ما أفقد المجتمع القروي التقليدي تماسكه لحساب مجتمع تسوده العائلة النووية؛ أي العائلة التي تتكون من الأب والأم والأولاد.

ظهرت أحياء للمهاجرين الجدد وسط المدينة، والذين عملوا غالبا في المصانع أو في المرافق الخدمية التي تطورت بصورة كبيرة، إلا أنها أصبحت مكتظة، تجمع أناسا أتوا من مناطق سكنية متعددة؛ عكست هذه الأخيرة أوضاعا أكثر سوءا من أوضاع الأحياء الفقيرة زمن الإقطاع وكانت أحوالها الاجتماعية متردية إلى درجة تفشي الجرائم من سرقة وانحرافات[2].

مدن ما بعد الصناعة: تطور الاهتمام في الدول الغربية بالصناعة إبان القرن العشرين لينصب التفكير على حياة ما بعد الصناعة، أو حياة الرفاه المعبرة عن ثراء الأفراد وقدرات الدولة الإنتاجية.

ارتقت الآلة الصناعية وتقدمت التقنية إلى درجة أن العديد من الدول الغربية أضحت تهتم فقط بالصناعات المتطورة تقنيا كالمتعلقة بالأجهزة الطبية أو الوسائل الحربية[3]، كون الدول الصناعية الكبرى وجدت إنتاجها للصناعات الخفيفة مكلفا جدا لارتفاع أجور الأيدي العاملة، فالأجدر نقل هذه الصناعات للدول النامية؛ وبهذا تحقق هدفين: التفرغ للإنتاج الصناعي عالي التقنية، والحصول على سلع خفيفة بتكلفة أقل[4].

---

[1] الحسيني، (المدينة)، **مرجع سابق**، ص.30.

[2] للاطلاع على أوضاع الأحياء الفقيرة، ينظر إلى:

Alan Tunner .Ed .**the cities of the poon**, (New York,1980).

[3] كمال مجيد، **العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق** (لندن: دار الحكمة، 2000)، ص.79.

[4] محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص.212.

شهد هذا الوضع الجديد، اتساع الطبقة المتوسطة وارتفاع المشاركة السياسية، خصوصا في الطبقتين الوسطى والفقيرة؛ بتمثيل عدد من أبنائها وتحصبل نفوذ سياسي في المجالس التي تتخذ القرار[1]، كما انعكس هذا بصورة سريعة على التخطيط الحضري، من حيث الفروقات بين الأحياء الثرية والفقيرة، إذ أخذ ينتهج نهجا آخر أكثر عدالة.

مدن ما بعد الحداثة: رغم تطور نظريات التخطيط الحضري بغية التغلب على التفاوت بين الأحياء السكنية، إلا أن هذا لا ينفي ظهور مشاكل لها علاقة بنمو السكان الذي كان دائما يرافقه نمو حضري .بعد عصر العولمة شهدت الدول المتقدمة والنامية ظاهرة المدن المليونية والامتداد الحضري بشكل واضح وكبير، لا يخلو من مظاهر عنصرية تؤكده دراسات كثيرة .هذا ما حدث في مدينة "أسبري بارك" في ولاية نيوجرسي حيث فقدت أهميتها بسبب هجرة الأغنياء لوسط المدينة والتوجه إلى العيش في الضواحي والهوامش الحضرية مما أدى إلى عدم رغبة السكان في العيش فيها وانخفاض دخلها، مما جعل وسط البلد تفقد أهميتها[2].

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية لنشأة وتخطيط المدن

اكتسى موضوع المدينة من نشأة، أنواع ومراحل التطور اهتماما كبيرا لدى العلماء على اختلاف تخصصاتهم كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، الجغرافيا والديموغرافيا، الإحصاء والإدارة، التخطيط والهندسة، إذ حاولوا تفسير علاقتها بمختلف الظواهر كالسكان والإسكان، البيئة والصناعة ومختلف المهن، وكذا استخدامات الأرض وحجم الموقع ومعايير اختياره وتوزيع المساحات الفيزيقية والتغيرات في التخطيط *.

وباعتبار المدخل النظري الأساس الرابط بين المنهجية وما تنطوي عليه من مبادئ منطقية للمعالجة العلمية للموضوع قيد الدراسة وبين اختيارات الباحثين لزاوية المعالجة؛ أشارت الدراسة بعضا من المداخل المعتمدة في تفسير نشأة المدن:

المدخل المكاني: يهدف إلى التعرف على عناصر النشاط الاجتماعي في المناطق الحضرية والتفاعلات المكانية المتضمنة؛ كما ينصرف الاهتمام فيه إلى موضوعات مثل رحلة العمر اليومية والتنميط المكاني لمختلف الظواهر والنشاطات وأنساق العلاقات الاجتماعية المحلية والتنظيم السياسي على المستوى المحلي؛ ويندرج تحت هذا التعريف المكاني للدراسات الحضرية مداخل تحليلات الموقع وأنساق المدن ونظرية المكان المركزي

[1] الحسيني، (التنمية)، **مرجع سابق**، ص.177.

[2] مراد، **مرجع سابق**، ص .107.

ومداخل بيئية أخرى إلى جانب المشغل الإيكولوجي الذي طورته مدرسة شيكاغو وتراث تحليل المنطقة الاجتماعية[1].

ومع ذلك نجد بعض الاختلافات الهامة بين هذه المداخل المكانية تتمثل في طريقة تحديد ما يعرف بالموقع الحضري، إما بتبني معيار الحدود الإدارية، أو معيار الخصائص المرفولوجية، أو بتبني المعايير الايكولوجية التي تحدد خصائص المناطق الحضرية في أنها تتوحد وظيفيا في حدود تقسيم العمل أو الاعتماد المتبادل للنشاطات الاجتماعية المختلفة كما تتميز عن غيرها من المناطق بأنها ذات كثافة سكانية عالية.

وفي محاولة تحديد مجال الدراسات الحضرية تواجه هذه الأخيرة تكتنف محاولة تحديد المدن و صعوبة تحديد أي النشاطات الاجتماعية التي لا تزال مؤثرة على المستوى المحلي، خاصة بعد انتقال الأنماط المحلية للتفاعل المكاني إلى المستوى القومي وذلك بالنسبة لمعظم مظاهر الحياة الاجتماعية[2].

المدخل السوسيوثقافي: يقوم هذا المدخل على الطريقة التي تعمل بها العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية، وعلى المفارقات التي تكشف عنها هذه الطريقة إذا ما قورنت بأنماط أخرى من الحياة الاجتماعية التي تسود في المناطق غير الحضرية[3].

يحدد هذا المدخل ما هو حضري بأنه: كل ما يرتبط بطريقة الحياة أو أنماط السلوك التي تميز الحياة في المدن؛ إذ تتميز بجملة من الخصائص الأساسية مثل: السيطرة وانتشار العلاقات الثانوية والسطحية والنفعية بين السكان مع وجود بعض العلاقات الشخصية الأولية تقتصر على جماعات الأسرة الصغيرة، كما ينظر إلى أشكال التنظيم الاجتماعي التي تتطور لتتوافق مع مثل هذه المواقف والعلاقات على أنها أشكال حضرية للتنظيم الاجتماعي.

***التخطيط:** هو ذلك النشاط الإنساني الذي يعبر عن مهارة أساسية للبقاء، ويتضمن فحص النتائج قبل الاختيار من بين مجموعة من البدائل؛ فبالرغم من أن كل فرد أو مواطن يستطيع ممارسة هذه العملية إلا أن التخطيط الحضري يختلف عن أي أشكال أخر من التخطيط ولذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- التخطيط الحضري يهتم بموضوعات تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية.
- التخطيط الحضري نشاط يمارس تحت تدريب مهني متخصص.
- لا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة قد تتراوح من خمسة إلى عشرون عاما ما يجعل عملية التصحيح صعبة.
- لا يمكن بأي حال من الأحوال نقل التخطيط والمخططات بصورة كاملة من إقليم لإقليم أو من أي مكان لمكان آخر كنموذج ثابت جاهز للتطبيق، بل يجب أن يكون مفهومنا في التخطيط هو مطابقة الواقع والحاجة للتماشي مع طبيعة الموقع والاحتياجات الخاصة للمواطنين وتوفير الجمال والصحة والراحة

[1] عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق: مشكلات وتطبيقات حضرية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.103.

[2] مراد، **مرجع سابق**، ص .109.

[3] السيد، **مرجع سابق**، ص .104.

الاتجاه الثنائي: يعكس هذا الاتجاه تفكير بعض العلماء الذين فسروا المدينة على ضوء ثنائيات تقابل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، أبرزهم ابن خلدون الذي خصص فصلا في مقدمته للتمييز بين البدو والحضر.

هناك مجتمعات تقوم فيها الجماعات الإنسانية على أساس النظام القبلي أو القروي، تستند إلى نسق القرابة وشغل مساحات صغيرة من الأرض، تتسم العلاقات بين أفرادها بالتفاعل، أما علاقاتهم الخارجية فيشوبها الخوف والتشكيك، وبحدوث الانهيار التدريجي للمجتمع التقليدي الصغير، انبثقت ظواهر اقتصادية وتكنولوجية، تمتعت بموجبها بمزايا عديدة إذ أصبحت تسودها وسائل الوقاية الصحية، بينما يفتقد الريف إلى ذلك وأيضا يمكن التمييز بين الريف والمدينة في عدد من الخصائص مثل نوعية الأطعمة، أنواع المنتوجات، التجهيزات والمرافق الاجتماعية[1].

استمرت المحاولات التفسيرية في علم الاجتماع؛ حيث ظهر ذلك واضحا في أعمال "سبنسر" الذي استخدم كلمتي التجانس واللاتجانس للتمييز بين البدو والحضر وذكر "هنري مين" في كتابه " القانون "القديم أن البلدان المتقدمة تسير في حركة من مجتمع يقوم على المكانة (Status) إلى مجتمع يقوم على التعاقد، وأقام "هوارد بيكر" تفرقة ما بين ما هو مقدسSacredوما هو علمانيSecular، أما "دوركايم" فقد فرق بين المجتمع التقليدي وما يمتاز به من اللاتخصص في تقسيم العمل والتضامن الآلي والمجتمع الحضري وما يعتمد من تخصص في تقسيم العمل والتضامن العضوي[2].

وأوضح "تونيز F .Tonnies" في مؤلفه المشهور المجتمع المحلي والمجتمع أن العلاقات الاجتماعية أمر يرتبط بالإرادة الإنسانية، بمعنى أنها توجد بفضل إرادة الأفراد ومع ذلك تختلف دوافع وأسباب الارتباط بالآخرين ارتباطا كبيرا من فرد لآخر؛[3] كما تضمنت أعماله العديد من الأفكار التي تعكس الفرق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري كنمطين أساسيين لمجتمع المحلي، إذ اعتبر أن المجتمع الحديث والعلم وتحضر المجتمع وتطور المدن والإنتاج الصناعي الرأسمالي وازدهار التجارة كانت عوامل أساسية في الانتقال من المجتمع الأول الريفي إلى المجتمع الثاني الحضري، ويتميز المجتمع المحلي بقيام الوحدات الأساسية والتنظيم على أساس القرابة وتحدد السلطة التقليدية والدوافع الفطرية، والعادات والأدوار والالتزامات، وتشيع في المجتمع روابط المودة والعلاقات الأولية ويتوفر العون والدعم المتبادل أما نسق السلطة فيرتكز على عوامل السن والحكمة والقوة والخبرة، أما المجتمع الثاني، فتسوده العلاقات الرسمية المصلحية والتعاقدية، وهو يتسم

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية** (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2004) ص.8.

[2] Alain Beiton et autre, **sciences sociales**, (France : Dalloz édition, 2eme édition, 2000), p302.

[3] رشوان، **مرجع سابق**، ص. ص 35-36.

بالانقسامية حيث يشتمل على تبادل السلع والخدمات والأموال، ويبدو أفراده أكثر انعزالا ويقومون بأدوار متخصصة، وتعتمد مكانة الفرد على مهنته لا العلاقات القرابية، وتقوم العلاقات على أسس عقلانية. [1]

واعتبر "سوروكين وزميرمان "Sorokin et Zemmermann المهنة هي المعيار الأساسي للفروق الريفية الحضرية، وينبثق عن هذا المعيار سلسلة من الاختلافات تتبلور في: المهنة، البيئة، حجم السكان، كثافة السكان، التجانس واللاتجانس في السكان، التمايز والتدرج الاجتماعي، الحراك ونسق التفاعل .[2]

وهناك من يرى أن يستغل هذا الاتجاه في تنمية إقليم المدينة بواسطة تهيئة الضواحي المجاورة للمدينة وذلك بإنشاء مدن جديدة صغيرة الحجم وتدعيمها وتشجيع الهجرة العكسية أي من المدينة إلى الأرياف من خلال تنمية المناطق الريفية وأيضا تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق العمل والخدمات من جهة والمستوطنات الريفية والمناطق الثانوية من جهة أخرى، وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن للترويح والرياضة بعيدا عن ضوضاء وتلوث المدينة.

المدخل التاريخي: ويبحث هذا المدخل عن البدايات الأولى لتكوين ونشأة المدن ومختلف الأحداث التي كان لها تأثير على تطور المجتمعات واستقرارها بتحليل دقيق للوضع الحضري الراهن وفي وجود المؤسسات المتنوعة والعلاقات التي تربطها بمختلف النظم ومدى الأهمية التي يشكلها التراث التاريخي في حياة سكان المدينة؛ ويعد هذا الأخير أحد اتجاهات علم الاجتماع الحضري فمن بين من كتب فيه نجد "جراس"Gras 1922بالإضافة إلى "كريستالر" christaller 1933 و "لوتش" Loche 1937 و "هاريس و أولمان" Harris and Ulman 1945 حيث ناقش هؤلاء العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها.

ومن أشهر محاولات الاتجاه التاريخي نميز ما قدمه "جوردن تشايلد"Jordan Child حيث نجده يحدد بعض ملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية، وتراكم رؤوس الأموال، وفرض الضرائب، وإقامة المباني الضخمة وظهور طبقة حاكمة مسيطرة ، وتطور فنون الكتابة ونمو التجارة وغيرها.[3]

كما نجد "لويس ممفرود" Mumford Louis [4]، الذي يرى أن القرية هي الشكل السابق للمدينة؛ وأن التحول من الشكل الأول إلى الشكل الثاني لا يرجع إلى مجرد الزيادة في عدد السكان التي استلزمتها ظروف

[1] عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري** (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001)، ص. ص 64-65.

[2] رشوان، **مرجع سابق**، ص .38.

[3] الحسيني، (المدينة)، **مرجع سابق**، ص.14.

[4] Mumford Louis, **cité à travers l'histoire**, (Durand, Paris: édition de seuil, 1964), pp.54-55.

التحول من مهنة الصيد إلى مهنة الزراعة. بل هي أحد العوامل المساعدة فقط ، وأن هناك عوامل أخرى حولت هدف القرية إلى أبعد من مجرد الرغبة في الاستمرار والاهتمام بمسائل الغذاء والتناسل فحسب.

الاتجاه النفسي السيكولوجي: ويرمي الاتجاه السيكولوجي في التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر "ماكس فيبر" Max Weber من أنصار هذا الاتجاه فقد عرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية[1].

حسب لويس ممفورد، المدينة تمر بالمراحل الآتية:

مرحلة النشأة EOPLIS : ويقصد بها المدينة في فجر قيامها ، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض ، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، بعد اكتشاف الزراعة، واستئناس الحيوان ، وتربية الطيور، وقيام الصناعة اليدوية والحرفية البسيطة ، واكتشاف الإنسان للمعادن ؛ ونشير هنا إلى أن من استخدم الأسلحة المعدنية كان له التفوق الحربي علي من استخدم الحجارة ، اذ أصبحنا نستهدف أغراضاً تتجاوز حاجات الغذاء والبقاء؛ وكذلك الجماعات التي كونت المدن في البدء كانت جماعات مرتبطة برباطة الدم والقرابة ، كما نلحظ ان رجال الدين مارسوا نشاطاً أساسياً في حياة هذه المدن ، الا انها كانت تفتقر التميز الواضح بين مناطق الإقامة والتجارة والصناعة .

مرحلة المدينةPOLIS : وتمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع وتنبثق فيها التجارة والأسواق المتبادلة وتتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات، وتتسم بالتميز الطبقي بين مختلف الفئات، وظهور مختلف الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية، والاهتمام بالفلك والرياضيات، وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس، وعقد حلقات المناظرات والسجالات

مرحلة المدينة الكبيرة METROPOLIS:وتعرف بالمدينة الأم، ويتكاثف فيها عدد السكان، ويتوفر فيها الطرق السهلة، وتربطها بالريف شبكة من المواصلات، وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكانها، وتنفرد بمميزات خاصة كالتجارة والصناعة ، وتتنوع الوظائف والمهن، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة، لتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي.

مرحلة المدينة العظمىMEGALOPOLIS :وتتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن التاسع عشر، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متتابعة، ويبدو في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل، وأخذ الفردانية في الظهور ، وانتشار النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم؛ وبداية ظهور الانحلال والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية ، وتصارع أصحاب المال، وقد يأخذ هذا الصراع إلى حدوث اضطرابات تؤدي للتخريب والتدمير، يليها قيام الحكومات المحلية بأعمال القمع، وبهذا قد تنتشر الانحرافات والجرائم في محيط الأحداث .

مرحلة المدينة الطاغية TYRANNOPOLIS:وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات، من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم أوسع وأكثر انتشارا، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروباً من ظروف العيش غير المرغوب .

مرحلة المدينة المنهارةNEKROPOLIS : ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي، ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محال في نظر "ممفورد" عندما يصل التفكك ذروته إثر حرب أو ثورة أو انقلاب، فيأفل الحضر، ويحيى الريف ليظهر ما أسماه " مدن الأشباح".

[1]محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري** (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1993)، ص .30.

وميز "جورج زيمل" George Simmel في مقال له بعنوان " المدينة والحياة العقلية" (1902)، بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية، ففي المجتمع الأول يندمج الفرد في جماعته الصغيرة اندماجا تاما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية[1].

إلا أن مآخذ الاتجاه السيكولوجي إرجاع الظواهر الاجتماعية إلى ظواهر نفسية، وبالتالي نفي تأثير المجتمع في حين نجد أن الكثير من الظواهر تنشأ من علاقات الأفراد في حال الاجتماع وتفاعل الأفكار، بالإضافة إلى تأثير الظروف طبيعية، البيئية والتاريخية، ما يؤدي إلى ظهور عقل جديد للجماعة يوجهها ويرشدها وهو ما اصطلح علماء الاجتماع تسميته بالعقل الجمعي.

المدخل الاقتصادي:لقد كان العامل الاقتصادي، هو السبب الجوهري في تحول المدن من إقطاعات إلى مراكز أكثر جذبا بسبب المناجم والمصانع وبهذا ظهرت المدن حولها، وارتفعت أجور المناطق الحضرية وأصبحت المدينة مركزا رئيسيا من مراكز الجذب الحضري للأعداد الهائلة من القرويين الذين يندفعون نحوها، نظرا لتراكم رأس المال وقيام المشروعات الاقتصادية ذات العائد والأرباح التي تشجع الأيدي العاملة على الهجرة والتوطن طلبا لحياة أفضل وهذا ما يؤكده "تايلور "Taylor في دراسته عن البيئة والقرية والمدينة[2].

المدخل التنظيمي: ينظر هذا المدخل إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي أو تنظيم يتم من خلاله تطوير وسائل الاتصال والميكانيزمات الاجتماعية والسياسية بما يسمح بانتقال المجتمع من شكله البسيط إلى صورة أكثر تعقيدا.

ويتمثل هذا الاتجاه في نظرية "لويس ويرث" Louis Wirth من خلال مقالته الشهيرة" الحضرية كأسلوب للحياة Urbanism as a way of life أين كشف عن أشكال الفعل الاجتماعي والتنظيم في المدينة وعزاها إلى الحجم الكبير والكثافة واللاتجانس، فكلما نمت المدينة زاد احتمال تعرضها للامتداد خارج حدودها التقليدية، ما يستحيل معه اجتماع سكانها في مكان واحد ويقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية، مما يفرض إيجاد وسائل أخرى للاتصال[3].

[1] رشوان، **مرجع سابق**، ص.47.

[2] محمد إسماعيل قباري، **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية** (الإسكندرية، منشأة المعارف،1985)، ص.303.

[3] رشوان، **مرجع سابق**، ص. 49.

يؤدي تراكم التطور إلى التعقيد النظامي بالتالي ظهور الحكومات المركزية، تطوير الأسواق المحلية، الإقليمية والعالمية وانتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن التغيرات التي تلحق ببناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة بالفعل كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية[1].

المدخل الإيكولوجي: يعتبر الاتجاه الإيكولوجي أحد الاتجاهات الهامة في التنمية الحضرية حيث يقصد به تخصيص وتصنيف المناطق الحضرية وعلاقة الناس بالبيئة الطبيعية، أو النمط السائد لاستخدام الأرض، سواء كانت صناعية أو مناطق إسكان أو مناطق تجارية، وتهتم الإيكولوجيا الإنسانية بالتركيب السكاني لكل منطقة ونمط الإسكان والمناطق المختلفة بالإضافة إلى العلاقة التبادلية في الأنساق والبيئة وأثر هذه العوامل على الإنسان والنظم المختلفة الاقتصادية والسياسية، وكيفية التوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية في المدينة[2].

المدخل السياسي: لازم ظهور التحضر والتجمعات الحضرية القانون الذي جعل المدينة مركزا من مراكز القوة، حيث صدر ليحمي السلطة استنادا لشرعية العقد ومشروعية التعاقد.

ويركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر، فيما يتعلق بدور الدولة في إنشاء المدن وتخطيطها وتنظيمها والتعمد في تشكيل مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية، والتي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية، باعتبار المدينة مركز السلطة والحكم، ومن ثم الإدارة وما يرتبط بها من مصالح للسكان والتي يتبعها تركز في النشاطات؛ وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية في ضوء متغير القوة والقرارات التي ترتكز إلى القانون الذي يعمل على تأسيس التكوين الحضري للمدينة وتشكيل وتفسير البناء الاجتماعي والايكولوجي لها، بحيث يمكن لأي جماعة تملك القوة إحداث تغييرات جوهرية على هذا البناء، وبإمكان الحكومات أن تعيد تشكيله حسب أهدافها الوطنية من خلال القرارات التي تصدرها[3].

المدخل الأيديولوجي: لا شك أن نشأة المدن تحتاج إلى أيديولوجية معينة تفضي إلى تغيير جوهري في نظام الاقتصاد والمعيشة، ففي الفترة الأولى من حياة المدن كانت الإيديولوجيات العنيفة تتغير على نحو بطيء، نظرا لصعوبة الاحتكاك والتواصل أ وصعوبة الانتقال المباشر و الفوري من أيديولوجية إلى أيديولوجية مغايرة، إلا أنه مع تعقد التكنولوجيا وتطور الإيديولوجيات الحضرية صدرت المراكز الأولى للمدن[4].

---

[1] السيد، **مرجع سابق**، ص.108.

[2] محمود عيد محجوب وآخرون، **دراسات في المجتمع البدوي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص .425.

[3] حميد خروف وآخرون، **الإشكالية النظرية والو اقع: مجتمع المدينة نموذجا** (قسنطينة، دار البحث منشو ارت جامعة منتوري، 1999)، ص .77.

[4] قباري، **مرجع سابق**، ص .308.

المدخل الديموغرافي: إن تزايد السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى جانب الانخفاض الملحوظ في نسب الوفيات يعبر عن مؤشر إحصائي دقيق لقياس عمليات التحضر وأولويات وضروريات التنمية الحضرية.

فمن خلال هذا المدخل يتم الاعتماد على الخصائص السكانية كالكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية، معدل المواليد والوفيات ومختلف الخصائص العرقية والثقافية لتزويد الباحثين بمعلومات قيمة، تساعد على ربط حاجات الأعداد المتزايدة من السكان بالخصائص المشروعة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى العاملة[1].

أما فيما يخص تطور تخطيط المدن*، حدث تطور هائل مس ميدان التخطيط والعمارة مع بداية عصر الثورة الصناعية؛ إذ أصبح مخططو المدن يهدفون إلى تحسين مستوى الإسكان الذي يعد مشكلة تعاني منها معظم دول العالم وبهذا شيدوا مناطق سكنية مناسبة للإقامة والعمل والترفيه وأولو أهمية لتوافر الشمس، ما أدى إلى نشأة وظهور العديد من النظريات الخاصة بتخطيط المدن منها:

نظرية المدينة الشريطية أو الخطية: اقترح "سفن داهكل" Sven Dahkl مزايا خطية على شكل مستطيلات تتفق في اتجاه الطرق الدائرية المحيطة بالمدينة والتي يصل طولها إلى عشرات الكيلومترات، تتحدد المراكز الإدارية والتجارية والصناعية على طول الطريق ويترتب على ذلك وجود مدينة والتي يعيش فيها عشرات الآلاف من السكان تأخذ تخطيط شكليا بسيطا[2].

ويعتبر المعماري "دوكسيدس" رائد التخطيط على هذا النمط خاصة في مدينة (إسلام آباد) في باكستان وهكذا ظهرت فيها المراكز الإدارية التجارية والسكانية على طول محور مركزي تمدده مساحات خضراء.

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية العمران: دراسة تحليلية للقرية والمدينة** (قناة السويس: دار المعارف الجامعية، 1995)، ص. 299.

***يمكننا تمييز أربعة مراحل لتطور تخطيط المدن:**

-المرحلة الأولى من منتصف القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الأولى: وتعتبر هذه المرحلة بداية لتخطيط المدن حيث طرحت مشاكل أمن المدن وأناقتها وإعداد شبكة الطرق والمحافظة على الصحة العامة وتراجع البناء عن الطرق وحماية الآثار وكيفية استغلال الأراضي.

- المرحلة الثانية: (1914/ 1943) اتضحت معالم تخطيط المدن وظهرت فكرة تقسيم المدينة إلى المناطق Zonages وتحديد الاتفاقات العامة وإقرار رخص البناء وعمليات الفرز والمساعدات المادية للبلديات.

- المرحلة الثالثة: (1943/1967) هنا ظهرت عبارة تخطيط المدن بشكل رسمي في العديد من الدول، من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتوسعت المدن في دول العالم الثالث مع بداية المرحلة الاستقلالية لذلك أقرت القوانين إعداد مختلف المخططات التنظيمية المعروفة حاليا والتي عدلت لاحقا كالمخطط العام والمخطط المفصل وتنظيم عملية الفرز وعمليات الترميم ومناطق التجديد العمراني، بالإضافة إلى النصوص التشريعية التي تعطي الحق للدولة بالامتلاك من أجل المنفعة العامة.

- المرحلة الرابعة وتمتد من 1967 إلى غاية اليوم: حيث حددت فيها القواعد الأساسية للتخطيط والتنظيم العمراني العملي واعتمدت مستندات ووثائق تنظيمية جديدة مثل المخطط التوجيهي العام ومخططات تصنيف الأراضي والمنطقة الخاصة للتنظيم.

[2] الهيني صبري فارس، **التخطيط الحضري** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص.80.

إضافة لـ"سورايا ماتا" Soraia Mata الذي أبرز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة والذي طبقه على تصميم مدريد عام 1894، أما في المدن العربية فخير مثال مدينة برج العرب في مصر.

ومن مزايا هذه النظرية: الحصول على جمال الريف وجمال الطبيعة على جانبي المدينة، تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزة في الوسط وضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية الاتصال بشبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

وأما عن عيوبها: عدم تحقيق الارتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها، وعدم تحقيق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعة وغيرها ؛ وكذلك بالنسبة للمنازل إذ تواجه طريقا مرورا رئيسيا يعد خطرا على سلامة المواطنين ومسارا للضجيج[1].

نظرية المدن الضواحي أو التوابع: تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز أو يكون اتصالها به مباشرة؛ ويعتبر "أودولف رادنج" Adolf Rading رائد هذه النظرية وقد عرضها عام 1920 ، وتبعه "ريموند إنوين" Raymond Inwen عام 1921 الذي اقترح إنشاء ضواحي حول المدن بحيث لا تتطلب وسائل نقل داخلية، ثم "روبيرت هويتن" عام 1923؛ وظهر رأي آخر لـ"كيبل" مفاده إنشاء مدن توابع باعتماد مخططات شعاعية دائرية، يكون تصميم المساكن في قطع واسعة يستغل جزء للعمران والباقي المناطق مفتوحة وخضراء حيث تقسم المدينة إلى شرائح شعاعية تتضمن خدمات متنوعة، ويكون الشكل دائري تتوسطه المؤسسات والهيئات الإدارية والمعاهد، ويحيط بالمنطقة المركزية طريق دائري تتفرع منه طرق نحو مراكز الأنشطة المختلفة[2].

ومن أهم مزايا هذه النظرية :تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلة الازدحام في حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، وتعتبر مناطق الخدمات امتداد طبيعي للمدن الحدائقية، إلا أن ما يؤخذ عليها قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدينة الرئيسية[3].

نظرية المدينة الحدائقية: كان لازدياد تلوث البيئة في المدن أثر كبير على المخططين ما جعلهم يفكرون في إنشاء مدن تسمى مدن الحدائق، يمكن أن تقام على مساحة أرضية تحيل الاستعمال السكني منها السدس والباقي يستعمل كمناطق مفتوحة أو مناطق خضراء؛ ظهرت في لندن كفكرة عام 1898 من طرف " لايزار

[1] العيشي، علاء. وآخرون، **نظريات تخطيط المدن**، ص.6. في: **نظريات تخطيط المدن by علاء العيشي| Goodreads**
تاريخ الاطلاع:(09/04/2013)

[2] أبو سعدة هشام، **الكفاءة والتشكيل العمراني مدخل لتصميم وتخطيط المواقع** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية)، ص.18.

[3] العيشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 23.

هاورد" نتيجة لما لاحظه من قبح المدن الصناعية وازدحامها بالسكان ونموها غير المنتظم؛ أدت تجارب المدن الحدائق إلى ولادة سياسة لـ"المدن الجديدة" والأحزمة الخضراء بعد الحرب العالمية الثانية[1].

من مزايا هذه النظرية: كثافة السكان القليلة، وكذا الاعتماد على فكرة الاكتفاء الذاتي للمدينة وانسجام الطابع الريفي المعروف بالطبيعة الحدائق والأشجار، مع مقومات التخطيط الحضري الجديد.

أما بالنسبة للعيوب: فإن هذه الفكرة أتاحت للفرد الاستقلالية ما أدى ذلك إلى انعدام الروابط الاجتماعية بين الناس إلى جانب عدم مراعاة الربط بين السكن والعمل عند التنفيذ إذ تم إنشاء مدن أخرى لتغطي هذا النقص[2].

نظرية المدينة الصناعية: اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها؛ رائد هذه النظرة هو "توني جرانير" حيث نشر سنة 1917 فكرة (المدينة الصناعية)، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الاستعمالات وكتطبيق لهذه النظري نجد في العالم العربي مدينة العاشر من رمضان الجديدة في مصر.

من مزايا هذه النظرية: فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعة وتوفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناتهم.

أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في: قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان وارتفاع معدلات التلوث في هذه البيئة[3].

نظرية المدينة الإشعاعية: وتقوم هذه النظرية وفق مجال حضري نما حول مركز وشوارع تأخذ الشكل النجمي الذي يتقاطع مع الشوارع الدائرية وتتميز هذه الخطة بالوصول من الأطراف إلى قلب المدينة بسهولة[4]؛ وهناك أمثلة عديدة لمدن دائرية نشأت خاصة في الشرق خلال العصر الوسيط وذلك في محاولة لإعطاء شكل انحنائي لأسفل جدران القلاع بما يتفق وشكل السور الدائري الذي بني لأغراض دفاعية؛ إلا أن هذه النظرية تتسبب في خسارة للأرض الصالحة للبناء بحيث تبقى مناطق ذات أشكال هندسية يصعب تطويعها معماريا وهندسيا إضافة إلى صعوبة التطبيق على المدن ذات الطبوغرافية شديدة التضاريس.

---

[1] بانيري، فليب كاستكسن، جان، **الدراسات المدنية الشكلية: المدينة من الحي إلى المباني الجماعية**. تر: حيان جواد صيداوي (بيروت: دار قابس،2004)، ص.44.

[2] العيشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 18.

[3] العيشي، **مرجع سابق**، ص.26.

[4] محمد الجديدي، **مسائل في الجغرافية الحضرية** (تونس، 1997)، ص. 133.

نظرية مدينة الغد: جاءت هذه النظرية كفكرة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تتسم بعملية البناء السريع الراجع للدمار؛ فوضع قواعد هذه النظري المعمارية الفرنسي لوكوربييزيه (Le Corbusier) عام1922م؛ فهي عبارة عن شوارع ضخمة تحوي في وسطها عمارات عالية، ومراكز المواصلات الرئيسة وحول ناطحات السحاب، تجد العمارات في شكل خطط زجاجية، وفي خارج المدينة توجد منطقة الفيلات؛ ليطور ها " لوكوربيزيه وأطلق عليها " المدينة المشرفة" حيث تميزت بأنها هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل.

إن أفكار هذه النظرية كانت مبنية على التزاوج بين المدينة الريف والتأكيد على الامتداد الرئيسي، إذ تم تعريف المساحة العمرانية بأربعة وظائف وهي: المسكن، العمل، المواصلات والراحة الفكرية والجسدية.

ومن مزايا هذه النظرية: الحد من التكدس في وسط المدينة بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة واستخدام الامتداد الرئيسي لاستغلال أقل مساحات من الأرض؛ إلا أن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة أو يخفض كثافة السكان فيها[1].

نظرية المربعات أو المخطط الشطرنجي: تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا ليس فقط في البلدان التي خضعت للاستعمار الأوروبي، ولكن أيضا في الولايات المتحدة وكندا واستراليا، كما تطبق هذه الخطة في الامتداد العمراني للمدن الكبرى في كل دول العالم.

بدأ تطبيق هذه الخطة لدى الرومان حيث شيدت المعسكرات الحربية حول طريقين رئيسيين، متعامدين ونمت حولهما في شوارع متقاطعة المباني ويمثل ذلك مدينتا تورينو وفلورنسا اللتين تطورتا في ذلك العهد؛ وكذا تخطيط مدينة نيويورك وشوارع مانهاتن ومدن سان فرانسيسكو وغيرها مثال عن ذلك[2].

من مميزات هذه النظرية: إمكانية التقسيم العقاري للأراضي بسهولة في شكل هندسي يشغل كل المساحة ويستغلها استغلالا منظما ونمطيا.

أما عن عيوبها: نجد الشوارع تتقابل بزوايا قائمة ما يقلل مجال الرؤية خاصة في نقطة التقاء الشوارع ورغم ذلك فإن كثيرا من المدن الكبرى تعمل وفق هذا المخطط.

نظرية الحي المغلق: إن الحي المغلق هو وصف لمجموعة منازل أو مبان موزعة على ثلاثة جوانب لساحة ما أو لطريق مسدود، تتصل عادة بشارع من خلال أحد جوانبها الأربعة حيث تكون المنازل الواقعة بقرب الطريق مدخلا للحي المغلق ذاته، وهناك عدة وضعيات لمبدأ الحي المغلق، الحي المغلق كليا والأحياء الأكثر

[1] العيشي، **مرجع سابق**، ص.28.

[2] الهيني، **مرجع سابق**، ص. 76.

تعقيدا إلى جانب نماذج أخرى لم تنفذ على أرض الواقع حيث يأخذ الفناء الشكل"T" فيزداد بذلك طول الساحة الداخلية أو طول الطريق المسدود[1].

نظرية المدينة المرنة أو المخطط اللين: قام علماء التخطيط الحضري بإبراز خطة مركبة تنمو فيها المدينة وفق نظام بناء يتطور يوم بعد يوم، وقد يبدو نمو المدينة بهذه الطريقة أنه نمو عشوائي لا يخضع لخطة معينة؛ وكان النموذج الأول لها ممثلا في مدينة نوريس Noris وهي مدينة جديدة نشأت في عام 1935م.

تطورت المدن الجديدة في كل أنحاء العالم وفق الخطة المرنة خاصة ما يتعلق منها بالبناء واحدة تلو الأخرى، أو في امتداد المناطق الخضراء التي تتخلل المباني وتربط مكونات المدينة جيدا بالطرق والشوارع[2].

نظرية النمو المميز للمدينة: يتم فيها تطوير الأحياء التي تنمو حول معلم أثري معين وإبراز هذا المعلم بطريقة جيدة تنتظم على أساسها الطرق والشوارع لإبرازه وتأكيد أهميته وثباته على مر العصور، ومن أمثلة هذه المدن (مدينة فرساي) التي تطورت معالمها حول القصر الذي تتفق عظمته مع عظمة الملكية الفرنسية لمدة يزيد عمرها عن قرن من الزمان حيث تنتظم الخطة في شكل خمسة شوارع واسعة تنتهي عند موضع القصر[3].

يعد ما سبق أهم وأبرز المداخل النظرية الباحثة في أسباب نشأة المدن وتطور التخطيط، لكن على كثرتها وتعدد زوايا نظرها للظاهرة محل الدراسة –المدينة – يبقى التوصل لمدخل أو نظرية موحدة أمرا غير ممكنا؛ ففي هذه الحالة نفس الأسباب لا تؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج، وتوحد الأهداف لا يؤدي بصفة حتمية لاتخاذ نفس نهج التحقيق.

[1] مراد، **مرجع سابق**، ص. 155.

[2] الجديدي، **مرجع سابق**، ص. 13.

[3] كارنيه، **نظرية النمو المتميز للمدينة**، تر: حليمي عبد القادر(د.م.ن: د.د.ن، 1989)، ص. 198.

المبحث الثالث: المدينة.. مستوى التحليل السياسي والرمزي

الوظيفة مبرر وجود المدينة، أساس قيامها ومحدد نمط الحياة فيها؛ إلا أن الوظائف تتداخل وتتشابك؛ فحسب تصنيف الاجتماعيين كـ"ماكنزي" والذي يفرق بين أربع مجتمعات: مجتمع الخدمات الأولية أي الإنتاج الأولي، مجتمع التجارة، مجتمع الصناعة ثم مدن تخلو من الأساس الاقتصادي كمدن الترفيه والسياسة والتعليم والدفاع وغيرها؛ و"بيرجل" الذي يميز بين 22 فئة تندرج تحت 7 مجموعات، هي المدن الاقتصادية، السياسية، الحضارية، الترفيهية، السكنية، الرمزية والمنوعة.

وتصنيف الجغرافيين كـ"أوروسو" الذي يرى وجود 6 وظائف من الإدارة، الدفاع، الحضارة، الإنتاج، المواصلات والترفيه؛ أما "سور" فيميز مجموعتين أساسيتين: وظائف اجتماعية عامة ووظائف اقتصادية، الأولى تنقسم للحماية، السياسة والدين أما الثانية فتنقسم للتبادل والصناعة إلا أن سور نفسه يقر بعدم استيعاب هذا النظام لكل الوظائف كالترفيه على سبيل المثال؛ ونجد أيضا "شابو" الذي يعتمد على أساس تجريبي بحت في التمييز بين الوظائف التالية: الحربية، التجارية، الصناعية، العلاجية، السياحية، الفكرية، الدينية والإدارية[1].

المطلب الأول: المقاربة السلطوية للمدينة

المدينة كاللغة تشهد حركة داخل نصها السردي؛ بين طرفين عنيفين: العمران المعسكر، وما يعرف بالإبادة المدينيّة Urbicide ، كلاهما ينطلقان من فكرة أساسيّة وهي قوّة السيادة sovereignty power ، والتي حسب الفيلسوف الفرنسيّ ميشيل فوكو سلسلة لامتناهية من الممارسات التراكميّة والصغيرة الضامنة لإطاعة قوانين سلطة ما أو فردٍ ما. فالمجتمعات التي تقوم على السيادة أكثر من تنظيمها لحياة النّاس، لا تهدف ممارساتُها في كلّ مكان فقط للمطالبة بالمزيد من السّيطرة على الأراضي والأمكنة، وإنّما لتأمين إخلاص التّابعين لها، كالعمارة الصّرحيّة، التّي تعمّق الإخلاص للقوّة السياديّة، عن طريق فرض شكل أحادي للذاكرة والهويّة[2].

يرفض فوكو فكرة وجود سلطة واحدة، سلطة دولة، سلطة سياسية؛ إذ يرى أن هناك ما يسميه بالقوى الصغيرة متفاوتة المستويات، سلطات بعض الأفراد على الآخرين كالآباء والمعلمين والأطباء، أو المؤسسات كالمصحات والسجون. فالسلطة السياسية حسبه قمعية، تسعى لنشر الصمت والاحتفاظ بحق الكلام وكذا ردع الرغبات، الملذات والمطالب، عكس القوى الصغيرة المنتجة للخطاب والمحرضة للاعتراف، كأن

---

[1] حمدان، **مرجع سابق**، ص.20.

[2] عبد الله البياري عمارة، "عن المدينة بما هي لغة"، **بدايات**، في: عن المدينة بما هي لغة | بِدَايَات(**bidayatmag.com**) تم الاطلاع: (06/06/2023)

تعترف للكاهن أو الطبيب، ما يخلق بيئة يسودها التحكم في المعايير، من معنا ومن ضدنا، من الصائب ومن المخطئ، إذ حسب فوكو المعرفة والسلطة مترابطان، ففي ظل هذه الظروف يتم انتاج العلوم وكذا إدارة الحياة[1].

يعتقد ميشال فوكو، في نصه " أفضية أخرى " [2]، أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر الفضاء بامتياز ، وهذا لا يعني أن الإنسان ، في العصور التي خلت ، لم يرتبط بالمكان ، ولم يصب إلى تمثله وإدراكه ؛ فقد انصرفت نظرة الناس الواقعية ، في القرون الوسطى ، إلى تقديس المكان تارة وتدنيسه تارة أخرى ، والذود عنه حيناً وتركه عرضة للخطر حينا آخر ، كما انصرفت نظرتهم الكونية إلى المقابلة بين المكان السماوي والمكان الأرضي . لتظل هذه النظرة التصنيفية للمكان في شكل ثنائيات فضائية متعارضة، قائمة إلى يومنا هذا، على الرغم من أن محاولة استيعاب تلك التقابلات لم تكن، في أغلب الأحيان شعورية ؛ إلا أننا نميز دون تأمل، وأحيانا نفاضل دون قصد، بين الفضاء الطبيعي والفضاء الثقافي ، فضاء الحياة الخاصة والفضاء الاجتماعي ، فضاء العمل وفضاء التسلية .

وسواء أكان تصنيف المكان في إطار الثنائيات اعتباطيا أم متبصرا، فإن الإنسان المعاصر أصبح منشغلاً بالفضاء أكثر ، لارتباط حياته بمواقع emplacements مختلفة أنشأتها المدنية الحديثة ، وأحدثها التطور العلمي والتكنولوجي ، وأوجدتها القوة والتسلط نظير المقاهي والميادين وأماكن الاستراحة والمستشفيات والسجون ودور الحضانة والمسارح قاعات السينما ودور العرض ومواقف الحافلات والمطارات ومحطات القطار والقطار نفسه . ويتجلى هذا الانشغال في عناية الناس بالمكان، واهتمام المتخصين بعلمه وجماليته ودلالته . هذا ما ركز عليه والفينومينولوجيين كـ"غاستون باشلار" من جهة ، وميشال فوكو من جهة أخرى، الا أن هذا الأخير اهتم بدراسة القيم في فضاء الخارج ، وليس فضاء الداخل الذي احتفى به باشلار، من ما تمثله أفضية البيت والقبو والسقيفة والدرج والصندوق والخزانة والعش والصدفة والزاوية والدائرة[3]؛ تتكشف القيم التي تعمر الفضاء، في منظور "ميشيل فوكو"، من خلال وجود الإنسان الذي يمنح المواقع معنى، ذلك أن الفضاء الذي ينتفي فيه الانسان بلا روح[4].

أما عن "الخوف المديني"؛ ما يحدث في مدننا العربيّة هو بالأساس نتاج حالة ذهنية جمعية، يخدم أفراد المجتمع الواحد السلطة، على مستوى إنتاج الرموز وتدوير الخوف المبرر لوجودها؛ يصفه "سيمون

[1] زهير الخويلدي، "ميشيل فوكو بين البحث الأركيولوجي والتذويت الفلسفي"، **الهدف**، 08 مارس 2022.

[2] Michel Foucault: «Des espaces autres», in «Dits et écrits (1954-1988), Tome II, 1976-1988», Gallimard, collection « Quarto », Paris, 2001.

[3] GASTON BACHELARD : « La poétique de l´espace », puf, paris, troisième édition, 1961.

[4] سيدي محمد بن مالك، "المكان المغاير في منظور ميشيل فوكو"، **فكر**، في: مجلة فكر الثقافية - المكان المُـغـايـر في منظور ميشال فوكو.pdf. تاريخ الاطلاع: (07/06/2023)

تولوميلو": بأنّه مركبٌ اجتماعي سياسي، يُنتَج إمّا بالتشتّت المكاني من خلال تفتيت الفضاء وجعله فضاء للمرور فقط ما يعمّق العزلة لتعزيز "الآخر"، عن طريق إنتاج شكل واحد من "الذات" الموالية مطابقة للسلطة، مقابل كلّ "آخر" معارض لها، أو بإنتاج فضاءاتٍ عامة خاضعة للتحديد تكرّس منعَ الفراغات العامّة من تحقيق حيويّتها عن طريق تحويلها دائماً إلى مساحة تجربة ومرور مؤقّت لا أكثر. ما يعني أنّ التخطيط المدينيّ يخلق مشاكل أكثر ممّا يحلّها[1] .

حتى رمزيّة المدن وتشكيل بنيتها وتحديد مساحاتها، يمكن له أن يهيمن على نشاطات الناس، سلوكهم وعاداتهم، بنيتهم الرمزيّة وتداولاتها. إن كانت ذات عنفٍ حداثيّ - كما يصفه زيغمونت باومان - سيّال، يتسرّب إلينا في بكلّ مضمونه السياسيّ، إلّا أنّها أيضا امتداد لشكل من أشكال العسكرة المادّيّة لتداول الفضاء العام والمدينة. تحدث ستيفن غراهام كذلك عن عودة مدينيّة لمظاهر العسكرة، حيث الحدودُ القاسية ونقاط التفتيش والسياج والمناطق المحميّة والسجون، وفي وجود أحياءٍ ذات طبيعة إثنيّة وطائفيّة. فمثلاً، أنشأت الحكومة المصريّة ما سمّتْه "العاصمة الإداريّة الجديدة" على أطراف مدينة القاهرة، واستوحتْ من اسم الرئيس اسماً لمسجدها، وباتت الصلاة في هذا المسجد، بكلّ ما تحمله من قيمةٍ معنويّة ورمزيّة وأخلاقيّة، مرهونة بموافقة جهاز "الأمن الوطنيّ" و"وزارة الشباب المصريّة"؛ ولعلّ التأمّل البسيط في فضاءات تلك العاصمة يكشف أنها قابلة للاحتواء والتفريغ، بما يسهل مراقبة الفضاءات العامة وضبطها، لا مركزيّة المدينة من حيث كونُها بنيةً اجتماعيّة، فالمركز - حتى على مستوى الخطاب - يسهل بناء الرمز وتداوله[2].

"العمارة نص اجتماعي له مفرداته، يُقرأ لتكشف باطن الظواهر المجتمعية وليس الظاهر منها فقط، فعلى الرغم من كون العمران كتل مجسمة وظاهرة فإن باطن العمارة وتخطيط المدن كاشف للهوية ومجسد لمعاني العلاقات الاجتماعية والسياسية، والعمارة التي تتناولها الدراسة ليست تلك الخاصة بأوسمان مخطط باريس أو لانفان مخطط واشنطن العاصمة أو عمارة سنان الإسلامية باسطنبول، إنما هي عمارة الجغرافيا البشرية، ثلاثية العلاقات بين الافراد والمكان والزمان وانعكاس ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية. قباب المساجد ترميز للنور والسمو ورفعة السماء بلا عمد، البيوت المتراصة التي لا يُعرف بانيها ولا مخططها تستشعر في عمارتها خصوصية المجتمع المنعكسة على البنيان، مِن وضع الشرفات أو عدمها، من كبر النوافذ أو صغرها-لتصبح ريحيات وشمسيات كالموجودة بحي القصبة العتيق بالجزائر العاصمة- ضيق أو اتساع الشوارع والتي عند التوقف للتمعن في معانيها يمكن أن نستشف حتى الأبعاد السياسية لها كميدان التحرير في مصر والذي أثر على ثورة يناير كونه أحد المساحات القليلة التي تسمح بتجمع عشرات

[1] البياري، **مرجع سابق**، ص.2.

[2] البياري، **مرجع سابق**، ص.3.

الالاف من المتظاهرين،"حتى المساحات الفارغة التي تتشكل من خلالها علاقات البناء، ذلك الفراغ الذي يحدد ملامح المكان وهويته، الخلاء الضروري لتعريف هوية المواطن والوطن والمعروف معماريا بالفراغ السلبي (negative space)، هو ليس فكرة الأطراف مقابل المركز أو بداوة الأطراف وتمدن الحضر ، هو فراغ يفرض حدود البناية وحدود التعريف والمعنى للهوية[1].

الا أنه قلما يفلت حي أو شارع في مدننا العربية من أشغال لا تنتهي ومن عمليات حفر وهدم غير متناسقة، لا تلبث أن تنتهي حتى تبدأ من جديد "مدن الورشات المفتوحة" إن صح التعبير؛ الامر الراجع لسوء التسيير والتدبير[2]. ما يقودنا للإشارة الى ما سماه "مأمون فندي" بـ"معمار الفساد" والذي يقصد به معمار الواجهة، كأن تعتني بحجرة الاستقبال في البيت وتهمل البقية، كأن تُطلى الشوارع وتُزين عند قدوم الوفود الخارجية والازقة غير المبرمجة في الزيارة تترك للونها الرمادي، منظومة قيمية تؤكد على المظهر والإيحاء، يصبح الامر مدعاة للتوجس إن تجاوز العمارة ليعمم ويصبح ظاهرة اجتماعية، وإلى السياسة ليصبح أداة في يد الأنظمة التسلطية من خلال الدعاية تطلي واجهة مخرجاتها، كذلك نجد فندي يتحدث عن "معمار التجاوز" أو الكوبري العلوي سياسة جسر يغطي المشكلات، يتجاوزها بشكل فوقي دون معالجة أساسها.

المطلب الثاني: باثولوجيا التمدن. .اغتراب في الفضاء المديني

سياق أمراض التمدن البروز المتسارع للمدن الحديثة في العالم، وما يحمله من اضطرابات وتغيرات سريعة على مستوى السلوك الإنساني الفردي والجماعي، الأمر الذي يدعوا للتساؤل حول قابلية وإمكانية العيش في هذه الأفضية التي تعيش تأزما داخليا ناجم عن تراكم التناقضات الصارخة المؤدية للشعور بالاغتراب[3]؛ كفطر غالرينا سوليس* متراص يركب بعضه البعض؛ بدأت قصة المدن الحديثة بفعل تدفق الهجرات نحو نقاط جذب يتكدس البشر حولها، تاركين قراهم وبواديهم لتخلو إلا من العاجزين[4].

فحسب "توماس ديلورينزو" Thomas Dilorenzo، أمراض التمدن هي أمراض الإنسان المقهور في المدينة الحديثة، الذي تحولت حياته إلى مجال واسع للاستغلال واستثمار رأس المال المتوحش الذي يبيع ويشتري كل شيء؛ أعراضها التلوث الاجتماعي بكل أنواعه السمعية والبصرية، أمراض السياسة والاقتصاد التي

---

[1] مأمون فندي، **العمران والسياسة: منظور عمراني لتفسير التخلف** (القاهرة: شركة مدبولي، 2022)، ص.ص17-20.

[2] مقبول، **مرجع سابق**، ص.143.

[3] ينظر إلى أعمال المؤتمر 12 في سان فرانسيسكو لعام 1992:
Documentation on City Design and Social Pathology: Selected from Presentations at the International Making Cities Livable Conferences, IMCL Council, 1994.

*فطر سام ينبت عادة على الخشب.

[4] مارون عبود، **قبل انفجار البركان** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص.29.

تباشر القضاء على مصالحه[1]، ذلك أن دينامية السياسة الرأسمالية داخل شرايين الميدان العقاري للمدينة الحديثة ترتبط بكون المجال الحضري الذي أصبح بضاعة خاضعة لقانون السوق؛ او كما يصفه "إغناسيو راموني" Ignacio Ramonet، أنموذجا يصنع مادة التفكير ويشكل الحياة[2].

ومن منظور "عبد الوهاب المسيري" الانسان رقم، انسان مستهلك، وسلوكياته ستكون قابلة للتنبؤ من خلال الفضاء الجديد، وبهذا سيتم التأثير على خياراته ورغباته لتصبح معولمة، ثم العمل على توفيرها[3].

أما عند "مونيك دانيو" Monique Dagnaud و "أوليفيه دومولان" Olivier Dumoulin ، أمراض التمدن مرتبطة بالأيديولوجيا الحضرية للنخبة التكنوقراطية التي تخطط المدينة في حدود التقني والهندسي دونما مراعاة الجانب الإنساني، التاريخي والروحي، هذا ما سيفرز نطاقات مظلمة وأحياء هامشية[4]. أو كما يقول "وليام دول" william doll عن فلسفة التكنوقراط الحداثية، أنهم" يهتمون بالمعرفة المفرطة في مجال معين، ما دون الاهتمام بالكيفية التي يمكن أن تؤدي فيها المعرفة دورا في تحقيق التوازن والانسجام الشامل. الركض نحو الاحتراف، خاصية تميز التكنوقراط أو المختصين الفنيين، الذين يضعون للخبرة والتقنية الفنية قيمة أكبر من الطريقة العامة الشاملة والحكيمة للحياة والمعرفة"[5].

كما يربط بيتر جيمس تايلور أعراض مرض التمدن بالمناخ النفسي والاجتماعي لإنسان المدينة الحديثة، لأن المشكلات التي أضحت سمة بارزة هي في النهاية حصيلة فوضى عارمة ومدينة معتقلة داخل الاسمنت، ومواطنون يعانون المدنية حيث أصبح المواطن في بناها فاعلًا وضحية في آن واحد، حيث تمتد أعراض التمدن من التناقضات العمرانية الصارخة إلى نقص المياه والشروط الصحية إلى برامج التهميش والإقصاء والتضييق على الحريات إلى تراجيديا التلوث البيئي وجميع سوءات المدينة[6].

---

[1] ينظر إلى:

James T. Bannett and Thomas J. Dilorenzo, **Pathology to Politics: Public Health in America** (New Brunswick: Transaction Publishers, 2008), p.67.

[2] توما دوكونانك، **الجهل الشديد ومشكلة الثقافة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2004)، ص53.

[3] عبد الوهاب المسيري، **العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع الدكتورعبد الوهاب المسيري**، (دمشق: دار الفكر، 2013)، ص299.

[4] ينظر إلى:

Monique Dagnaud , **Le Mythe de la qualité de la vie et la politique urbaine en France : Enquête sur l'idéologie urbaine urbaine de l'élite technocratique et politique 1945-1975** (Paris : Ehess Mouton & Co , 1978) , p . 47.
Olivier Dumoulin, **Les Expériences de XXe siècle, in : Yannick Marec , Villes en crise ? les politiques municipales face aux pathologies urbaines** (Paris : Créaphis , 2005) , p . 609.

[5] وليام دول، **المنهج في عصرما بعد الحداثة**، تر: خالد عبد الرحمان العوض (الرياض: مكتبة العبيكان، 2016)، ص. 52.

[6] ياسمينة بغريش، "جدلية الإنسان والمدينة: هل نحن متساوون أمام حق العيش في المدن؟"، مركز دراسات الوحدة العربية، في: مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الاطلاع: - CAUS - (*) جدلية الإنسان والمدينة: هل نحن متساوون أمام حق العيش في المدن؟ (09/06/2023)

أو كما يصورها "ديزموند موريس" Desmond John Morris في مؤلفه حديقة الحيوان البشرية أنها "الأمراض الطارئة على الإنسان في المدينة الحديثة التي جعلته أشبه ما يكون بكائن مفترس في حديقة تضم الناس داخل أقفاص حديد ضيقة» حيث تنبع أمراض المدينة من السلوك العدواني والجنسي والأنانية والأبوية المتسلطة، كل ذلك تحت ضغوط الحياة الحضرية التي تقضم الإنسان، فالحيوانات تزداد عدوانيتها كلما زاد تكدسها وقلت مساحتها، وهو الأمر الذي ينطبق على المدينة التي باتت تعاني تكدسًا بشريًا في مساحات ضئيلة، لذلك تجدهم يفتقدون الإحساس بالحرية والتمتع بالخصوصية. وهذا من العوامل المهمة لظهور العدوانية والأنانية، فيتحول الإنسان من هويته المسالمة إلى هوية متوحِّشة وعمياء"[1].

[1] Desmond Morris, **The Human Zoo** (New York: Random House, 2009).

الفصل الثاني

المدن الجديدة.. الخيار السياسي لحل المشكلات

قطعت مدن النشأة الأولى شوطا تطوريا حضريا كبيرا لتصل لما يعرف بمدن المستقبل؛ مدن جديدة اتسمت بمعالم الذكاء والاستدامة، استحدثت لتستجيب للتغيرات الكبيرة التي انعكست على المناخ والبيئة وكذا تحديات النمو السكاني و التحضر السريع؛ ما قاد الى ظهور اتجاهين عقلانيين لاستراتيجيات التحكم بهذه التغييرات، الاول يستند الى توجه محافظ على الطبيعة، الموارد، والطاقات الناضبة والبديلة المتاحة والتكامل بينها، ممثلا بنموذج المدينة المستدامة؛ والثاني يستند الى تعزيز جودة وأداء الخدمات الحضرية بطريقة تفاعلية مع الانسان من خلال التكنولوجيات الرقمية أو تقنيات المعلومات بهدف تعزيز نوعية الحياة ممثلا بنموذج المدينة الذكية.

وعليه، تعمل الجزائر منذ استقلالها حسب الإمكانيات المتاحة والأوليات المرتبطة بتصور صانع القرار، على إيجاد حل للتفاوت التنموي بين الأقاليم، وتوزيع السكان بين المدينة والريف، وكذا السعي للتخفيف من حدة أزمة الإسكان وتوفير الخدمات الضرورية المصاحبة للمسكن اللائق، عبر جملة من الآليات التشريعية الناتجة عن جهد قطاعات مشترك خادم للأهداف الوطنية المسطرة.

المبحث الأول: مدن المستقبل.. الماهية والمؤشرات

أضحى مفهوم المدن الذكية والمستدامة في السنوات الأخيرة في مصاف اهتمامات المجتمع الدولي كاستجابة واعدة لتحدي الاستدامة الحضرية، خاصة في الدول المتقدمة تكنولوجيا وإيكولوجيا حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه بحلول عام 2030م، 66 % من سكان العالم سيقطنون المدن، ويرجع هذا لتوفير الخدمات الصحية، التعليمية والترفيهية والاتصالات المختلفة، البيانات الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات لإدارة الأصول التجارية والصناعية، تنظيم حركة المرور، توفير شبكات الطرقات و الوصل بالكهرباء والغاز وغيرها من الهياكل المشكلة للبنى التحتية؛ لكن تغطية هذه المطالب في مدينة جديدة تتصف بالذكاء وتراعي شق الاستدامة، يعد تحديا اجتماعيا وايكولوجيا بسبب التحول السريع في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية.

المطلب الأول: المدن الذكية

لا يوجد تعريف توافقي لهذا النوع من المدن لتنوع المجالات والتخصصات ذات الصلة؛ فنجدها مدن المستقبل، المدن الصديقة للبيئة، المدن الذكية، المدن المدمجة، المدن المبتكرة أو المدن الخضراء، ويمكن تمييز عدة تعاريف:

تعريفDrogeلعام 1997 الذي يربط مفهوم المدينة الذكية بالمدن الافتراضيةVirtual cities * ومنها ظهر مصطلح المدن الرقمية *Digital Citiesو أهم نتائجها الفراغ الاكتروني أو الفراغ الافتراضي[1].

تعريفAzamat : المدينة الذكية تجمع عمراني يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية[2]:

- الركيزة التقنية: من خلال تزويد المدينة التقنية والافتراضية بتقنيات المعلومات والاتصالات، الشبكات اللاسلكية وشبكات أجهزة الاستشعار، بحيث تشكل عناصر أساسية من البيئة العمرانية باعتبارها نظام لتشغيل المجتمع الذكي والادارة العمرانية الذكية؛
- الركيزة البيئية: مدينة تستخدم موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛

***المدينة الافتراضيةVirtual City :** تعتمد هذه المدينة على تطبيق وظائف الفضاء الافتراضي؛ إذ يؤدي فيها السكان والهيئات أعمالهم بشكل غير مباشر من خلال التقنيات الرقمية دون تواجدهم.

***المدينة الرقمية Digital City:** وهي مدينة المعلومات أو المدينة الإلكترونية وتشير إلى مجتمع رقمي مترابط يجمع بين البنية التحتية والاتصالات؛ وكذا البنية التحتية للحوسبة الخدمية الموجهة نحو حاجات الموظفين والمواطنين والعمال التجارية وهدفها التعاون والمشاركة في المعلومات وتنمية الخبرات داخل المدينة.

[1] بن النوي عائشة، " المدن الذكية: إنجازات وتجارب عالمية وعربية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، م.3، ع.4 (ديسمبر 2021)، ص .19.

[2] قاضي احمد نجيب عبد الحكيم، العراقي محمد إبراهيم، "خصائص المدن الذكية ودورها في التحول إلى استدامة المدينة المصرية"، **المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا**، م.1، ع.1 (2018)، ص.2.

- الركيزة الاجتماعية: مدينة ترتكز على النشاطات المعرفية وإبداعية الافراد والمؤسسات وكذا التقنية الرقمية للاتصالات وادارة المعرفة.

يظهر الشكل رقم (01)، الركائز سابقة الذكر أي المؤشرات الداخلة في تأسيس مدينة ذكية.

شكل رقم(01): نموذج مدينة ذكية

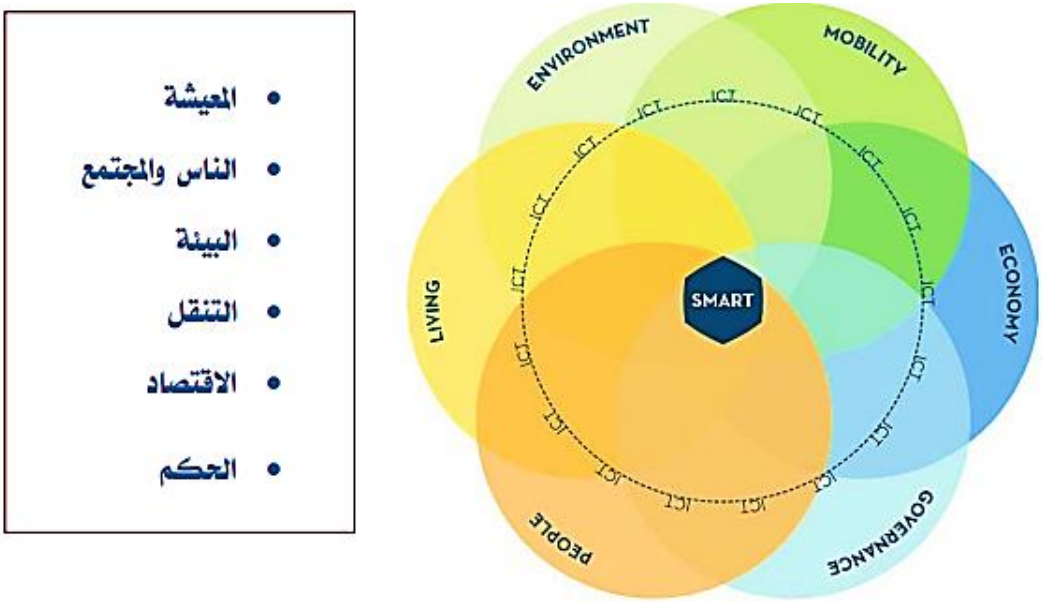

Source : R.Giffinger, Smart cities Ranking of European medium-sized cities. Centre of Regional Science, (Vienna UT, 2007).

كما تعرف كذلك على أنها مدينة تستخدم حلولا و أساليب مبتكرة تساعد على حياة و بيئة أفضل للإنسان، عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كعنصر أساسي، و هي مدينة أكثر كفاءة تمتاز بتعدد المهام، من بينها العمل على تحديد التأثيرات البيئية و التقليل منها عن طريق الحلول التكنولوجية المبتكرة.[1]

[1] بلقيدوم صباح، مأمن حياة، "المدينة الذكية: آفاق جزائرية بخطى عالمية"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، م.3 ، ع. 1 ، جامعة خنشلة، الجزائر (2019)، ص.168.

وتعرف أيضا على انها نطاق عمراني متقدم للغاية من حيث البنية التحية الشاملة والمباني المستدامة، والاتصالات وطرق التسوق، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أساس بنائها، وتقديم الخدمات الرئيسة لسكانها[1].

ويمكن تمييز ثلاث اتجاهات رئيسية للمدن الذكية[2]:

الاتجاه الأول: في هذا الاتجاه تعتمد المدينة على وسائل الراحة الرقمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لتحسين أداء الخدمات الحضرية، التنقل، الحد من التكاليف وترشيد الاستهلاك، إلى جانب تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة العامة؛ وبهذا تعد " نوعية الحياة quality of life " الهدف الأساس من هذا الاتجاه، بما يضمن حياة تراعي حقوق الانسان* المصادق عليها من قبل الدول .

الاتجاه الثاني: ويمثل بمبادئ النمو الذكي للمدينة Smart Growth Principles؛ اتجاه يسعى الى التحكم بنمو المدينة بطريقة ذكية، من خلال مجموعة من المبادئ لاستخدام الأراضي والتنمية الهادفة لتحسين نوعية الحياة والحفاظ على البيئة الطبيعية، وتوفير المال مع مرور الوقت.

بدأت مظاهر هذا الاتجاه بعد ان حددت وكالة الحفاظ على البيئة في الولايات المتحدة الامريكية EPA عام1996مجموعة مبادئ عامة للنمو الذكي:

1- اعتماد استعمالات الأرض المختلطة؛
2- الاستفادة من تصميم البناء المتراص؛
3- خلق مجموعة من الفرص والخيارات السكنية؛
4- إنشاء أحياء سكنية تعتمد حركة المشاة؛
5- التشجيع على التميز والاحساس بالمكان؛
6- الحفاظ على الفضاءات المفتوحة والأراضي الزراعية، والجمال الطبيعي؛
7- تعزيز وتطوير مباشر للمجتمعات القائمة؛
8- توفير مجموعة متنوعة من خيارات النقل؛
9- جعل قرارات التطوير قابلة للتنبؤ، عادلة، وفعالة من حيث التكلفة؛
10-تشجيع تعاون المجتمع والتعاون مع اصحاب المصالح في قرارات التنمية.

الاتجاه الثالث: مبادئ الحضرية الذكية Principles of Intelligent Urbanism (PIU)

---

[1] فلاق صليحة، فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "استراتيجيات دعم التحول ملدن الذكية في العالم العربي"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، م.7، ع.2، جامعة ورقلة، الجزائر، (2020)، ص. 173.

[2] إبراهيم جواد آل يوسف، محمد مهدي حسين، **المدن الذكية المستدامة آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين** (أكتوبر 2015) جامعة التكنولوجيا العراق بغداد، ص ص. 4-11. في: https://2u.pw/fseXH1 ، تاريخ الاطلاع: (28/03/2023)

*يوفر إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد في عام ١٩٤٨، قائمة ممتازة من العوامل الرامية لتحسين نوعية الحياة. فعلى الرغم من مضي ستة عقود على هذا الإعلان، الا انه لا يزال يتم العمل وفقه والسعي نحو تحقيق بنوده.

يهدف هذا الاتجاه لتحقيق التكامل الذكي بين مختلف اهتمامات التخطيط الحضري، وتستند مبادئ هذا الأخير إلى توجهات تخطيط المدن المحددة من قبل المجلس العالمي لعمارة الحداثة (CIAM) عام 2001[1]:

1- الاستدامة البيئية والتوازن مع الطبيعة؛
2- التوازن مع التقاليد؛
3- التقنية الملائمة؛
4- المتعة والترفيه؛
5- الكفاءة؛
6- المقياس الإنساني؛
7- مصفوفة الفرص؛
8- التكامل الإقليمي؛
9- الحركة المتوازنة؛
10- تكاملية المؤسسات.

يمكن اعتبار الجدول رقم (02) أسفله؛ ملخصا لتوجهات المدن الذكية سابقة الذكر، والتي يتم تجسيدها وفق نظريات التصميم الحضري المعاصر على اختلاف رؤاها لأبعاد جودة الحياة الحضرية.

[1]Benninger C. (2001): **"Principles of Intelligent Urbanism",** in Ekistics, Volume 69, Number 412, pp. 39 –65. Athens. http://institute.eib.org/wp-content/uploads/2011/10/EIBURS-UPM-150423_EIUBURS_ASCIMER_Final.pdf

جدول رقم (02): العلاقة بين معايير مناهج التصميم الحضري المعاصر و أبعاد جودة الحياة الحضرية

أبعاد جودة الحياة الحضرية	مناهج ونظريات التصميم الحضري المعاصر			
	العمران الجديد	النمو الذكي	القرية الحضرية	العمران الذكي
البعد البيئي	▪ لم يستدل على مبادئ بيئية لها تأثير مباشر.	▪ توجيه التنمية نحو المجتمعات القائمة. ▪ الحفاظ على المناطق المفتوحة. ▪ الحفاظ على المناطق بيئيا.	▪ الإستدامة.	▪ الكفاءة البيئية. ▪ التوازن مع البيئة.
البعد العمراني	▪ الأراضي متعددة الإستخدامات. ▪ تجمعات سكنية مدمجة.	▪ أنماط بناء مدمجة. ▪ كفاءة البنية التحتية. ▪ الأراضي متعددة الإستخدامات.	▪ تنوع وتعدد الإستخدامات. ▪ الكثافات السكنية.	▪ لم يستدل على مبادئ حضرية لها تأثير مباشر.
إمكانية التنقل	▪ دعم حركة المشاة وودية العبور. ▪ تدرج شبكة الطرق.	▪ إنشاء احياء للمشاة. ▪ توفير خيارات متنوعة من وسائل النقل.	▪ إمكانية المشي. ▪ الإتصالية في البيئة الحضرية.	▪ لم يستدل على مبادئ التنقل لها تأثير مباشر.
البعد الإجتماعي	▪ تعزيز الأمن والأمان. ▪ تنوع نماذج الإسكان. ▪ توفير أماكن عامة للتجمع.	▪ خيارات متنوعة من السكن. ▪ المشاركة المجتمعية.	▪ تنوع نماذج الإسكان.	▪ المقياس الإنساني. ▪ التعايش في البيئة الحضرية.
البعد النفسي	▪ الحفاظ على المناطق التاريخية. ▪ التكامل الحضري.	▪ تعزيز مجتمعات مميزة وجذابة مع الشعور بالمكان.	▪ جودة البيئة الحضرية.	▪ التوازن بين الحديث والقديم.
البعد الإقتصادي	▪ لا توجد مبادئ تتعامل بشكل مباشر مع القضايا الإقتصادية.	▪ لا توجد مبادئ تتعامل بشكل مباشر مع القضايا الإقتصادية.	▪ لم يستدل على مبادئ إقتصادية لها تأثير مباشر.	▪ لم يستدل على مبادئ إقتصادية لها تأثير مباشر.
البعد السياسي	▪ حوكمة البيئة الحضرية.	▪ اتخاذ قرارات تخص التنمية التي لابد ان تكون عادلة، وفعالة من حيث التكلفة.	▪ لم يستدل على مبادئ سياسية لها تأثير مباشر.	▪ التكامل الإقليمي. ▪ النزاهة المؤسسية.

المصدر: أحمد عواد جمعه، فؤاد محمود فؤاد، تقييم مستوي جودة الحياة في البيئات الحضرية بالمدن الجديدة في مصر: دراسة حالة مدينة حدائق أكتوبر، ص 57.

رغم أن مشروع المدن الذكية مؤسس له نظريا، وواضح الأهداف وفق معايير ومؤشرات قابلة للقياس؛ إلا أن تحقيقه يستوجب وجود إرادة سياسية داعمة لتنفيذه، ورهن تجاوز التحديات المتداخلة التي تعترضه ما تعلق منها بمجالات: الحوكمة، الاقتصاد، التنقل، البيئة، ظروف المعيشة والافراد.

تجدر الإشارة الى ان هذه التحديات، وكما يظهرها الشكل رقم (02) اسفله، بوضوح انها غير متعلقة فقط بمنطقة دون أخرى بل هي تحديات عالمية نجدها في دول شمال البحر الأبيض المتوسط كما في جنوبه بتفاوت.

شكل رقم (02): تحديات المدن الذكية المتوسطية

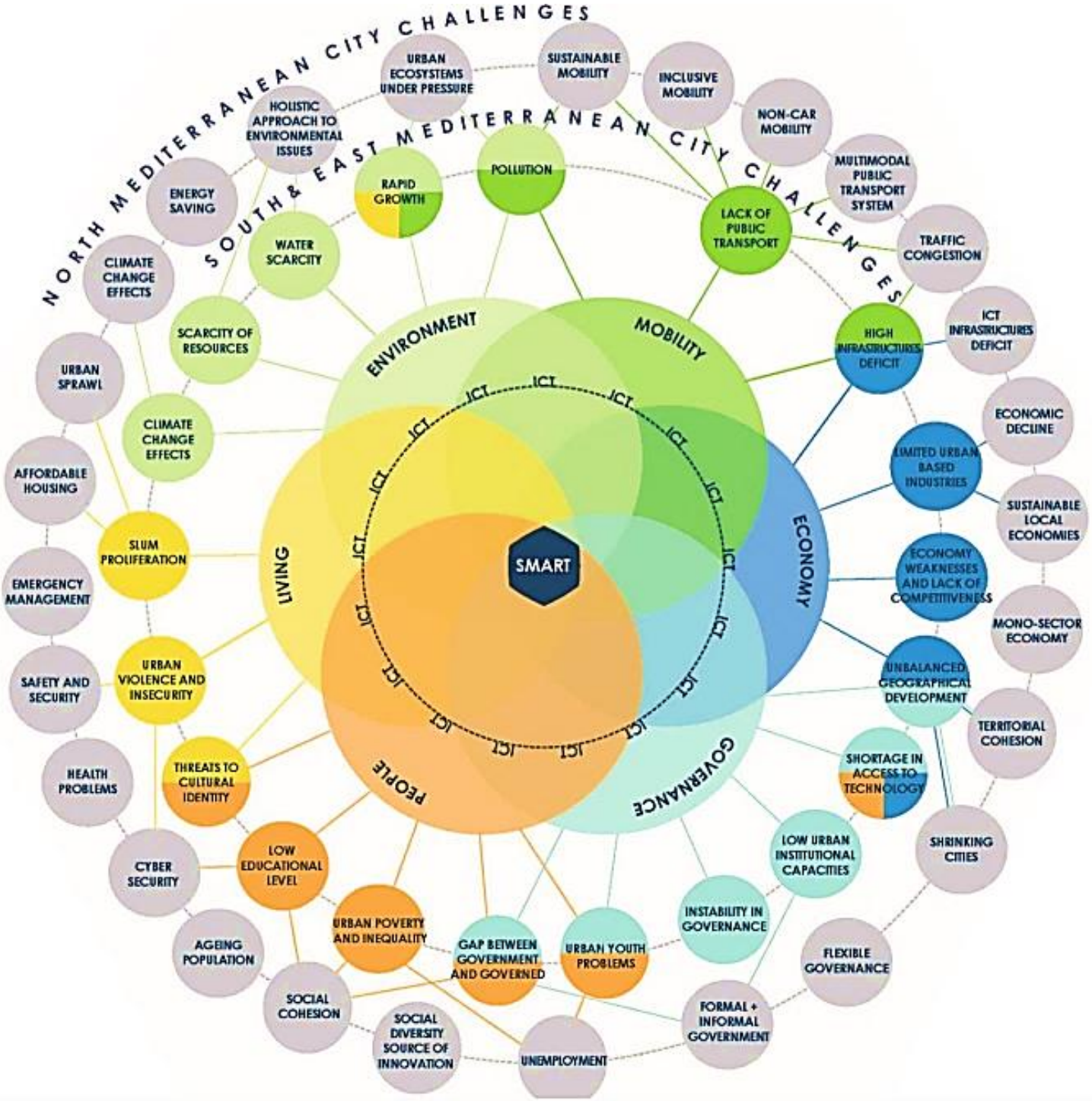

Source: ASSESSING **SMART CITY INITIATIVES FOR THE MEDITERRANEAN REGION, European Investment, Bank, (April, 2015)**
d1a_concept_and_challenges.pdf (transyt-projects.com)

مما سبق، يمكن القول أن المدينة الذكية منطقةً حضريةً تستخدم مجموعةً من التقنيات الرقمية من أجل إثراء حياة السكان، وتحسين البنية التحتية، وتحديث الخِدمات الحكومية، وتعزيز إمكانية الوصول، وتحفيز الاستدامة، وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية. ما يجعل المدن الذكية مدن المستقبل، فمن خلالها تستفيد الحكومات في الكثير من هذه المدن من مزيج من إنترنت الأشياء*، الحوسبة السحابية*، الذكاء الاصطناعي*، الواقع المعزز*، الحافة*، تقنية البلوك تشين*، وغير ذلك من الحلول المُتطورة بهدف حماية السكان والشركات والتواصل معهم، تحسين إمكانية الوصول للأشخاص كافة في المُجتمع، وكذا دعم الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي، مُشاركة المعلومات وتبسيط العمليات الحكومية، تقديم خِدمات مُجتمعية سهلة الاستخدام، توفير بنية تحتية ذكية موثوقة، تحفيز الاستدامة البيئية، تعزيز التعاون عبر الوكالات، ترقية وسائل النقل العام وإدارة موارد المدينة للحيلولة دون الهدر.[1]

وبهذا تكتسب الحكومات في المدن الذكية رؤيةً شاملةً لكل عمليات المدينة، والبنية التحتية، والخِدمات؛ باستخدام أحدث الحلول الرقمية، لإتاحة إمكانية التنبؤ بالمُشكلات المُحتملة، والتغلب على التحديات بشكل سريع، وتحسين النتائج أي التفكير في الفعل وليس التعامل برد الفعل مع الأزمات أو اللجوء إلى إدارتها وحلها بأزمات أخرى وهذا في صميم أهداف السياسات العامة.

---

[1] المدن الذكية: مدن المستقبل، في: **https://www.microsoft.com/ar-sa/industry/government/resources/smart-cities**
تاريخ الاطلاع: (27/03/2023)

***إنترنت الأشياء:** تستخدم المدن الأكثر ذكاءً في جميع أنحاء العالم أجهزة استشعار إنترنت الأشياء لالتقاط البيانات وفهمها على الفور. توفّر الرؤى التي يُقدمها إنترنت الأشياء لمُديري المدن فهمًا أعمق لما يحدث عبر مُجتمعاتهم في الوقت الفعلي تقريبًا. وتُتيح تقنية المدن الذكية هذه أيضًا للحكومات ربط البنية التحتية الذكية، ومُراقبة العمليات عن بُعد، وإجراء التتبع في الوقت الفعلي، وتحسين العمليات في أرجاء المدينة؛ وتزداد استعانة حكومات المدن الذكية بإنترنت الأشياء في مهمتين هامتين؛ وهما المُراقبة عن بُعد، والصيانة التنبئية.

***الحوسبة السحابية:** تعني توفير موارد تقنية المعلومات حسب الطلب عبر الإنترنت مع تسعير التكلفة حسب الاستخدام؛ تستعين المؤسسات بمختلف أنواعها في مجموعة متنوعة من الحالات، مثل الاحتفاظ بنسخة احتياطية من البيانات، التعافي من الكوارث، استخدام البريد الإلكتروني، وبيئات افتراضية للأجهزة المكتبية، تطوير البرامج واختبارها، تحليل البيانات الكبيرة، وتطبيقات الويب التي يتم استخدامها من جانب العملاء. فعلى سبيل المثال تستعين شركات الرعاية الصحية بالخدمات السحابية لتطوير علاجات تناسب الاحتياجات الشخصية للمرضى بدرجة أكبر. وتستعين الشركات المقدمة للخدمات المالية بالخدمات السحابية لإتاحة الإمكانيات اللازمة لاكتشاف العمليات الاحتيالية ومنعها في الوقت الحقيقي.

***الذكاء الاصطناعي:** فرع من فروع علوم الحاسوب التي تعنى بخلق آلات وأجهزة ذكية، ويعرف أيضا بأنه محاكاة الدماغ البشري في القيام ببعض وظائفه المعقدة كالتعلم، التخطيط وحل المشكلات وغيرها.

***الواقع المعزز:** تقنيةً تنشئ تراكب صور يتمّ إنشاؤه بواسطة كمبيوتر في بيئة حقيقية.

***الحافة:** تعد حوسبة الحافة عملية تقريب لبنية الحوسبة السحابية من مصدر البيانات الفعلي. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليل زمن انتقال الشبكة

***تقنية البلوك تشين:** تُتيح تقنية البلوك تشين لمُشاركي الشبكة مُشاركة البيانات على نحو موثوق به وشفاف بدون مسؤول مركزي. ولهذه الميزة فائدة على نحو خاص لحكومات المدن؛ وهذا لأن المدن تضم عادةً عددًا كبيرًا من أصحاب المصلحة. الذين يحتاجون إلى تبادل المعلومات على نحو آمن من أجل الحفاظ على العمليات، الحد من الاحتيال واتخاذ القرارات المهمة، وتبسيط الخِدمات.

المطلب الثاني: المدن المستدامة

تصمم المدن المستدامة، مثل ما يظهره الشكل رقم(03) بشكل يؤكد على التأثيرات البيئية، يشغلها سكان يكرسون جهودهم لتقليل المدخلات اللازمة للمدينة من طاقة وماء وغذاء، وتقليل مخرجاتها من فضلات وغازات ومواد ملوثة؛ توفر احتياجات سكانها في الحاضر دون التأثير على احتياجات سكان المستقبل، في ظل أبعاد الاستدامة عبر عملية تنمية متكاملة تحقق توازن ثلاثة اسس ممثلة في تنمية اقتصادية، سلامة بيئية، ورفاهية اجتماعية[1] .

شكل رقم (03): نموذج المدينة المستدامة

Source: ASSESSING SMART CITY INITIATIVES FOR THE MEDITERRANEAN REGION, European : Bank,(April, 2015)Investment, .
http://www.eiburs-ascimer.transyt-projects.com

نتج عن مبادئ المدن المستدامة عدة توجهات في التصميم الحضري إلا أنه يمكن حصرها في استراتيجيتين:

الاستراتيجية الأولى: وتستند الى الشكل الحضري للمدينة وهي استراتيجية المدن المتضامة Compact City ؛ تجسدت من خلال توجه الحضرية الجديدة New urbanism أو ما يطلق عليه أحيانا التقليديةً الجديدة Neo-traditional design[2].

[1] Clayton, Dalal, B., and Bass.S. **Sustainable Development Strategies**: A Resource Book London: Earthscan.2002 p12.

[2] للتعرف على بعض الطروحات المنضوية تحت الاستراتيجية الأولى للتصميم الحضري للمدن المستدامة؛ ينظر إلى:
-Jacobs, Jane. The Nature of Economies. New York: Modern Library, 2000 p. 4.
Calthorpe, Peter, The Next American Metropolis: Ecology, Community and American dream Princeton Architectural Press, 1993. p.71-93
Rogers, R. Cities for Small Planet. Faber and Faber, Limited, London.1997, p45-55.

الاستراتيجية الثانية: تستند في تحقيق المدن المستدامة على العامل البيئي، من خلال عمارة منسجمة اقل استنفاذا وضررا على البيئة؛ ظهر هذا التوجه في العقدين الاخيرين من القرن العشرين، لينحوا نحو معالجة المشكلات التي انتجتها العمارة السابقة، باعتماد تصاميم اكثر ايكولوجية، الا انها لم تحقق هدفها لاقتصارها على أدائية مستوى المبنى المنفرد، مع أن المشكلة الحقيقية تكمن في البيئة الحضرية.[1]

إن التطور غير المسيطر عليه هو حالة مدمرة، والنمو الحضري يستوجب تنفيذه في مواقع جديدة خارج المدينة لنتحكم فيما يحصل داخل الحدود الموجودة بدل المناطق الخضراء المفتوحة المحيطة بالمدن؛ ومن توجهات هاته الاستراتيجية نجد " التحضر الأخضر Green Urbanism "*.

المدن الذكية المستدامة:

يَجمع مبادئ النمو الذكي للمدن الذكية ومبادئ التحضر الاخضر لنموذج المدن المستدامة علاقة تداخل وتكامل، لكونها مبادئ مشتركة بين النظم والقطاعات والمجالات الحضرية المختلفة. حيث يرى العديد من المنظرين المعاصرين ان المدن الذكية هي: " المدن التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف زيادة نوعية حياة سكانها مع توفير التنمية المستدامة"[2] ، الشكلين رقم (04) و(05) أسفله يوضحان طبيعة هذه العلاقة:

[1] Yeang, K. "The Green Designing Skyscraper the Basic for Designing Sustainable Intensive Building". Pestle, Munich, Germany. (1999) P.11.

***مبادئ التحضر الأخضر:** نموذج مقترح لتصاميم حضرية ذات طاقات صفرية من الغازات والنفايات؛ ظهر منذ تسعينات القرن الماضي لتشجع التطوير الحضري المتضام والكفء في مجال استخدام الطاقة الذي يسعى لإعادة هندسة قطاعات المدينة الموجودة واعادة انتاج مراكز المدن لحقبة ما بعد الصناعة، العامل الذي يساعد على تطوير قطاعات المدينة من الناحية الاجتماعية والبيئية. مبادئه التركيز على المناخ، الطاقة المتجددة لصفر انبعاثات CO_2 ، مدينة خالية من النفايات، مدن يمكن أن تستخدم كمنطقة لتجميع المياه و التثقيف بكفاءة استخدام المياه وتعزيز جمع مياه الأمطار ، المناظر الطبيعية والحدائق والتنوع البيولوجي في المناطق الحضرية، النقل المستدام والأماكن العامة جيدة، مواد محلية مستدامة مع طاقة أقل، الكثافة والتحسين التحديثي للأحياء الحالية، المباني والمناطق الخضراء، المعيشة من مجتمعات صحية وبرامج متعددة الاستخدامات، الاعتماد الغذائي المحلي، التراث الثقافي والهوية والإحساس بالمكان، الإدارة الحضرية والقيادة، التعليم والبحث والمعرفة واستراتيجيات للمدن في البلدان النامية.

[2] T. Bakici, E. Almirall, & J. Wareham, "A Smart City Initiative: The Case of Barcelona"**, Journal of the Knowledge Economy**, Vol.4, No. 2, (2013), pp.135-148.

شكل رقم (04): نموذج المدينة الذكية المستدامة

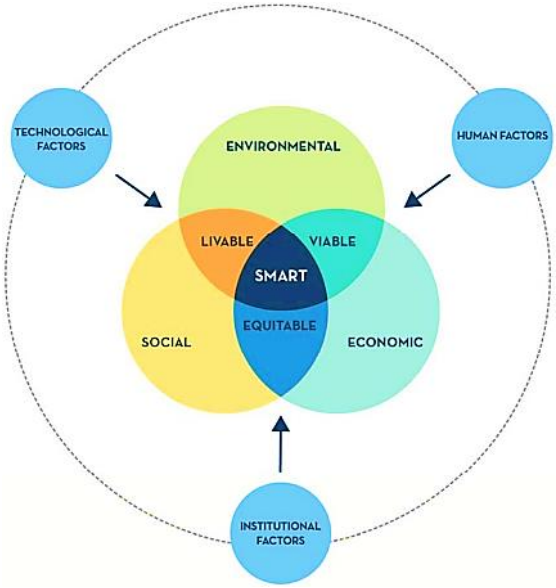

Source: ASSESSING SMART CITY INITIATIVES FOR THE MEDITERRANEAN REGION, European : Investment Bank April, 2015. http://www.eiburs-ascimer.transyt-projects.com

شكل رقم (05): نموذج جامع لتوجهات المدن الذكية واستراتيجيات المدن المستدامة

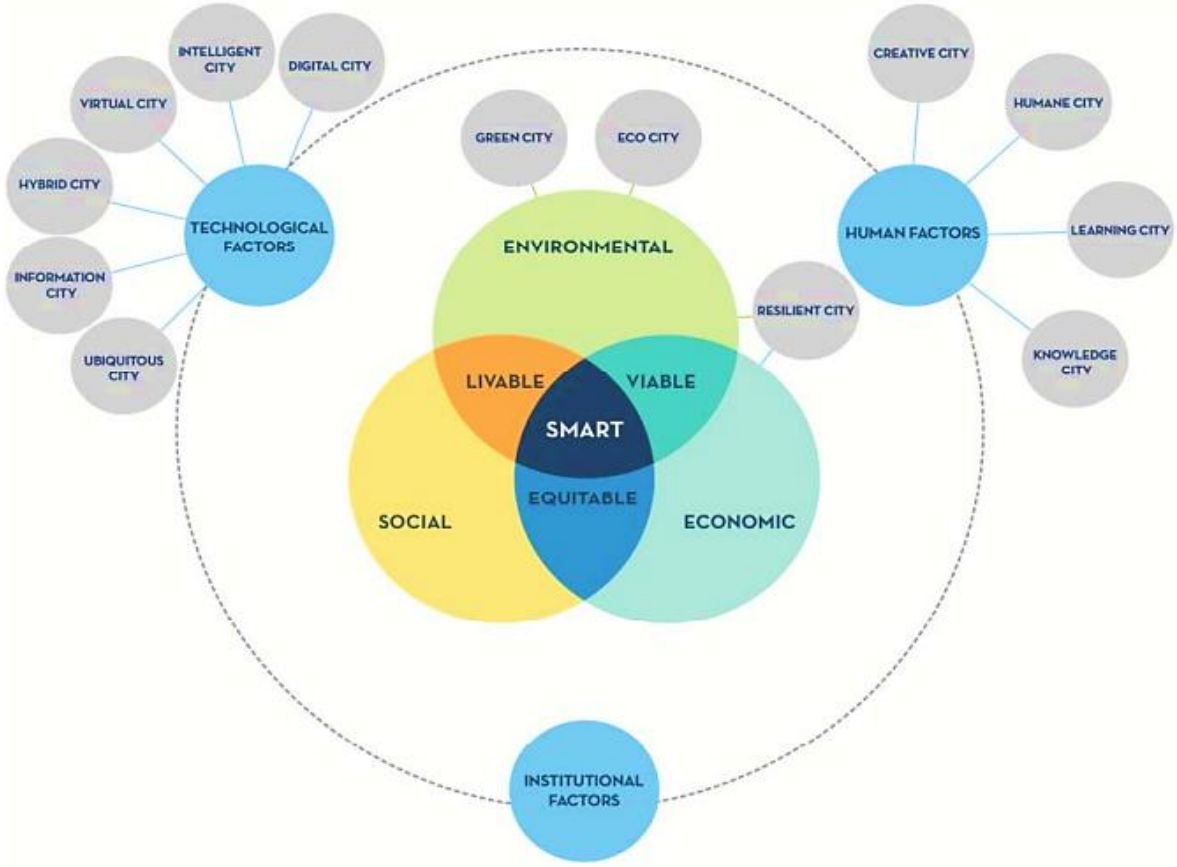

Source: ASSESSING SMART CITY INITIATIVES FOR THE MEDITERRANEAN REGION, European : Investment Bank, (April, 2015)
d1a_concept_and_challenges.pdf (transyt-projects.com)

نظرا لأهمية العلاقة بين المدن الذكية والتنمية المستدامة، يمكن رصد أهم تجلياتها من خلال الجدول رقم (03) أدناه:

جدول رقم (03): العلاقة بين المدن الذكية والاستدامة

الخصائص	علاقة الاستدامة بالمدن الذكية
الاقتصاد	يقوم الاقتصاد الذكي على تبادل البيانات والمعلومات عبر شبكات الاتصال المختلفة حيث يقدم العديد من التطبيقات التي تسهم في تطوير الانشطة الاقتصادية المختلفة ما يساعد على الوصول الى انسب السبل للحفاظ على الموارد الأساسية وتنميتها بالطرق التي تحافظ على استمراريتها ومن ثم استدامتها للأجيال القادمة بما يعرف بالاقتصاد الأخضر .
المجتمع	وهم الافراد المثقفون والداعمون لسيل التكنولوجيا؛ من شانهما لتوصل لابتكارات تفيد المجتمع وتوفر من طاقاته للمستقبل في محاولة للحفاظ على استدامة الموارد المتاحة .
البنية التحتية	يعتبر الهدف الأساسي في المدينة الخضراء هو الوصول الى طاقة نظيفة مستدامة تساهم في تنمية المدينة وتضمن استدامتها وهو ما افرزته تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال الطاقة والوصول الى موارد جديدة مستدامة وتعتبر هذه التطبيقات من أهم مكونات المدن المستدامة .
الحكومة والإدارة	الحكم الحضري الرشيد والمشاركة المجتمعية من أهم متطلبات التخطيط الحضري المستدام، بالتالي فان المدينة المعلوماتية هي الطرح المناسب من خلال تطبيق أساليب الإدارة الالكترونية.
التخطيط والبيئة	المدينة الذكية هي الطرح المناسب من خلال ما توفره من إمكانيات لأجهزتها الإدارية والتخطيطية مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها من البرامج والأدوات التي تساعد على التخطيط الجيد واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ما يساهم في الحفاظ عليها وتنميتها طبقا لمفاهيم الاستدامة البيئية .
المعيشة (الحياة)	المعيشة الذكية هي نتاج كل الخصائص السابقة وإذ هي الحياة بأساليب ذكية للحفاظ على البيئة وضمان استمرارية الطبيعة للأجيال القادمة.

المصدر: أحمد القاضي، محمد العراقي، "خصائص المدن الذكية ودورها في التحول"، المجلة العلمية الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، جامعة الازهر: كلية الهندسة، قسم العمارة والتخطيط، 2018.

المبحث الثاني: المدن الجديدة.. نحو اتجاه عالمي

لطالما انتهجت الدول خيار المدن الجديدة سواء كانت متقدمة أو نامية، على اختلاف أسباب استحداثها الا ان الهدف واحد، حل مشاكل المدن القائمة والتي قديما كانت أكثر ارتباطا بالهاجس الأمني والعامل التجاري لكن في الوقت الراهن ومع تعاظم قيمة الفرد أصبحت مرتبطة بإرساء الشروط التنموية في الإقليم وإحداث التوازن الديمغرافي في المنطقة والتخفيف من التحديات العمرانية خاصة في المراكز الحضرية الكبرى.

المطلب الأول: ماهية المدن الجديدة

تعد المدن الجديدة من الصيغ الحديثة في التخطيط العمراني، تتبناها الدول التي تواجه أزمة حضرية، تهدف إلى خلق مراكز عمرانية جديدة ترتكز على مبدأ الاستدامة وتحقيق الاستقرار على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية، قصد توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن القائمة، والمدينة الجديدة عموما هي نظام علاقات مترابطة من النشاطات الإنتاجية والاقتصادية والثقافية والإدارية[1].

يتم إنشاء المدن الجديدة، بناء على قرارات حكومية وبطريقة موجهة، تهدف لاستيعاب الزيادة السكانية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى، وذلك من اجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية[2]

رغم أن المدن الجديدة يتم إنشاؤها لتأدية وظيفة محددة، إلا أنها على المدى الطويل ستحقق نتائج متعددة الأبعاد. من بينها نجد مخرجات ذات بعد[3]:

ديمغرافي: من خلال إعادة توزيع السكان والتقليل من تمركزهم في المراكز الحضرية الرئيسية؛

اقتصادي: بإقامة مدن صناعية تستقطب الصناعات الكبيرة والمتوسطة، بدلا من تمركزها في المدن الكبرى وحسب، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الوظائف والنشاطات الاقتصادية، وبرمجة التجهيزات المختلف الضرورية للسكن وكذا استغلال الموارد البيئية اقتصاديا؛

---

[1] رابح هزلي، "استراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.21 (ديسمبر 2015)، ص. ص161-176.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 168.

[3] مصطفى عوفي، روابحي سناء، "المدن الجديدة حلم الامس وأزمة المستقبل"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م.11 (2019)، ص.ص 69- 80.

اجتماعي: يستهدف إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، الحد من التمايز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى، وتوفير إطار حياتي مقبول لغالبية شرائح المجتمع خاصة الفئة الهشة منه، وخلق نشاطات تخدم الغرض.

سياسي: قيام المدن الجديدة إما لأسباب تتصل باستراتيجية الدولة من النواحي السياسية والعسكرية، وما ينتج عن العمليات الحربية من دمار وما يتبع ذلك من إعادة البناء التي دمرتها الحروب .أو نتيجة الضغط الذي تعانيه العواصم، بسبب تمركز الإدارات والمراكز الهامة بها، مما يزيد من تدفق الهجرة إليها فتغيير العاصمة يؤدي إلى نقل وتوزيع الإدارات، وبالتالي حل إشكالية الضغط على بعض المدن العواصم ولو نسبيا مثل البرازيل التي غيرت العاصمة من ريودي جانيرو إلى برازيليا لحل هذا المشكل.

المطلب الثاني: تجارب عالمية في إنشاء المدن الجديدة

لم تقتصر حركة إنشاء المدن الجديدة على منطقة أو دولة بعينها إذ نجدها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باختلاف الظروف الداخلية المؤدية لنشأتها والسياسة العمرانية التي توافق أهدافها وإمكاناتها لمواجهة المشاكل التي تعاني منها المدن القائمة.

التجربة الغربية في إنشاء المدن الجديدة

تم اختيار تجربتين غربيتين لنختصها بالتحليل: البريطانية والفرنسية كونهما دولتين رائدتين في المجال إلا أن هذا لا ينفي وجود دول غربية أخرى جديرة.

التجربة البريطانية:

تعد المملكة المتحدة من الدول السباقة في الحركة المعاصرة للمدن الجديدة إذ انفردت بعدة ملامح جعلتها جديرة بالإدراج في الدراسة؛ حيث استهدفت تحسين أوضاع السكن الحضري من خلال المدينة الحدائقية التي أسلفنا شرحها، أعقب ذلك الاتجاه إنشاء مجتمعات جديدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى وبالأخص لندن العاصمة والتي عانت من التوسع الصناعي وما تبعه من مشكلات عديدة أهمها [1]:

- ارتفاع الكثافة السكانية وقلة فرص العمل؛
- تلوث الهواء الناتج عن الصناعات داخل المدن الكبرى؛
- تدهور أوضاع الإسكان وتراص المباني السكنية الرديئة؛

[1] محمود يسري حسن واخرون، **تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة** (القاهرة: معهد التخطيط الإقليمي والعمراني، 1968)، ص.25.

- الازدحام المروري وطول مسافات الانتقال نظرا للتركز السكاني وتمركز الخدمات في مناطق محدودة؛
- الارتفاع الملحوظ في أسعار الأراضي وندرة الأماكن المفتوحة والمتنزهات الطبيعية.

لهذا كانت غاية صانعي القرار الارتقاء بالمدن القائمة وخدماتها وبنيتها التحتية عن طريق وضع حل للتدهور العمراني والبيئي والاقتصادي الذي لحق بالمدن الكبرى، خاصة مدينة لندن نتيجة الزيادة السكانية والتوسع الصناعي الذي أدى الى تدهور مستوى الإسكان.

اتجهت السياسة العمرانية بإنجلترا نحو إعداد مخطط للتنمية الشاملة مع التركيز على إقليم لندن، وقد تم بلورة الأفكار الأساسية بتقرير بارلو* Barlow حيث تلى صدور التقرير :إنشاء وزارة الأشغال والتخطيط، وزارة تخطيط المدن والقرى في عام 1942وإقرار الحكومة قانون إنشاء المدن الجديدة في عام 1946؛ في عام 1944 قام السير باتريك ابركرومبي بالإشراف على إعداد المخطط العام لمدينة لندن الكبرى؛ ليتم الخروج بجملة من التوصيات[1]:

- إصدار قوانين من شأنها الحد من إنشاء المزيد من الصناعات داخل مدينة لندن أو المناطق المحيطة وكذا لحد من زيادة فرص العمل بهذا المجال؛
- تشجيع إقامة الأنشطة الصناعية خارج لندن؛
- إنشاء هيئة تخطيطية خاصة بخدمة إقليم لندن؛
- الحفاظ على الطابع الريفي للحزام الأخضر حول لندن وتدعيمه والإبقاء عليه خاليا تماما من التنمية الصناعية وتركيز الاستعمال الترفيهي به مع وضع آليات للتحكم في النمو العمراني والسكاني للمدن والقرى المتاخمة لهذا الحزام؛
- توطين جزء من سكان لندن خارج الحزام الأخضر في تجمعات عمرانية تكون المدن الجديدة وذلك لخفض الكثافة السكانية داخل لندن إلى 340 شخص / هكتار؛
- خلق توازن بين السكان وفرص العمل وذلك عن طريق توزيع السكان خارج المنطقة المزدحمة على مجموعة من المدن الجديدة - وعددها ثمانية - ذات أحجام متوسطة حول مدينة لندن.

قسم هذا المخطط إقليم لندن إلى أربعة مناطق حلقية:

*في عام 1940 صدر **تقرير بارلوBarlow** والذي قام بدراسة نمو المستقرات العمرانية والصناعية موضحا مساوئ التركزات العمرانية والسكانية والصناعية بمدن انجلترا عموما وفي لندن خصوصا، ومشيرا إلى أثر تلك المساوئ على النواحي العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية أيضا.

[1] هشام أمين مختار، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الهندسة)، ص.74.

- الأولى تمثل المنطقة البنائية المركزية؛
- الثانية تمثل منطقة الضواحي ذات الكثافات المقبولة والتي يراد تثبيتها؛
- الثالثة تمثل منطقة الحزام الأخضر؛
- الرابعة تمثل منطقة المدن الجديدة الثمانية التي ستلعب دورا هاما في امتصاص السكان.

من أهم الدروس المستفادة من تجربة بريطانيا:[1]

- اختيار مواقع المدن الجديدة بالقرب من مدن قائمة وذلك حتى تعطي المدينة القائمة الدفعة الأولى للمدينة الجديدة سواء من ناحية وجود الخدمات أو البنية الاساسية وقد تم تطبيق هذه الفكرة عند اختيار موقع مدينة ستيفينج Stevenage ملاصقا لمدينة ستيفينج القديمةOld Stevenage وذلك لضمان تنمية المرحلة الأولى للمدينة الجديدة؛
- احترام أهمية الحزام الأخضر حول لندن والحفاظ عليه لذلك تم اختيار مواقع المدن على مسافات تبدأ من 32 كم من لندن أي بعد حدود الحزام ضمانا لعدم احتمال الامتداد السكاني أو الصناعي لأي من هذه المدن؛
- جذب الصناعات الى المدن الجديدة عن طريق توفير مساحات كبيرة مزودة بالخدمات ومرتبطة في الوقت نفسه بالمدن الأخرى عن طريق وسائل المواصلات وشبكات الطرق؛
- استطاعة الحكومة التحكم في اسعار الأراضي عن طريق الحصول عليها للمنفعة العامة ثم تثبيت ثمنها كأرض غير منماة؛

من أهم عوامل نجاح التجربة البريطانية بوجه عام تميزها بمركزية التخطيط ولامركزية الادارة والتنفيذ في المجتمع العمراني الجديد إلى جانب التعاون الحكومي في خلق ظروف متوافقة اقتصاديا وخدميا وقانونيا مساعدة على تحقيق أهداف المخطط.

التجربة الفرنسية:

عانت باريس بعد الحرب العالمية الثانية من عدة مشاكل بسبب تجاوز المدينة لقدرتها الاستيعابية والتمركز الشديد للسكان والخدمات بالعاصمة، إذ شهدت ترديا للأوضاع المعيشية الراجعة لارتفاع في الكثافة السكانية وعدم القدرة على توفير فرص عمل، إلى جانب تدهور مستوى الخدمات وزيادة استهلاك الكهرباء والماء وكذا الطلب على النقل، كون باريس كانت ذات مركز واحد تتفرع منه الشبكات؛ وللتخفيف من هذه الأزمة تم اتباع خطة تنمية شاملة، من أهم ملامحها:[2]

[1] التجارب العالمية والمحلية في مجال إنشاء المدن الجديدة، في: **https://2u.pw/MSqJHb**، تاريخ الاطلاع: (27/03/2023)
[2] حسن وآخرون، **مرجع سابق**، ص.9.

- تحويل العاصمة الى اقليم حضري مزود بمحاور طولية لتنمية المدينة الأم توزع عليها كل من الخدمات والمناطق المفتوحة والترفيهية مركزها باريس.؛
- مراعاة المرونة وتطويع المخططات للمتغيرات المستقبلية عن طريق اتاحة المجال لتوسعات المدن الجديدة، وتوزيعها على محوري المواصلات الرئيسيين شمال وجنوب نهر السين؛
- تشجيع قيام الصناعات خارج إقليم العاصمة ومنع اصدار تراخيص لأية منشأة صناعية داخل باريس مع خلق مراكز تنموية جديدة في الضواحي؛
- اقتراح شبكة مواصلات تربط شبكة اقليم باريس بالأقاليم الأخرى؛ الى جانب إنشاء مطارات؛
- تقديم تسهيلات اقتصادية وإعفاءات ضريبية متعددة لأصحاب الاعمال بتلك المدن وذلك لتشجيعهم وجذب العمالة إلى تلك المجتمعات الجديدة؛
- خلق مدن جديدة كعواصم قوية للأقاليم الاخرى تنافس مركزية اقليم باريس؛
- وضع مخطط تنمية اقليم باريس من خلال مخطط عام شامل للدولة ككل خصص الجزء الأهم منه لتنمية حوض نهر السين وإقليم العاصمة على وجه الخصوص؛
- تنظيم العمل من خلال هيكل تنظيمي ذو مهام محددة وقواعد قانونية وعمرانية موزعة دون تداخل، مع وضوح دور كل عنصر وسلطاته، كما هو مبين في الشكل رقم (06)؛
- تنظيم التمويل بصورة تضمن عدم تداخل المسؤوليات، بحيث يتم تمويل أعمال انشاء المدن الجديدة من ثلاث مصادر: الحكومة المركزية، الحكومة المحلية والهيئة العامة للتخطيط والتنمية.
- اصدار قانون من شأنه تنظيم عمليات الحصول على الأراضي ليظل سعرها ثابتا، يرتفع فقط بنسب محددة تساوي معدلات التضخم بالدولة وذلك لتفادي ارتفاع أسعار الأراضي المفاجئ إذا ما علم بإنشاء مدينة عليها أو بالقرب منها، ما منع المضاربة على الاراضي ويعتبر هذا القانون من أهم ملامح التجربة الفرنسية.

رغم الجهود المبذولة، إلا ان التجربة الفرنسية في مجال انشاء المدن الجديدة غلب عليها درجة عالية من المركزية الادارية، الأمر الذي ساهم في إبطاء تنفيذ المخططات بوجه عام.

شكل رقم (06): الهيكل الإداري لمشروعات المدن الجديدة بفرنسا

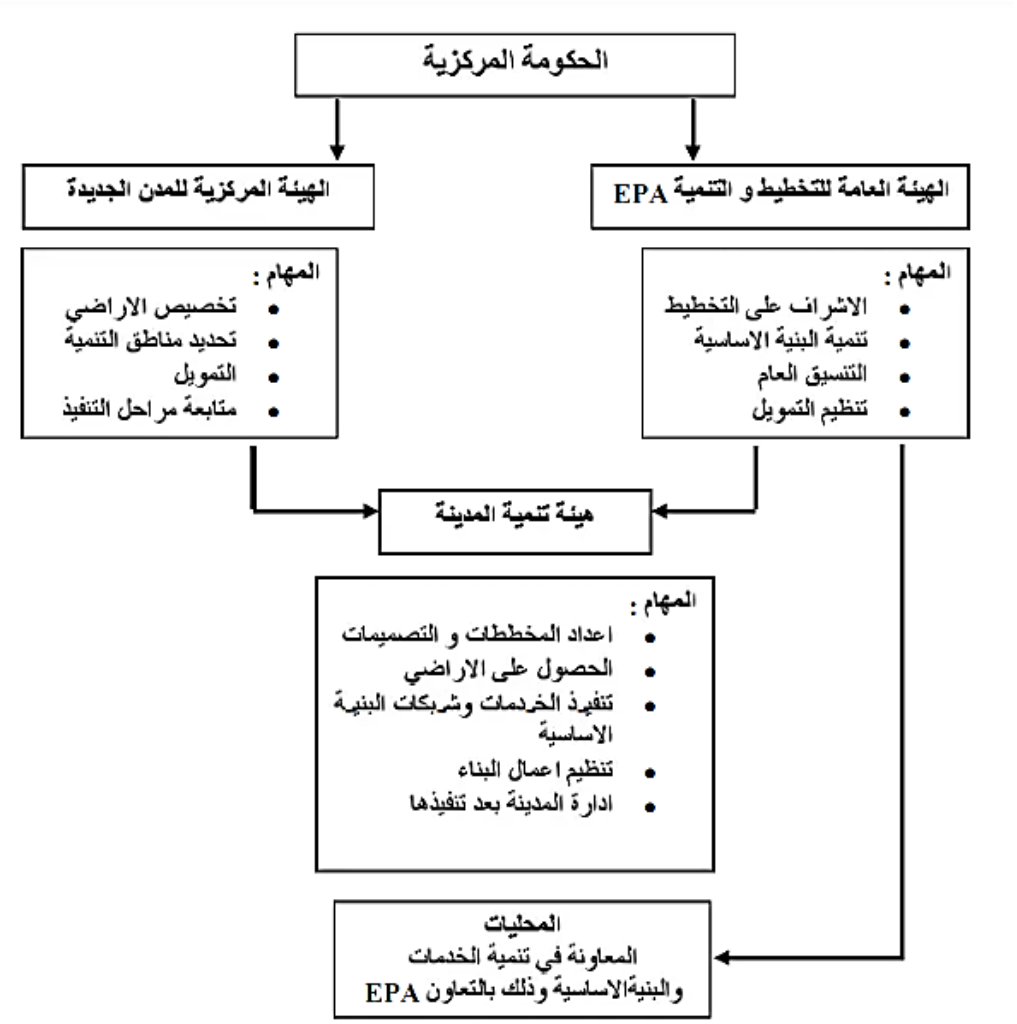

أ.د محمود يسري حسن واخرون، تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 1968، ص. 10.

التجربة العربية في إنشاء المدن الجديدة:

بالرغم من البداية المتأخرة إلا أن بعضا من الدول العربية حققت نجاحا مميزا، إذ تم إنجاز مدن جديدة متكاملة ومستقلة في المملكة السعودية ودولة الإمارات ومصر وسوريا والمغرب والجزائر وغيرها؛ إلا أننا اخترنا تجربتين فقط على سبيل المثال لا الحصر مصر والسعودية، على أن نترك التجربة الجزائرية للفصل الثاني لنجول في حثاياها بشيء من التفصيل من سفر تكون الفكرة إلى غاية دخولها حيز التنفيذ.

التجربة السعودية:

تعد المملكة من الدول المؤثرة في الساحة الدولية لما تتميز به من أبعاد اقتصادية، جيوسياسية ودينية؛ وهي من الدول الرائدة في مجال مشروعات التنمية العمرانية والتي بدأتها منذ السبعينات وبالأخص في منطقة الرياض، فإذا تجاوزنا التعريفات والمعايير الأكاديمية لما يمكن وما لا يمكن أن نطلق عليه مفهوم المدن الجديدة، فان معظم المدن السعودية يمكن اعتبارها مدنا جديدة لأنها بمجملها قد تحولت في جميع مكوناتها تحولا يجعلها لا تقارن أبدا بما كان موجودا قبل ثلاثين عاما وهذا إذا كان أساس هذه الأخيرة هي إعمار المناطق الشاسعة والمعزولة عن الأقاليم المهمة.

مع انقضاء العصر الذهبي للمدن الجديدة خاصة في الدول الصناعية، أخذت تبرز مفاهيم جديدة في أنشطة التخطيط الحضري، مثل مفهوم المدن الجديدة داخل المدينة New Town in Town التي بدأت في الانتشار منذ مطلع الثمانينيات. وانتشرت بالمملكة العربية السعودية المدن الجديدة داخل نطاق المدن القائمة. وكانت المدن الكبرى القائمة أنسب المواقع للمدن الجديدة التي شملت، على سبيل المثال، المدن الإدارية والسكنية الجديدة داخل نطاق مدينة الرياض، وهي المربع والملز والحي الدبلوماسي، وقد نشأت هذه المدن الجديدة داخل نطاق المدن القائمة إما من خلال التقسيمات المخططة أو المخططات كمدن جديدة[1].

وقد أدخلت المدن الجديدة داخل المدن أبعادا جديدة على مفهوم الحيز منها انخفاض مستوى الكثافة السكانية، وزيادة نسبة الشوارع بحوالي ثلاثة أضعاف عمّا هو مخصص لها في التجمعات التقليدية. كما كان للمدن الجديدة داخل نطاق المدن القائمة تأثير بالغ في نمط التنمية العمرانية الجديدة بالمملكة حيث أصبحت نماذج يحتذى بها، ليس على مستوى المدن الكبرى فحسب ولكن على مستوى المملكة ككل؛ وخاصة فيما يتعلق بالنظام الشبكي للشوارع والفيلا كنوع جديد للمساكن، وقد كانت أهم أسباب احتذاء الكثير من السكان بهذا النوع من التنمية العمرانية الجديدة كونها متبناة بواسطة الحكومة، ومن ثم اعتبرت من قبل الكثير تجسيدا لرؤية الحكومة وانعكاسا لوجهة نظرها فيما يجب أن يكون عليه تخطيط المجاورات السكنية الجديدة.

[1] مشعل مفضي العنزي، " المدن الجديدة في المملكة العربية السعودية"، في: **https://qawaneen.blogspot.com/2020/11/blog-post_21.html** ، تاريخ الاطلاع: (27/03/2023)

من الدروس المستفادة من تجربة المملكة يمكن تمييز[1]:

- تطبيق المملكة مبدأ التنمية العمرانية بفكر محاور التنمية والذي يتضمن رفع المستوى العمراني، الاقتصادي والخدماتي على مستوى الدولة ككل؛
- توافر الموارد والإمكانات بالدولة كان عاملا أساسيا في تحديد أسلوب التنمية وتوزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في مشاريع إنشاء المدن الجديدة؛
- ارتباط الهدف من إنشاء المدن الجديدة بالوظيفة المنوطة بها وكذا بأسس اختيار الموقع؛
- اختيار موقع المدينة الجديدة بالقرب من القاعدة الاقتصادية التي ستقوم عليها المدينة والتي ستتوفر من خلالها الانشطة وفرص العمل وتعمل في الوقت نفسه كنقطة جاذبة للسكان والعمالة والانشطة الثانوية المكملة للقاعدة الاقتصادية؛
- اختيار مواقع المدن الجديدة بالقرب من مدن كبيرة قائمة لتستفيد المدينة الجديدة بالبنية التحتية ووسائل النقل والمواصلات الخاصة بالمدينة القائمة؛
- انتهجت المملكة العربية السعودية أسلوب التخطيط الوطني الشامل منذ بداية السبعينيات، ويمثل تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام أحد أهم الأسس الاستراتيجية لمسيرة التخطيط الوطني الشامل، ومن هذا المنطلق تمت إقامة أكبر مدينتين صناعيتين في الشرق الأوسط في منطقة الجبيل وينبع، وذلك بهدف زيادة القيمة المضافة للبترول الخام وتحويله إلى منتجات ذات قيمة تصديرية عالية كما تم اختيار موقع المدينتين في مواقع ساحلية لتسهيل نشاط التصدير المكمل للنشاط الصناعي؛
- العمل على تنوع القاعدة الاقتصادية كإضافة النشاط السياحي والترفيهي للنشاط الصناعي لتنويع وظيفة المدينة وبالتالي تنوع فئات العمالة والسكان.

إن موارد الدولة وكيانها الاقتصادي من اهم العناصر في تحديد سياسات التنمية الاقتصادية للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة حيث ان اقامة مدينة جديدة يمكن ان يعمل كجزء من حل لمشكلة عمرانية ما، لكن لا مانع ان تعمل تلك المدينة على استغلال الموارد المتاحة بالدولة لخلق بؤر تنمية اقتصادية جديدة وهنا تجدر الاشارة الى اهمية تلاؤم الوظيفة المقررة للمدينة مع موارد الدولة وطاقاتها البشرية.

نجحت الدولة بشكل عام في اقامة عدد من المدن الجديدة في إطار خطة للتنمية الشاملة على مستوى المملكة ذات أهداف مختلفة ومتعددة وعلى الرغم من أن هذه المدن لم تستقطب بشكل عام اعداد السكان المستهدفة منها الا أنه في حالة المدن الوظيفية لا يكون المعيار فقط هو اعداد السكان.

[1]" التجارب العالمية والمحلية في مجال إنشاء المدن الجديدة"، في: **https://2u.pw/MSqJHb**، تاريخ الاطلاع: (07/04/2023)

التجربة المصرية:

بدأ الاهتمام بفكرة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر في أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث تبنت الدولة إنشاء عدد من المدن الجديدة بهدف كسر حدة الكثافة السكانية العالية، وتخفيف العبء عن المناطق والمدن القائمة، بالخروج الى الصحراء، وانشاء مجتمعات عمرانية تمتص جزءا من التكدس السكاني في المدن المختلفة في إطار تخطيط قومي. وقد تم إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة سنة 1979، لتكون الجهاز المسؤول عن انشاء المدن الجديدة وادارتها، واختيار مواقعها وكذا إعداد المخططات العامة والتفصيلية لها؛ وفي عام 1985تم اعداد خريطة التنمية والتعمير لمصر، وتحديد مواقع إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة في 24 مدينة جديدة، لاستيعاب نحو 12 مليون نسمة، وهي نصف الزيادة المتوقعة في السكان آفاق 2017 آن ذاك. حيث تعتمد فكرة انشاء المدن الجديدة على تكوين مراكز عمرانية تكون بمثابة أقطاب جديدة للنمو بعيدا عن الشريط الضيق لوادي النيل، وذلك في محاولة للحد من الزحف العمراني واعادة توزيع السكان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[1].

بدأت فكرة إقامة التجمعات الجديدة في مصر مع منتصف السبعينات وامتدت الى عقد التسعينات وذلك من خلال ثلاثة أجيال تاريخية لإنشاء هذه التجمعات العمرانية وتشمل هذه المراحل الزمنية أنماط مختلفة للتجمعات العمرانية (المدن المستقلة* – المدن التابعة *– المدن التوأم* – التجمعات العمرانية العشرة حول القاهرة الكبرى) ؛ تم إنشاء 23 مدينة منها حتى الان، مقسمة طبقا لتواريخ إنشائها كما يلي[2]:

مدن الجيل الأول (1977-1982): وتتضمن مدن العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، برج العرب، دمياط الجديدة، الصالحية، الخامس عشر من مايو ومدينة السالم؛ مدن منوعة ما بين تابعة او مستقلة طبقا لهدف إنشاء كل منها وحجمها المتوقع، ومن أهم ما يميز هذا الجيل من المدن الجديدة أنه يشكل اطارا من مراكز الجذب العمراني حول إقليم القاهرة الكبرى والدلتا.

---

[1] Haidi ahmed Chalabi, New Cities Management in Egypt: A Comparative Study, **Journal of Al Azhar University Engineering Sector**, Vol.11, No.39,(April 2016) ,p665-675.

***المدن المستقلة:** مدن تتوفر فيها كافة المقومات العمرانية للمدينة من خدمات ومرافق وإسكان ما يحقق لها سبل الاكتفاء الذاتي والاستقلالية عن المراكز العمرانية القائمة الواقعة في نطاقها الإقليمي؛ ولا بد من اختيار هذه في مواقع بعيدة بما يضمن استقلالها العمراني وصعوبة تردد المواطنين برحلات يومية من وإلى المدن القائمة.

***المدن التابعة:** و هي مدن يتم انشائها حول المدن الكبرى القائمة لامتصاص فائضها من السكان و الأنشطة ، وعلى الرغم من احتوائها على قاعدة اقتصادية لها وعلى احتياجاتها من الاسكان والخدمات اللازمة الا انها ذات علاقة تبادلية تكاملية مع المدينة الأم من حيث المقومات الاقتصادية و الاجتماعية ويجب أن يتم اختيار مواقع هذه المدن على مسافات قريبة من المدن القاسية المدينة الأم.

* **المدن التوأم:** مدن تمثل امتدادا تخطيطيا للمدن القائمة وتقام عادة في المدن الصحراوية المتاخمة لها دون ان تشكل الحواجز الطبيعية عائقا يحول دون اتصال المدينتين.

[2] هادف، **مرجع سابق**، ص .32.

مدن الجيل الثاني (1987-1992): ويتضمن هذا الجيل مدن العبور وبدر والنوبارية الجديدة وبني سويف والمنيا الجديدة، مدن ما بين تابعة و توأمية؛ من أهم مميزاتها أنها تعبر عن بداية توجه اهتمامات الدولة لصعيد مصر، حيث بدأت في إنشاء المدن التوأمية بجانب المدن المكتظة بالسكان والأنشطة، والتي تعاني من مشكلات في التضخم والبطالة

مدن الجيل الثالث (1992-1997):من أهم خصائص هذا الجيل أن أغلب المدن توأمية لمدن قائمة، وأن معظمها يتواجد في صعيد مصر وهي مدينة هليوبوليس الجديدة، الشروق، القاهرة الجديدة، أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة، سوهاج الجديدة، أسوان الجديدة، قنا الجديدة، الفيوم الجديدة، أخميم الجديدة. توضح الخريطة رقم (01) أسفله مواقع هذه المدن الجديدة المصرية:

الخريطة رقم (01): مو اقع المدن الجديدة الحالية والمستقبلية في مصر

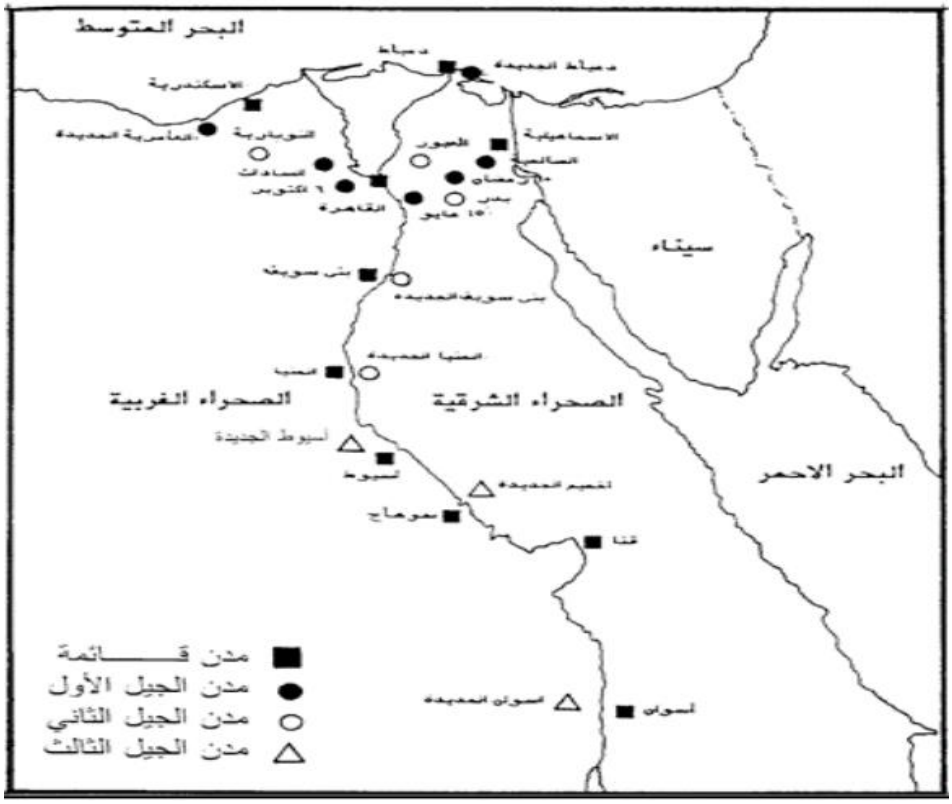

المصدر: طارق جلال حبيب، المدخل نحو تخطيط التجمعات الصحراوية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير في العمارة، (جامعة أسيوط: كلية الهندسة، 1994)، ص. 77.

الأهداف العامة السياسة لإنشاء المجتمعات الجديدة في مصر:

- تخفيف الكثافة السكانية العالية التي تعاني منها المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وغيرها، والتي تؤثر سلبا على الجهود المبذولة من جانب الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- إتاحة الفرصة للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية لإقامة مشاريع زراعية، تجارية، صناعية وسياحية جديدة، مع تشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر للمساهمة في زيادة الناتج القومي؛
- خلق فرص عمل جديدة سواء في القطاعين العام والخاص لحل مشكلة البطالة المقنعة؛
- حل مشكل قصور الخدمات والمرافق كالمدارس، الجامعات، المستشفيات، توصيل المياه والكهرباء وأماكن ركن السيارات وغيرها، إلى جانب حل مشكلة التلوث الناتج عن التكدس هذه المدن بالسكان ووسائل النقل والمصانع، مما أدى الى حدوث تلوث في بيئة تلك المدن.

كما يعد الدور الوظيفي للمدينة من أهم القرارات التي تتخذ عند وضع سياسة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة، قرار يترتب عليه العديد من الخصائص التخطيطية للمدينةكحجم المدينة ودرجة استقلالها وموقعها الجغرافي وعلى الرغم من تبلور الهدف الرئيسي من الإنشاء بمصر في تخفيف تركز السكان والأنشطة في نفس المنطقة، إلا أن الأهداف الفرعية قد تنوعت مابين اقتصادية، اجتماعية، عمرانية وسياسية؛ وفي مايلي عرض لبعض وظائف المدن الجديدة في مصر:

مدن أنشئت لأهداف سياسية

أنشئت مدينة السادات لتصبح في المقام الأول عاصمة ادارية بديلة للقاهرة، الى جانب انه كان مخططا لانشاء عدة مصانع للحديد والصلب على مستواها لتكون أحد أهم مقوماتها الاقتصادية التي تساعد المدينة على النمو وتعمل كنقطة جذب للسكان والانشطة[1] .

مدن أنشئت لأهداف اقتصادية

انشئت عدة مدن لتكون محفز للعمران في مناطق المشروعات الكبرى مثل مدينة النوبارية الجديدة ومدينة دمياط الجديدة كما أسلفنا الذكر، فقد انشئت كمركز محفز للعمران بمنطقة غرب النوبارية لاستصلاح 300 ألف فدان كمشروع اقتصادي قومي يقوم على الزراعة. أما مدينة دمياط الجديدة فقد انشئت لتكون مركز خدمي محفز للعمران بمنطقة مشروعات اقتصادية كبرى تقوم على التخزين والتجارة وتسويق انتاج الحرف المحلية. هذا الى جانب مدينة برج العرب الجديدة والتي انشئت لتكون مركز للنمو العمراني بمنطقة تتمتع بإمكانات اقتصادية قائمة على التعدين و الصناعات المتنوعة[2].

[1] أبو زيد راجح، محمود أمين وآخرون، **العمران الصحراوي ورصد التطورات في عمران أراضي مصر أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية** (القاهرة: مكتبة الأكاديمية، 2007).

[2] محمود أمين علي، الأدوار الوظيفية للمدن والمجتمعات الجديدة في إطار السياقات القومية والإقليمية للتنمية العمرانية الشاملة، **ورقة بحثية**، المؤتمر الدولي لسياسات تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، مكتبة الإسكندرية، 2009.

مدن أنشئت لأهداف اجتماعية:

وتمثل هذه النوعية من المدن التجمعات العشرة حول إقليم القاهرة الكبرى، الى جانب المدن التوابع حول اقليم القاهرة الكبرى كمدينة العبور وبدر والخامس عشر من مايو وتعرف جميعها بمدن "ازالة الاحتقانات العمرانية" في المناطق القائمة المكتظة، وتنشأ بهدف الارتقاء بالمستوى المعيشي والاجتماعي للسكان بالمناطق ذات التركزات العمرانية عالية الكثافة.

مدن أنشئت لأهداف عمرانية:

انشئت بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر بغرض اعادة تشكيل خريطة العمران والسكان على المستوى القومي للدولة، عن طريق اقتحام المناطق النائية والتي تتمتع بمقومات وموارد طبيعية خاصة مثل المدن والتجمعات القائمة على استصلاح الاراضي بكل من شبه جزيرة سيناء وواحات الوادي الجديد وإقليم قناة السويس.

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة محاولة تحقيق أهدافها المسطرة إلا أننا عندما ننظر بعين الناقد يمكن أن نلاحظ بعض النقائص التي تؤخذ على التجربة المصرية[1]:

- هناك مبالغة غير واقعية في تحديد احجام السكان المستهدفة للمدن الجديدة بالجيل الأول . إذ رسمها المخططون ليتراوح قاطنوها ما بين نصف مليون ومليون ونصف نسمة، رغم أن أحجام المدن الكبرى القائمة بجمهورية مصر العربية والتي يتجاوز حجمها النصف مليون نسمة ممثلة في القاهرة، الإسكندرية، الجيزة وشبرا الخيمة استغرقت عشرات السنين لكي تصل الى هذه الاحجام وذلك بعد اكتمال الخدمات المختلفة بها؛
- هناك عدم توافق ما بين سياسة توزيع مواقع المدن والتجمعات العمرانية الجديدة مع استراتيجية حتمية الخروج من وادي النيل والدلتا الى المناطق الصحراوية بشكل كامل ويظهر ذلك عند ملاحظة التوزيع السكاني لأغلبية المدن الجديدة والتي قد توزعت على ثلاث نطاقات أساسية: النطاق المحيط بالقاهرة، نطاق الدلتا ومحاور العمران المختلفة ونطاق وادي النيل الممتد إلى إقليم شمال وجنوب الصعيد؛
- يشير اختيار مواقع المدن المستقلة والتابعة الى جانب التجمعات العشرة حول القاهرة الكبرى والتي أتت مع الجيل الثالث للمدن الجديدة بمصر؛ وأيضا اختيار مواقع المدن التوأمية في مقابلة المدن القائمة على امتداد وادي النيل، الى سياسة تقوم على مبدأ توجيه الزحف العمراني تدريجيا من

[1] محمود أمين علي، أثر التحولات السياسية ولاقتصادية في تشكيل نسق الاستيطان والعمران في مصر، **ورقة بحثية**، مؤتمر تنمية الريف المصري (جامعة المنوفية: كلية الهندسة، 2007).

الداخل الى الخارج باتجاه الصحراء ، وليس على أسلوب انشاء تجمعات عمرانية مستقلة في مناطق جديدة ذات امكانيات قابلة للاستغلال، وهذا الأسوب وان كان مناسبا للتنمية في مصر طبقا لإمكانياتها المحدودة إلا أنها على المدى البعيد ستؤدي الى مزيد من الانتشار العمراني والتركز على نطاق وادي النيل و الدلتا؛

- تعارض أو تداخل السياسات أنتج مدنا غالبا ما تكون أنشأت بفعل قرار سيادي لا يبنى على معطيات علمية دقيقة وضوابط كافية للتحكم في العمران ما أدى الى التحام بعض المدن احيانا وعدم وصول البعض الآخر الى عدد السكان المخطط له؛
- هناك عدد من المدن تم انشائها لهدف محدد، الا ان الحكومة لم تتمكن من استكمال المخطط كما هو، ما نتج عنه فقدان المدن لأدوارها الوظيفية كمدينة السادات والتي انشئت لتصبح عاصمة ادارية بديلة للقاهرة -وقد تم انشاء مباني الوزارات بها بالفعل-؛ فعلى الرغم من كون الدولة هي المخطط والمنفذ الا أنها لم تتمكن من نقل الوزارات والاجهزة الحكومية الى هذه الأخيرة وبذلك تعطل الدور الوظيفي المخطط للمدينة. وعلى صعيد آخر نجد أن عدة مصانع للحديد والصلب كان مخططا لإنشائها بهذه المدينة ولكن هي بدورها لم تحقق لتنفذ بمدينة الدخيلة، وعليه فقدت المدينة أحد أهم مقوماتها الاقتصادية الرئيسية ما أدى الى تأخر نموها العمراني؛
- تجلي درجة المركزية العالية في التجربة المصرية، بدءا من اتخاذ القرارات الى رسم السياسات وصولا الى المهام الادارية للمدينة؛
- هناك فجوة ملحوظة ما بين معدلات النمو المستهدفة والمعدلات المحققة ويرجع ذلك الى خلل على مستوى السياسات التنموية المتبعة بالمجتمعات العمرانية الجديدة، مما ترتب عليه عدم كفاية عوامل الجذب الاقتصادية وكذا الخدمات في بداية نشأة المدن، إضافة الى انخفاض معدل شغل الوحدات السكنية الى جانب وجود عدد كبير من المشروعات المتأخرة عن برامجها أو المتعثرة في التنفيذ الامر الذي يؤثر بدوره على توافر فرص العمل المقررة بالمجتمع الجديد؛
- وجود ثغرات في قوانين الإسكان تشجع القادرين على شراء الأراضي والوحدات السكنية للاستثمار وليس السكن.

المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة وسبل تفعيلها في مجال التعمير في الجزائر

المطلب الأول: فلسفة التخطيط الحضري في الجزائر

عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي، إذ ظهر التخطيط في فرنسا ومستعمراتها سنة 1919 بموجب قانون "كورندي" Cornudet ، والذي أسس مخططات التهيئة العمرانية ثم طبق في الجزائر بموجب المرسوم الصادر في 05 جانفي 1922، بهدف القضاء على معالم الوجود الحضاري في الجزائر؛ وفي سنة 1958 ظهر مخطط شامل للتنمية سمي بمشروع قسنطينة كمحاولة من السلطات الفرنسية آن ذاك جذب انتباه الجزائريين، بترويج فكرة سعيها لحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الجزائريون خاصة في مجال السكن؛ ظهر في ذات السنة القانون العام الجديد للتعمير ليشمل الجزائر سنة 1960، والذي وسع مفهوم التهيئة الحضرية إلى شمولية الإقليم، ما أضفى على التخطيط طابعا إيجابيا، حيث جاء القانون بفكرة "المخطط التوجيهي الرئيسي" plan d'urbanisme directeur ، "المخطط العمراني المجزأ" plan d'urbanisme de détails ، "مخططات إعادة التعمير وإعادة الهيكلة "، "برامج التجهيزات الحضرية و مخطط التحديث والتجهيز" وبرنامج التعمير و المناطق القابلة للتعمير حسب الأولويات" le programme d'urbanisation[1].

و الملاحظ أن سياسة التعمير في العهد الاستعماري كان لها انعكاس على سياسة التعمير التي تبنتها الجزائر المستقلة، حيث يُعتمد على نفس أدوات التعمير في النظامين[2] ما عدا تلك التي تتعارض مع السيادة

[1] المخطط التوجيهي الرئيسي (PUD) يتضمن برنامج عام وغير مفصل صالح لمدة 20 سنة، ويعتمد أساسا على الإحصاء الديمغرافي (عدد السكان ، والبنية الإقتصادية) أي التوازن بين عدد السكان وفرص العمل المتوفرة؛ كما يهتم بالمواقع و المساحات المخصصة للوظائف الاقتصادية و كذا البنية المجالية و النطاقية؛ أما المخطط العمراني المجزأ أو المخططات التفصيلية، فهي تلك المخططات التي يتم تكرسها بناء على توجهات المخطط الوطني الرئيسي أو الموجه ، ويتمثل دورها في تنظيم القطاعات المعمرة و القابلة للتعمير وكذا تعيين مواقع التجهيزات؛ كان مردود هذه المخططات سلبيا لعدم مراعاتها لخصوصيات المجتمع الجزائري، أما مخططات التعمير و إعادة الهيكلة فهي خاصة بمراكز المدن و المناطق المتضررة.

أما برامج التجهيزات الحضرية ومخطط التحديث والتجهيز (PME) فهي عبارة عن برامج تتضمن اعتمادات مالية لتمويل برنامج التجهيزات وتنمية القطاع الاقتصادي، وبخصوص برنامج التعمير نجده يختص بضواحي المدينة ومجالات توسعها، حيث يعتمد على شبكة التجهيزات La Grille D'Equipements التي تم إعدادها لأول مرة سنة 1959، وتقوم هذه الشبكة على معايير خاصة من أجل برمجة التجهيزات حسب الأولوية إنطلاقا من وحدة الجوار (800 إلى 1200 مسكن)، ثم الحي (2500 إلى 4000 مسكن)، وصولا إلى المجمعات الكبير ذات 1000 مسكن.
راجع: غواس حسينة، **" الآليات القانونية لتسيير العمران"**، رسالة الماجستير (كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة منتوري، قسنطينة08). سنوسي رفيقة ، **" أداوت التهيئة و التعمير بين التشريع و التطبيق - دراسة حالة مدينة باتنة-"** ، رسالة الماجستير (معهد الهندسة المدنية والري و الهندسة المعمارية: جامعة حاج لخضر، باتنة 2011)، ص.23.

[2] إنصب اهتمام الدولة في مرحلة الاستقلال على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالاعتماد على القوانين الموروثة عن الاستعمار باستثناء النصوص القانونية المتعارضة مع السيادة الوطنية.

الوطنية؛ لتعرف منظومة التخطيط المجالي و الحضري في الجزائر تطورا عبر المراحل التالية[1]:

1. **مرحلة النهوض بالتنمية في إطار النظام الإشتراكي (1962-1966):**

في هذه المرحلة، انصب اهتمام الجزائر على معالجة المشاكل المستعجلة ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسة، الاجتماعية والإدارية *، نتيجة مغادرة الخبراء و المسيرين الإداريين والفنيين البلاد، الأمر الذي عقد من الوضعية الموروثة.

اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي والمتمثل في الأراضي الخصبة المتواجدة في الأقاليم المجاورة للمدن والمراكز العمرانية بالشمال كسهل متيجة و سهول كل من وهران، شلف، قسنطينة، تلمسان و سطيف حيث تم تبني الأسلوب اليوغسلافي في التسيير المعروف بالتسيير الذاتي بغرض جلب و إغراء الفلاحين في الأرياف، إلا أن هذا الأخير قد أخفق، ما أدى إلى تراجع في الإنتاج الزراعي واستقطاب عدد من الفلاحين في المؤسسات الاقتصادية مسيرة ذاتيا وتشجيع ظاهرة النزوح الريفي.

انتبهت الدولة خلال هذه المرحلة لأهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، حيث قامت بإنشاء المناطق الصناعية (Z.I) سنة 1965، وأسند تسيرها للصندوق الجزائري لتهيئة الإقليم la Caisse Algérienne d'Aménagement du Territoire حيث قامت هذه الهيئة بشراء الأراضي من أجل تهيئتها وتزويدها بمختلف الشبكات، ليتم دمج خلال هذه المرحلة ما يقرب عن 10000 هكتار*.

2. **مرحلة إعادة التوازن والتخطيط السوسيو اقتصادي (1967-1979):**

في هذه المرحلة، اتجه الاهتمام نحو إعادة التوازن الجهوي من خلال تطبيق نمط جديد من التنظيم الإداري

---

[1] سالم محمد،" المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، م.05، ع. 01، (2022)، ص.ص 429- 453.

* انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة وحشية ضد سكان الأرياف، كالتقتيل الجماعي والاعتقالات باعتبارهم اول من احتضن الثورة ،بالإضافة لطريقة حشد سكان هذه الارياف في محتشدات تحولت بعد الاستقلال الى قرى صغيرة توسعت ليصبح سكانها يميلون الى الحياة الحضرية اكثر من الحياة الريفية، كما أسهم ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي في إحداث التمايز بين الريف و المدينة؛ حيث أن الزيادة الطبيعية في الحقبة الاستعمارية للسكان اختلفت حسب السنين والمناطق ومعدلات المواليد باختلاف الهيكل الاجتماعي وتباين مستوى الحياة؛ ففي الفترة الممتدة بين 1830 و 1926 تنامى عدد سكان الحضر بحوالي 15 % و نتج ذلك عن توافد الأوروبيون الذين أصبحوا يمثلون 40% من سكان الحضر في الجزائر ، هذه الفترة شملت المدن الكبرى وضواحيها كقسنطينة و وهران و الجزائر العاصمة وعنابة, لاستقبالها التجهيزات المختلفة (إدارية، تجارية وعسكرية) واستقطبت الأشغال التي بادر الاستعمار بتنفيذها لفائدة سكان المدن. أما المدن الداخلية فلم يتم استغلالها إلا مل تعلق بمناطق الاستخراج المنجمي؛ بينما في الفترة الممتدة من إلى1926 1962 ارتفع معدل التحضر من 20% إلى 27% تزامنا مع الزيادة الديموغرافية البالغة 2 % مع تراجع نسبة الوفيات منذ سنة 1930، وتأزم المجتمع الريفي نتيجة تدهور الهياكل الريفية التي عجزت عن تحقيق تنمية متوازنة.

** تعتبر المناطق الصناعية وسيلة يتم استعمالها في تهيئة وتنظيم للمجال الإقليمي ، فبالإضافة أنها تشكل جزءا من النسيج العمراني ، تعد المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية ، ويشترط عادة لإنشاء منطقة صناعية تواجد على الأقل 05 وحدات صناعية قادرة على توفير 1000 منصب شغل ، ومساحة بـ 50 إلى 2000 هكتار ، وقد تم إنجاز معظم المناطق الصناعية خلال ما بين 1966 إلى 1977، ووصل عددها سنة 1990 إلى 120 منطقة صناعية .

بإقرار قانون البلدية لسنة 1967، والذي يخول بموجب أحكام المادة 156 منه للبلدية صلاحية إعداد وتحضير "مخطط التعمير الرئيسي" plan d'urbanisme directeur في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويكون وضع هذا المخطط تحت مسؤولية البلدية ذات التجمعات السكانية الكبرى، أما البلديات الأقل كثافة يسند لها صلاحية إعداد المخطط المؤقت PUP [1].

أما على الصعيد التنظيم الاقتصادي، تم اعتماد التخطيط المركزي؛ ومن أهم مخططاته الوطنية:

- **المخطط الوطني الانتقالي (1967-1969):** يهدف لتنمية المناطق الفقيرة واستهداف التوازن الجهوي بالتركيز على الصناعة (60% من الميزانية الكلية)[2].
- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** اعتمد هذا المخطط اللامركزية في سياسة التهيئة العمرانية، كما استهداف تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق من خلال مشروع الثورة الزراعية، وكذا الاستمرار في عملية إنشاء مناطق صناعية جديدة[3].
- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :** ركز المخطط على تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال دعم الاستثمار في الميدان الصناعي، الزراعي، والقطاع الهياكل القاعدية إلى جانب قطاع الخدمات، كما اهتم المخطط بالتنمية البيئية من خلال استصلاح الأراضي السهبية سنة 1975 ، و إقامة السد الأخضر .[4]

وعلى صعيد السياسة العمرانية تم إنشاء "مناطق سكنية حضرية جديدة" ZHUN ، في إطار سياسة إنتاج السكن المتعلق بالمجموعات الكبرى les grands ensembles ، إلا أن هذه السياسات اهتمت إنجاز أكبر عدد ممكن من السكنات دون التركيز على نوعية البناء و المعايير المعمارية والعمرانية الصحيحة.

كما عرفت هذه المرحلة صدور قانونين مهمين في المجال العمراني؛ قانون الاحتياطات العقارية الصادر بموجب الأمر رقم 74-2 المؤرخ في 20 فيفري 1974، المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح (البلديات والذي ساهم بشكل كبير في إنجاز المشاريع الكبرى ذات المنفعة العمومية والتحصيصات والمناطق السكنية الحضرية الجديدة القانون الصادر بموجب الأمر رقم 48-76 المؤرخ في 25 ماي 1976 والذي يحدد إجراءات نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن أدوات التعمير التي اعتمدت خلال هذه المرحلة لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية و التهيئة الحضرية مثل مخطط التنمية البلدي PCD، مخطط التحديث الحضري (PMU) [5]،المخطط

---

[1] جبري محمد، **" التأطير القانوني للتعمير في ولاية الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر02: كلية الحقوق)، ص.09.

[2] سنوسي، **مرجع سابق**، ص .26.

[3] رياض تومي "**أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية: مدينة الحروش نموذجا**"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، 2006)، ص.63.

[4] **المرجع نفسه**، ص.63.

[5] صدر مخطط التنمية البلدي (PCD) سنة 1974يهدف تطوير المرافق الاجتماعية وتنمية الزراعة و الصناعة على مستوى المحلي خصوصا بالمدن الداخلية، كما يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إعادة توزيع العائدات على السكان.

العمراني الموجه (PUD)[1] ، و المخطط العمراني المؤقت PUP، المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN)[2]، التحصيصات أو التجزئة[3]، مناطق التهيئة المجهزة و المناطق الصناعية[4].

3. بداية الاهتمام بالتهيئة الإقليمية (1978-1988):

تم الاعتماد على أسلوب المخططات الخماسية، لمواجهة مشكلة قصر مدة المخططات الثلاثية والرباعية، والتي حالت دون استكمال مشاريعها المبرمجة، وفي ظل هذا السياق ظهر المخطط الخماسي (1980-1984) الذي تضمن على نفس الأهداف وأبعاد المخططات السابقة.

مخطط التحديث الحضري (PMU) هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبرى ومتوسطة الحجم بغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية من طرق و أرصفة، المساحات الخضراء، والمنتزهات والحدائق وغيرها. وقد شمل هذاالمخطط 33 مدينة ، غير أنه ترتب عنه ظاهرة النمو السريع و الإسغلال المفرط للمجال الحضري، ما أدى إلى الاستغناء عن مخطط التحديث الحضري بعد مدة زمنية بسيطة. ينظر إلى:

مدور يحي، **"التعمير و آليات الإستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة"**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، 2012)، ص.19.

[1] يرجع تطبيق المخطط العمراني الموجه (PUD) إلى الحقبة الإستعمارية بموجب المرسوم رقم 5-1463 المؤرخ في 31/12/1958 وبعد فشل مخطط التنمية البلدي و مخطط التحديث الحضري، لجأت إليه الجزائر بموجب الأمر رقم 73/29 المؤرخ في 08/07/1973 المتعلق بتأسيس المخطط العمراني الموجه ، والمنشور الوزاري رقم /1181 PU/ 2174 المؤرخة في 16/10/1974 ، ويعرف المخطط العمراني الموجه بأنه أداة سياسة التنمية و التهيئة الحضرية عبر مجالي الفيزيائي و الاجتماعي ،كما هو أداة قانونية لتنظيم المجال الذي من خلاله يتم رسم حدود العمرانية للمدن الكبرى والمتوسطة وتوضح مجالات توسعها العمراني و تحدد استخدامات أراضيها مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني (سكن ، مرافق ، هياكل أساسية، مساحات الخضراء، تجهيزات ومنشأة قاعدية... إلخ) في مدة زمنية من 10 إلى 15سنة. وقد لعب المخطط العمراني الموجه خلال هذه المرحلة في تحقيق التنمية وتهيئة الحضرية المدن الجزائرية

[2] نتيجة للصعوبات التي لقيها المخطط الوطني الموجه بدأ التفكير بتفعيل أداة جديدة وعملية في مجال السكن، حيث تم إنشاء بموجب المنشور رقم 355/75 المؤرخة في 19/02/1975 المناطق السكنية الحضرية الجديدة بهدف استدراك التأخر في مجال السكن الحضري والتحكم في النسيج العمراني وتلبية الحاجيات المتزايدة في مجال السكن ، وقد اقتضت النصوص القانونية في هذا المجال إنشاء هذا النوع من المناطق بصفة اختيارية عندما تكون طاقة المشروع تستوعب كحد أدنى 400 سكن و أقل من 1000 سكن كحد أقصى ، أما المناطق المخصص لها من 1000 سكن فما فوق فتنجز بصفة إجبارية ، وقد استفادت العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة من هذه السياسة العمرانية ، حيث قدر عدد الوحدات المنجزة إلى غاية 1990 بـ 257 منطقة السكنية الحضرية الجديدة داخل 180 تجمعات السكنية ، وتم تهيئة 23.000 هكتار ذات قدرة استيعابية 670.000 مسكن بمختلف تجهيزاتها و مرافقها.

والملاحظ أن المناطق السكنية الحضرية الجديدة تتميز بـإنجاز سكنات جماعية على النمط العمودي (عمارات)، وقد أدى إلى التغلب على بعض الصعوبات في مجال السكن، إلا أنها أخفقت في مجالات عديدة كعدم توفير الهياكل الضرورية والأجهزة اللازمة للسكان، غياب دور البلديات في مجال التسيير، نقص فادح في مجال التهيئة، عدم تحويل الأراضي.

[3] التجزئة هي أداة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني فهي خلافا للمناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) تتمتع بالتوسيع الأفقي، وقد تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 82-02 المؤرخ في 26/02/1982 المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة .وتتحقق هذه العملية من خلال قيام البلدية عبر وكالتها العقارية في إطار دراسة مسبقة بتهيئة المجال و توفير الهياكل القاعدية (الماء، قنوات الصرف الصحي، الغاز ، الكهرباء... إلخ) ، على أن يتولى المستفيد شراء القطعة الأرضية المهيئة في إطار دفتر الشروط و رخصة البناء مسلمة من قبل مديرية التعمير.

في هذه المرحلة بدأ التفكير في استخدام أدوات تعمير جديدة أفضت تغييرات على المستوى:

- الهيكلي: من خلال إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1980، والمركز الوطني للدراسات والبحث العمراني، وفقا للمرسوم 80/276 المؤرخ في 12/11/1980، والوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (A.N.A.T) التي أسندت لها مهمة إعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، كما صدر سنة 1981 قانونين يعدلان ويتممان قانوني البلدية والولاية، كرسا أدوات جديدة للتهيئة العمرانية تتمثل في كل من المخطط الولائي للتهيئة (PAW) والمخطط البلدي للتهيئة (PAC).
- النصوص القانونية المنظمة للتهيئة والتعمير: تجسد من خلال صدور قانون رقم 87/03 المؤرخ في 17/01/1987 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي نص على أداتين جديدتين هما: المخطط الوطني للتهيئة الإقليم SNAT، المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT، المخطط الولائي للتهيئة PAW.

ورغم الإصلاحات التي أدخلت خلال هذه المرحلة إلا أن سياسة التهيئة العمرانية عرفت صعوبات تتمثل في:

- خضوع التخطيط العمراني لقرارات الإدارة المركزية؛
- عدم استقرار السلطة الإدارية الوصية من وزارة التخطيط إلى وزارة الإسكان وغيرها؛
- الاهتمام بالبعد القطاعي على حساب البعد المحلي والمجالي، مما أدى إلى التركيز على تحقيق الأهداف القصيرة، وإهمال البعيدة ذات صلة بالتنمية المستدامة؛
- غياب التشاور حول الشأن العام محليا.

4. **مرحلة التسعينات:**

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أزمة اقتصادية لانخفاض سعر البترول، أدت إلى وقوع اضطرابات مست المجتمع الجزائري وأمنه، و المعروفة بأحداث أكتوبر 1988؛ دفعت هذه الأحداث إلى تخلي الدولة عن سياسة التهيئة العمرانية ذات المبادئ الاشتراكية و التفكير في الاتجاه نحو الاقتصاد الحر؛ ساهمت الوضعية الجديدة في إدخال إصلاحات سياسية و اقتصادية عميقة تتماشى ودستور 1989 الجديد، الذي كرس نظام الاقتصاد الحر و عزز فكرة الحرية و حقوق الأفراد، و التي من ضمنها حق الملكية الفردية، حيث أدخلت عدة إصلاحات على المنظومة القانونية تماشيا مع الدستور الجديد مست ميدان التهيئة و التعمير، منها قانون رقم 90/29 المتعلق بالتهيئة و التعمير المعدل والمتمم و وقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

وعليه، نستنتج من النصوص أن أدوات التهيئة والتعمير تخضع للتراتبية ولمبدأ التدرج حسب مستويات التخطيط كما يوضحه الشكل رقم (07):

شكل رقم (07): أدوات التهيئة والتعمير حسب مستويات التخطيط

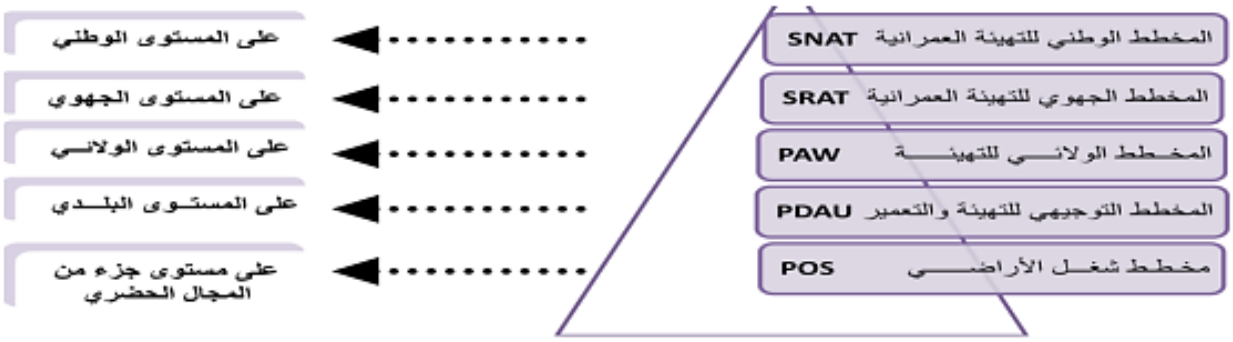

المصدر: سالم محمد، "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م.05، ع.01 (2022)، ص.ص 429 – 453.

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .. قراءة في فكرة المدن الجديدة

تم استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بموجب المادتين 07 و08 من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12/01/2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة [1]، وقد عرفته المادة 07 من ذات القانون على أنه مخطط " **يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة** " ، وعلى هذا الأساس فإن المخطط هو عبار عن فعل تبرز بموجبه الدولة عن مشروعها لتهيئة الإقليم ضمن استراتيجية عامة تمتد لمدة 20 سنة لضمان التوازن و إنصاف وجاذبية ترابها الوطني وإرساء دعائم الوحدة الوطنية وكذا تحقيق الأهداف التنموية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و أمنية)، بما تستجيب لمتطلبات السيادة الوطنية و الدفاع عن الإقليم [2]، غير أن المخطط لا يتضمن إجابات وحلول للقضايا المحلية ، إنما يعتني بالانشغالات الكبرى ذات المنفعة العامة و البعد الوطنيين.

يتم إعداد المخطط الوطني من طرف الدولة بناء على مبدأ التشاور بهدف ضمان مشاركة جميع الفاعلين في مجال تهيئة الإقليم [3]، ويصدر عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ، على أن يكون موضوع تقييمات دورية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، رقم 77 والمؤرخة في 15 ديسمبر ص. 20.

[2] كما يمكن تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بأنه ذلك المخطط الذي يمتد تطبيقه على مستوى كامل التراب الوطني ، و الذي تبادر به الدولة لتنظيم توزيع الأنشطة و السكان عبر التراب الوطني بهدف ضمان التوزيع العادل للثروات وخاصة بالنسبة للمناطق الجنوبية و المناطق الحدودية من خلال تحديد البنى التحتية الكبرى الثقافية و الإقتصادية . راجع:

Nadjai Fatiha, "LES INSTRUMENTS D'URBANISME ENTRE PROPRIETAIRE FONCIER ET APPLICATION – CAS D'ETUDE : LA VILLE DE BATNA" ,magister (université de mohamed khider , biskra :faculté des sciences et de technologie, , 2013),p.48.

Nedjai, Fatiha.pdf (univ-biskra.dz)

[3] حسب مداخلة وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة أثناء مناقشة مشروع قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة 2010؛ صرح بأنه تم

وتحيين كل خمس سنوات؛ يهدف هذا الأخير، وطبقا لأحكام المادة 09 من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى[1]:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني، خاصة ما تعلق بتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل التراب الوطني؛
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني، ودعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم؛
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة؛
- حماية الثراث الإيكولوجي الوطني وتنميته، وحماية الثراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه؛
- تماسك الإختيارات مع المشاريع التكاملية الجهوية.

ولتجسيد هذه الأهداف فقد نصت المادة 21 من ذات القانون على إنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يسهر على متابعة تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من خلال اقتراح التقييم والتحديث الدوري للمخطط والمساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية، وكذلك تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة أمام البرلمان بغرفتيه[2].

مكونات المخطط[3]:

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ وثيقة قانونية توجيهية تقوم على مجموعة من المبادئ الكبرى كخيار تنموي للمناطق كالموجودة بالهضاب العليا والجنوب، ومقترحات تشمل تجسيد جملة من الورشات لإنشاء السدود، محطات تحلية المياه وغيرها؛ والتي تندرج تحت إطار تفعيل المخطط على برامج عمل محددة ودقيقة. يتضمن "SNAT " المحاور التالية:

1. **التشخيص:**

عملية توجز التشخيص الإقليمي في وثيقة موضوعية، تلم بوضعية القطاعات ومناطق الجزائر، إذ تعتبر نقطة انطلاق تقود إلى إعداد مشروع" SNAT 2030 " ؛ إلا أن هذا الجهد يستوجب تثمينه بالتكامل مع لجنة متابعة بين القطاعات، قصد الوقوف عند الاختلالات الإقليمية وواقعية حالتها باستخدام قائمة من

اعتماد المخطط من قبل الحكومة بعد تشاور ونقاش وطني منظم في شكل ملتقيات علمية، ضمت أكثر من 100 ألف مشارك من مختلف مناطق البلاد طيلة خمس سنوات شمل كل أرجاء الوطن، وعلى هذا الأساس يتخذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مشروع مجتمعي يقوم على نظرة مستقبلية طيلة عشرين سنة أي على مدار جيل واحد. راجع: مناقشات المجلس الشعبي الوطني حول مشروع قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، المجلس الشعبي الوطني، 26 ماي 2010، السنة الثالثة ، رقم 151، ص 18 و 20.

[1] سالم، **مرجع سابق**، ص. 440.

[2] **المرجع نفسه**، ص.441.

3 وفاء بشاينية، **استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص.93.

المؤشرات السوسيواقتصادية للتنمية .

2. **السيناريوهات:**

اقترحت أربع (04) سيناريوهات مختلفة.

إن إعداد أي السيناريو مرتبط بالسياسات التي سيتم تنفيذها بصفة فعلية، وقصد جعل مختلف السيناريوهات أكثر وضوحا، تقدم بطريقة متباينة. وبالرغم من واقعيتها، فإن أي منها لن يكون وحده، صورة للإقليم الوطني. فالسيناريو المرغوب فيه، يؤلف ما بين كل العوامل الملائمة في السيناريوهات الأربعة .

بالعمل على التوفيق عبر توليفة منسجمة بين مطلبين لتهيئة الإقليم :

- إعادة التوازن بين التركيبات الرئيسية للإقليم؛
- تكييف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر؛

فقيمة هذه التوليفة تتمثل في قدرتها على حفظ الانسجام الداخلي، وتحديد الأولويات والمستويات وبعث التنسيق[1].

السيناريو الأول "التوازن الإرادي":

يهدف إلى تصور تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب، تسمح بكبح تطور الساحل من حيث السكان والقواعد الإنتاجية: ويتعين من خلال ذلك، تواجد % 55 من السكان في الشمال و توزع % 45 منهم على الهضاب العليا والجنوب[2]؛ يتحقق ذلك عن طريق تعزيز القاعدة الإنتاجية بهذه الأخيرة، حتى تكون قادرة على تلبية حاجيات السكان الجدد، مع تحديث أدوات التدخل الحكومية كهدف أول من بين سلة الأهداف المسطرة ألا وهو ترسيخ مبادئ التنمية المحلية والإقليمية، كل هذا في ظل تطوير وتكييف النصوص القانونية وبعث التحولات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية الجادة.

السيناريو الثاني "ديناميكية التوازن":

إن الرؤية الحيوية للتوازن تندرج ضمن خيار الهضاب العليا المتمثل في تثمين مزدوج للإقليم، إنشاء أقطاب للتوازن تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي من جهة أخرى ؛ لا تقتصر هذه النظرة على إعادة التوازن بين الساحل والداخل، بل تشمل أيضا التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم، وتعد مراعاة سقف طاقة الاستقبال والتحمل للشريط الساحلي فكرة تفرض نفسها؛ فإن الهضاب العليا ستستفيد من 4.450.000 ساكن إضافي في عشرين سنة، مما يترتب عنه تسجيل طلب يقارب 9.599.999 منصب عمل، وفي الجنوب سيؤدي هذا السيناريو المحتمل إلى زيادة 9.159.999 ساكن إضافي، ويخلق في حدود 40.000 طلب منصب عمل[3].

لا يكمن الخلل في حدود التجزئة الإقليمية وإنما في ضمور ملئ الدور وتأدية الوظيفة من:

- العمل في منظور التهيئة المستدامة؛

---

[1] -MATET, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004, p.103.

[2] الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية** ، العدد61، 21 أكتوبر، 2010، ص.24.

[3] **المرجع نفسه**، ص.28.

- إعادة هيكلة الشبكة الحضرية الساحلية مع تشييد التجهيز الفاعل؛
- تشديد الاهتمام بالمناطق الجبلية، الداخلية والجنوبية؛
- الاستناد على خيار المدن الجديدة خاصة بالهضاب العليا والجنوب وتأهيل مدن الشمال؛
- دمج العلاقات بين الريف والحضر؛
- خلق الإقليم التكافلي من خلال ضمان تشابكه، توزيع التنمية وتجسيد مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

السيناريو الثالث "الإقليم التنافسي":

من خلاله يعاد تشكيل التراب الوطني بإعطاء كل الفرص لاقتصاد السوق، وفي انتظار ذلك تضمن الدولة عملية الانتقال بخلق شروط اقتصاد متنوع ومستقل قبل الانتقال الى وظائفها في ميدان الضبط وتحتفظ بمسؤولية سياسة التهيئة ومرافقة قوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب .

تستهدف سياسة تهيئة الإقليم المحدودة والموجهة لتعزيز الأقطاب الأكثر حركية من أجل دعم تحولها الفعال مع ضمان التضامن الإقليمي قصد تفادي الآثار السلبية للاختلالات الإقليمية على النمو العام، في حين يتم تعزيز الجهاز التشريعي، مع ترك المدن الكبرى تجهز نفسها بوسائل التخطيط والتدخل، كما يتم تدعيم القطاع الخاص قصد الاستجابة للاستثمارات العمومية.

السيناريو الرابع " الإقليم المتناثر":

يحدد هذا السيناريو "عددا من الاتجاهات السلبية ويربط بينها، يرسم صورة عن الإقليم تكشف الجوانب الأكثر عمقا للفوضى الإقليمية" [1].أي أن الحركية الإقليمية تخضع لدافع عفوي غير متحكم به، وهذا ما يؤكد غياب استراتيجيات التهيئة مما أدى إلى اضطراب تنظيم الإقليم وظهور الفوارق المكانية، اجتماعية واقتصادية حيث تبرز باستفراد الاستقطاب في الشمال وشبه خمول بالمناطق الأخرى مع نمو بعض الحواضر أمام ضعف الاقتصاد الريفي. كما نسجل سيطرة القطاع العام ومحدودية المساهمة الخاصة الأمر الذي عطل إحداث التحول والانفتاح على العالم الخارجي لترقية درجة التنافسية والجاذبية.

السيناريو المقبول "التوازن الإقليمي والتنافسية":

يتمثل الهدف المقصود على المدى البعيد في التوفيق المنسجم بين مطلبين لتهيئة الإقليم :

إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني، وتكييف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

وحتى لا يهمش أي إقليم جزائري، سيتم تطبيق سياسة اقتصادية جديدة على المستوى الجهوي تقوم على ثلاثة محاور :

- تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية وتحضيرها آفاق العشرين سنة القادمة؛
- توزيع النمو من خلال ربط الأقاليم في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية والمخطط الوطني؛

[1] الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، العدد61، 21 أكتوبر، 2010، ص.32.

- التنمية الذاتية بمعنى تنمية الإقليم انطلاقا من موارده الخاصة.

وعليه، هذا السيناريو يطمح للتنمية الاقتصادية ،البيئية والبشرية؛خلق اقليم تكافلي من خلال ضمان تشابكه، وتوزيع التنمية وتجسيد مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

3. **الرهانات:**

يركز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على عرض مجموعة من الرهانات تمثل هدف أسمى لهذا الأخير، يمكن الاعتماد عليها لاحقا في تنفيذه؛ ومن أجل تحديد هذه الرهانات اعتمد على تحليل العناصر التالية:

الإيجابيات؛ النقائص؛ الفرص؛ التهديدات، اشتراكا مع عوامل مستقبلية .

وعليه يمكن أن نعد (06) رهانات رئيسية:

استعادة الإقليم؛ تكييف النظام العمراني مع متطلبات المستقبل؛ التنافسية الإقليمية؛ العدالة الإقليمية؛ الاستدامة الإقليمية والحوكمة الإقليمية.

4. **الخطوط التوجيهية وبرامج العمل:**

فصلت إلى أربع (04) خطوط توجيهية وعشرين (20) برنامج عمل . كما هو موضح في الشكل رقم(08) والجدول رقم (04)

شكل رقم(08): الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

Source : Nadjai Fatiha, "LES INSTRUMENTS D'URBANISME ENTRE PROPRIETAIRE FONCIER ET APPLICATION – CAS D'ETUDE : LA VILLE DE BATNA" ,magister (université de mohamed khider , biskra :faculté des sciences et de technologie, , 2013) ,p.48.

الجدول رقم (04):الخطوط التوجيهية وبرامج العمل الإقليمية

خطوط توجيهية	برامج العمل الإقليمي
1. نحو إقليم مستدام	* ب.ع.إ 1: ديمومة المورد المائي * ب.ع.إ2: المحافظة على التربة ومحاربة التصحر. * ب.ع.إ3: الأنظمة البيئية. * ب.ع.إ4: المخاطر الكبرى * ب.ع.إ5: التراث الثقافي
2. خلق ديناميات لإعادة التوازن الإقليمي	* ب.ع.إ6: كبح التسحل وتوازن الساحل * ب.ع.إ7: خيار الهضاب العليا * ب.ع.إ8: خيار تنمية الجنوب * ب.ع.إ9: إعادة تموقع الأنشطة واللاتمركز الإداري * ب.ع.إ10: نظام حضري متسلسل و متمفصل
3. خلق شروط جاذبية وتنافسية للأقاليم	* ب.ع.إ11: تحديث وربط هياكل الأشغال العمومية، النقل، اللوجيستية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. * ب.ع.إ12: تأهيل وعصرنة المدن الكبرى الأربع:الجزائر، وهران ، قسنطينة وعنابة * ب.ع.إ13: أقطاب الجاذبية و المناطق المندمجة للتنمية الصناعية. * ب.ع.إ14: الفضاءات للبرمجة الإقليمية * ب.ع.إ15: التنمية المحلية * ب.ع.إ16: انفتاح الأقاليم على الخارج * ب.ع.إ17: المغرب العربي.
4. تحقيق الإنصاف الإقليمي.	* ب.ع.إ18: التجديد الحضري وسياسة المدينة * ب.ع.إ19: التجديد الريفي * ب.ع.إ20: استدراك وإعادة تأهيل المناطق ذات عوائق.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر، 2010، ص.103.

5. **استراتيجية التنفيذ:**

ركزت على تحديد مراحل التنفيذ والتوجهات، اعتماد مجموعة من الأدوات للتنفيذ، تحديد دور المتدخلين والفاعلين في هذه العملية، تحديد المؤسسات الإدارية الإقليمية المكلفة بهذا المهام، رسم العلاقة الإقليمية المبنية على التشاور المشاركة والشراكة[1].

6. **أجيال وأطواق المدن الجديدة:**

مدن الجيل الأول: ملتقى سنة 2000:

[1] بشاينية، مرجع سابق، ص.93.

لا تستطيع الموارد المالية و لا طاقات الإنجاز مواجهة متطلبات تحقيق وتجسيد جميع مشاريع المدن الجديدة الضرورية خلال الفترة الانتقالية إلى اقتصاد السوق.

فالسياسة الإرادية المتزنة التي يجب أن يستبغ بها مسعانا في مجال إنشاء المدن الجديدة تحتم علينا منح الأولوية للجيل الأول من تلك المدن أي:

الطوق الأول الذي يحيط بالنظام العمراني التابع لمدينة الجزائر و ضواحيها، عن طريق إنشاء مدن جديدة تنبني على ما هو موجود بالفعل "المعالمة" أو تطعم على مواقع موجودة تطور و توسع(بوينان، العفرون، الناصرية).

الطوق الثالث بفضل إنشاء أو الإنطلاق في إنشاء مدينة بوغزول الجديدة الواقعة في الجزء الأوسط من الهضاب العليا.

أطواق المدن الجديدة :

في إطار إنجاز هذه المدن الجديدة يعاين تقسيم وتنظيم التراب الوطني حسب مستويين، ويبين أن هذه الأطواق تحدد حسب القرب والبعد عن الجزائر العاصمة:

المستوى الأول :

الطوق الأول:

حول المساحة المحيطة بالجزائر العاصمة (ولايات: الجزائر، تيبازة، بومرداس والبليدة).

الطوق الثاني:

ولايات الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية .

والهدف المنشود من فكرة "المدن الجديدة" ضمن الطوقين: الأول والثاني يتمثل في توجيه النمو العمراني للجزائر العاصمة - على المدى القريب- و"تسيير الإنجازات التي بدئ فيها "بتوجيهها، من حيث المساحة، بهدف سبق إمتداد المناطق العمرانية المحيطة بالمدن الكبرى، وتحضير الشروط التنظيمية الأكثر ملائمة لنموها على المدى البعيد.

المستوى الثاني :

الطوق الثالث: تم الأخذ بإثني عشر (12) موقعا في الهضاب العليا. والمهمة الأساسية الموكلة إلى هذه المشاريع المهيكلة تتمثل في توزيع نمو هذه الجهة وبالتالي الموازنة في توطين السكان الحضريين حول محاور التنمية المفضلة بالشرق والغرب والشمال والجنوب .والمدن الجديدة التي تم الأخذ بها هي:

السهول العليا الشرقية: نقرين، بئر العاتر وبوخضرة (ولاية تبسة).

السهول العليا الغربية: العريشة (ولاية تلمسان)، رجام دموش (ولاية سيدي بلعباس)،ممكن بن عمار وخرف الله(ولاية سعيدة) وعين الذهب وقصر الشلالة (والية تيبازة).

السهول العليا الوسطى: بوغزول (ولاية المدية - الجلفة).

الطوق الرابع: تشمل المدن الجديدة للطوق الرابع مجموع التراب الصحراوي بالقطر، إن فكرة تحديد أماكن المدن الجديدة التالية قد حظيت بالموافقة:

-وادي بليل (ولاية الأغواط) التي ترتكز وظيفتها الاقتصادية على موارد المحروقات.

- المنصورة (ولاية غرداية) المصممة كي تكون عقدة أساسية ضمن بناء الجهة.

- وادي ناشو ومتليلي الجديدة (ولاية غرداية).

- عين الحجاج وحاسي خنيق (عين صالح ولاية تمنغاست) التي تمتاز بطابعها السياحي .

- عين إكر (عين امقل) موقع سياحي ومنجمي.

-لاوني، موقع منجمي يقع ما بين تامنغست وعين قزام.

-عين قزام، موقع حدودي ملائم لنمو الخدمات والزراعة[1].

[1] بشاينية، **مرجع سابق**، ص.137،138.

الفصل الثالث

المدينة الجديدة سيدي عبد الله بين التصور والتجسيد

وُلد مشروع مدينة سيدي عبد الله منذ أكثر من عشرين عاًما. في ذلك الوقت، عُهد به إلى المهندس المعماري السويسري البارز جان جاك دولوز، الذي عاش في الجزائر العاصمة منذ الخمسينيات وتوفي في عام 2009. والذي تخيل مدينة مختلطة، على نطاق صغير. ولكن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عُهد بالملف إلى مكتب دراسات وتصميم كوري جنوبي فاز بالعديد من العقود الكبيرة للمدن الجديدة. ليختفى مشروع جان جاك دولوز[1]، بأبعاده الدقيقة، وفكرته في إنشاء بلدة كبيرة، بين المدينة والقرية ويُستبدل بتصميم مدينة كبيرة على الطراز الأمريكي، بسكنات فردية تتخللها المساحات الخضراء والأنهار، تربط بين شمال المدينة ذو التمركز العالي للساكنة وجنوبها الموجه نحو السياحة الطبيعية ومراكز الترفيه. لتتطور وظيفة مدينة سيدي عبد الله ويُضاف لها مسألة جعلها قطًبا علمًيا، موجًها للطبقة الوسطى العليا، للعمال ذوي الياقات البيضاء. لكن بعد عدة سنوات من الخلاف بين وزارتي التخطيط والإسكان خاصة ما تعلق بتداخل الصلاحيات وتوافر الوعاء العقاري، حدث تغيير جديد في الاتجاه؛ لينتهي الأمر بالسيد عبد المجيد تبون، وزير الإسكان آنذاك، بالحصول على سلطة المدن الجديدة. ويتحول إلى مشروع سكني كبير.

[1] Charlotte Bozonnet, **"La ville nouvelle de Sidi Abdellah, concentré des maux algériens "**, le monde , Publié le 26 décembre 2017 à 06h43, mis à jour le 26 décembre 2017 .
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/12/26/la-ville-nouvelle-de-sidi-abdellah-concentre-des-maux-algeriens_5234397_3212.html (01/03/2023)

المبحث الاول: الإطار القانوني والعملي للمدن الجديدة سيدي عبد الله

تبعد المدينة الجديدة سيدي عبد الله عن الجزائر العاصمة بحوالي 25 كم، أي تشغل حيزا حضريا بالجنوب الغربي من هذا المجال المتروبولي، يغطي مساحة 7000 هكتار؛ حدودها الشمالية بلدية سويدانية أما الشرقية فبلدية الدويرة، في الجنوب نجد بلدية بن خليل أما غربا فبلدية زرالدة. تضم بلديتي المعالمة والرحمانية بشكل كلي أما بلديات السويدانية، الدويرة وزرالدة بشكل جزئي. كما هو موضح في الخريطة رقم (02) أسفله.

خريطة (02): محيط المدينة الجديدة سيدي عبد الله

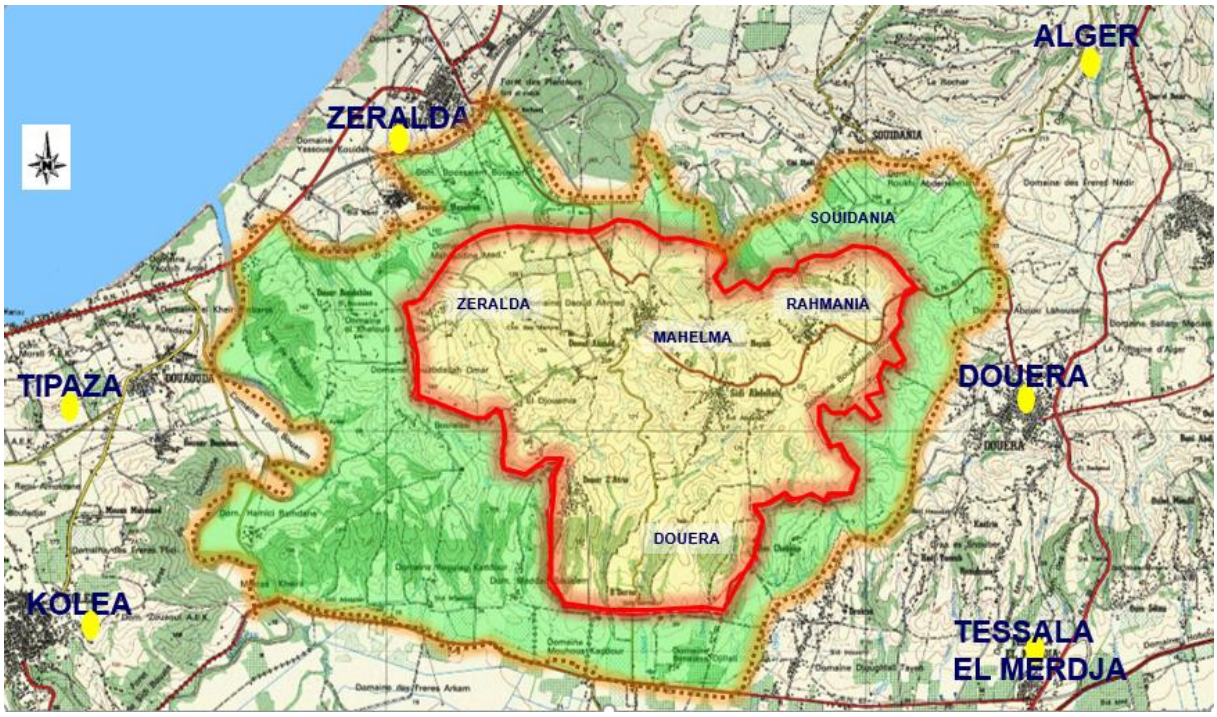

المصدر: هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله vnsa

المطلب الاول: المدينة الجديدة سيدي عبد الله بين التخطيط ومتطلبات الإنجاز

الجدول رقم(05): توزيع إقليم المدينة الجديدة سيدي عبد الله حسب البلديات

البلدية	المعالمة	الرحمانية	زرالدة	دويرة	سويدانية	المجموع
المساحة(هكتار)	1716.4	541.5	464.2	276.5	1.4	3000.0
النسبة(%)	57.21	18.05	15.47	9.22	0.05	100.00

المصدر: master plan

وفقا للخطة الأولية، امتدت مدينة سيدي عبد الله الجديدة على محيط قابل للتوسع العمراني يبلغ 3000 هكتار، كما هو موضح في الجدول رقم (04) أعلاه، ومحيط حماية بـ 4000 هكتار، تم تخصيص مساحة 100 هكتار منه لحديقة تكنولوجية. ووفر مركز حضري يضم 30.000 وحدة سكنية، 4 مناطق نشاط، معدات مرافقة وحديقة حضرية بمساحة 150 هكتار، تهدف إلى المشاركة في تفعيل ديناميكية الأداء العام للعاصمة.

المداخل الرئيسية لمحيط المدينة الجديدة والموضحة في الخريطة رقم (03) أدناه، متواجدة بشكل رئيسي في الجانب الشمالي، مع مدخل مزدوج عالي السعة في الشمال الشرقي، يجمع بين الطريق الدائري والطريق الرئيسي، مما يعزز انفتاح الرحمانية في المقام الأول، حيث سيتم تحويل الطريق الوطني (63) في الجزء الشرقي منه إلى "Avenue Magistrale" ، والذي يعد المحور الرئيسي للمدينة الجديدة.

تم تحديد محيط المدينة الجديدة شمالا بمحمية الصيد، والشمال الشرقي عبر سد دويرة، أما من جهة الغرب عبر واد مازافران ومن الجنوب بواسطة الطريق الوطني رقم (67).

خريطة رقم(03): المداخل الرئيسية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله

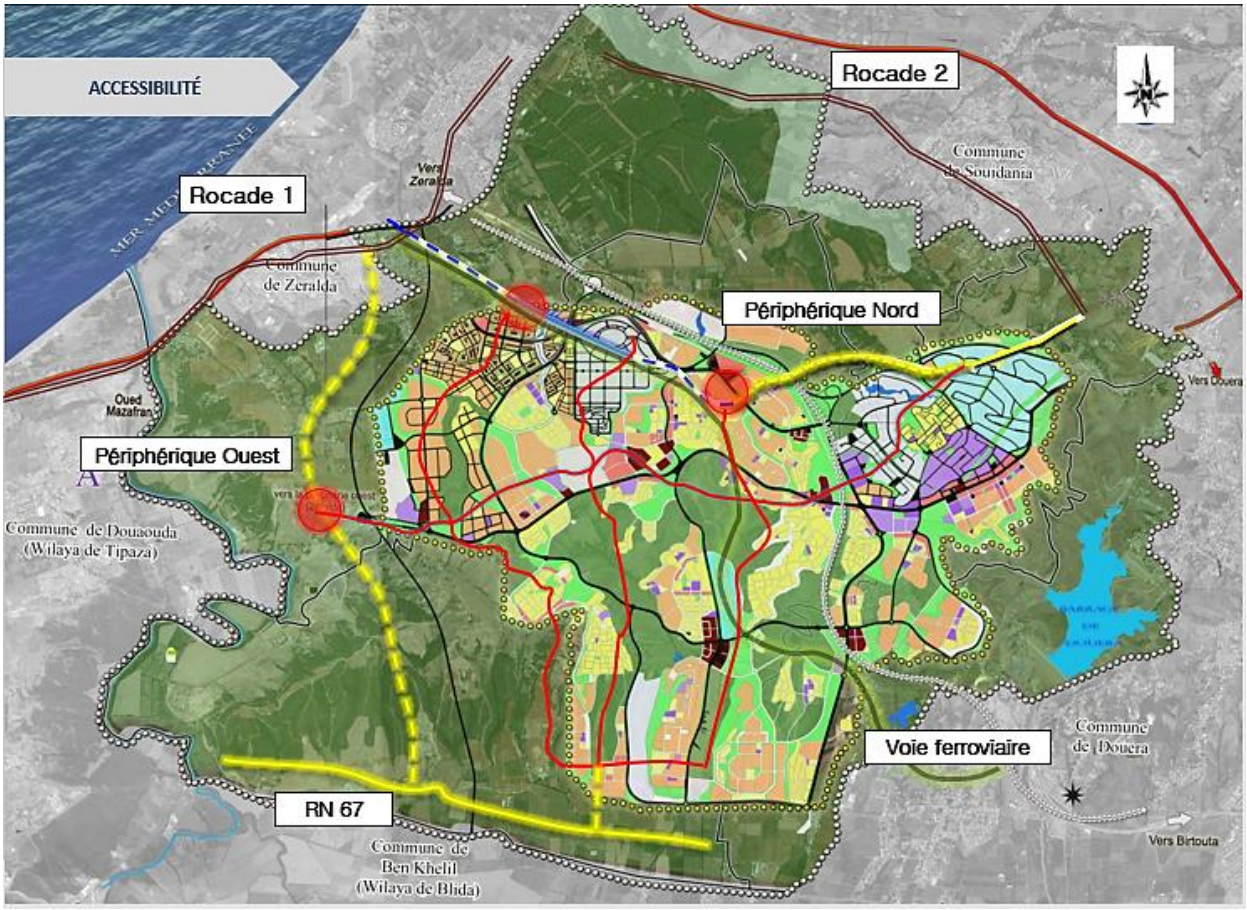

المصدر: هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله vnsa

يتعلق إنجاز المدينة الجديدة بتحديد الإطار القانوني المنظم لسير العملية وكذا توفير الوعاء العقاري وصولا لتنفيذ العمليات.

بالاعتماد على الملاحق(1،2،3):

1. **القواعد القانونية المؤسسة للمدينة:**

القوانين

- القانون 02-08 المؤرخ في 8 ماي 2002 ، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة .
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون 10-02 المؤرخ 29 جوان 2010، المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007، المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها، ولا سيما المادة 31 .
- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

المراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 04-275 الصادر في 5 سبتمبر 2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-76 الصادر في 16 فيفري 2011 ، الذي يحدد الشروط والأحكام لبدء إعتماد مخطط تهيئة المدينة الجديدة .
- المرسوم التنفيذي رقم 14-86 الصادر في 9 فيفري 2014، المعدل للمرسوم التنفيذي 11-76 المؤرخ في 16 فيفري 2011 والمتعلق بشروط وطرق بدء اعتماد مخطط تهيئة المدينة الجديدة.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-215 الصادر في 11 أوت 2016، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-275 الصادر في 05 سبتمبر 2004 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله .
- المرسوم التنفيذي رقم 16-216 الصادر في11 أوت 2016 ، بشأن المصادقة على مخطط تهيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-319 الصادر في 05 ديسمبر 2016، المتضمن الموافقة على المخطط العام للتنمية والتخطيط العمراني للجزائر العاصمة.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-297 الصادر في 12 أكتوبر 2020 ،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-233 الصادر في 04جويلية 2006، المتعلق بإعلان الاستخدام العام للعملية المتصلة بإنجاز بعض الأعمال. معدات وهياكل أساسية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

2. الوعاء العقاري وتنفيذ العمليات:

نصت المادة 11 من القانون 02-08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها. أنه" تتولى الدولة تكوين كل أو جزء من المحافظة العقارية التي تتخذ وعاء لإقامة كل مدينة، من أموال عمومية وتتنازل عنها لهيئة المدينة الجديدة".

يعتبر تكوين الوعاء العقاري أهم الخطوات العملية في إنجاز مشروع المدن الجديدة، إذ أوجد المشرع آليات من أجل تكوين الحافظة العقارية المؤهلة لاحتضان هكذا مشاريع، لتأتي عملية إنجاز المدينة الجديدة بعد عمليتي التخطيط وتسوية الوضعية العقارية.

في هذه المرحلة أي مرحلة الإنجاز، تتداخل المهام والصلاحيات وتتعدد العمليات، لكن الغرض واحد، تحقيق إنشاء مشروع متكامل يساهم في تحقيق تنمية مأمولة من خلال إنجاز المدينة الجديدة.

وقد جاء في نص المادة 16 من القانون 02-08، السابق الذكر، أنه:" تتخذ الدولة جميع تدابير التشجيع والدعم والمساعدة اللازمة من أجل إنجاز المدن الجديدة".

الأمر الذي يبين أهمية مشاريع المدن الجديدة لدى الدولة ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية المحلية والوطنية، إذا ما تم إنجازها بالصورة المثلى.

نصت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 11-76 المؤرخ في 16فيفيري 2011، والذي يحدد شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده، على أنه:" يحدد مخطط تهيئة المدينة الجديدة ما يأتي:

- حدود محيط التعمير والتهيئة ومحيط حماية المدينة الجديدة؛
- المخطط العام للمدينة وشروط البناء والكثافة العامة؛
- العراقيل والمرتفعات وتدابير الوقاية من الأخطار الكبرى؛
- التخصيص العام للأراضي وذلك بالعلاقة مع برنامج المدينة الجديدة المعنية؛
- نظام تعمير الأحياء؛

- تموقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية وبرامج السكن والخدمات والنشاطات؛
- مخطط الشبكات الأولية والثانوية، جلب الماء الشروب والتطهير، الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- الأشغال ذات المنفعة العامة؛
- نظام النقل؛
- نظام تسيير النفايات؛
- برنامج العمل العقاري؛
- برنامج التجهيزات الجامعية والأشغال العمومية حسب القطاع؛
- المواصفات المطبقة على محيط الحماية.

إذ يعد هذا المخطط بمثابة أداة تخطيط مجالي و حضري، جمعت بين مشتملات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (P.D.A.E)، و مخطط شغل الأراضي (P.O.S) و هي ميزة إيجابية فعلا، إذا ما حقيقة طبق مخطط تهيئة المدينة الجديدة ما يظهره النص 03 أعلاه[1].

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتسيير المدينة الجديدة سيدي عبد الله

إن تسيير المدينة الجديدة يخضع لمرحلتين:

5. مرحلة ما قبل التسليم: وهي مرحلة تهيئة وتحضير الظروف المتعلقة بإنجاز مشروع المدينة الجديدة، تخضع في تسييرها لهيئة المدينة الجديدة وفقا لنص المادة 07 من القانون 02-08.
6. مرحلة تسليم المشروع: أي بعد الانتهاء من إنجاز الهياكل المحددة في مخطط تهيئة المدينة الجديدة، يتم التسليم إلى الإدارات والمؤسسات المعنية، حسب ما جاء في نص المادة 18 من نفس القانون.

1. هيئة المدينة الجديدة:

هي الجهة المكلفة بإنجاز مشروع المدينة الجديدة، تعرف على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تتولى مهام إعداد، إدارة أعمال، دراسة، تخطيط و إنجاز المدينة الجديدة، بالتنسيق مع مختلف الفاعلين وتنشأ بموجب نص قانوني خاص[2].

[1] شاوي، **مرجع سابق**، ص.ص 86،87.

[2] **المرجع نفسه**، ص.91.

يسير المؤسسة مدير عام و يديرها مجلس إدارة موسع –من مختلف القطاعات المعنية-، حيث يعين المدير العام بموجب مرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية، و تنهى مهامه بنفس الشكل؛ يتولى المدير تسيير المؤسسة و ينفذ قرارات المجلس، هذا الاخير الذي يرأسه الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية أو ممثلا عنه[1].

ومن خلال المرسوم التنفيذي 06-305 المؤرخ في 10 سبيتمبر 2006، يتم تحديد مهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وتنظيمها وكيفيات سيرها.

2. **المرصد الوطني للمدينة:**

يعرف على أنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، والذي يعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالمدينة. فزيادة على المهام المنصوص عليها في المادة 26 من القانون رقم 06-06 ، يكلف المرصد الوطني بما يلي:

- تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة و الجماعات الإقليمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، و تثمين دور المدينة في التنمية المستدامة؛
- إعداد الدراسات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمدينة؛
- إقتراح كل تدبير يرمي إلى التكفل بتوجهات تطور المدينة؛
- توجيه و تنسيق كل التدخلات قصد ضمان وظائف المدينة و ترقيتها [2].

3. **القطاعات الوزارية:**

بالنسبة للمرحلة الثانية أي مرحلة ما بعد الإنجاز، فإنه وحسب المادة 18 من القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها:" تحول المنشآت القاعدية والتجهيزات التي تنجز بصدد المدينة الجديدة، إلى الإدارات والمؤسسات المعنية بعد إتمام المنشآت واستلامها وقبل وضعها قيد الاستعمال الفعلي ..."

إن عملية تخطيط المدينة الجديدة تتمثل من الناحية الهندسية والتعميرية في وضع و توزيع الهياكل و المرافق على الساحة المهيأة لاحتضانها باعتبارها مجالا حضريا مستحدثا يشمل كافة مرافق الحياة بما

[1] لتفصيل ذلك ينظر للمواد 08 و ما بعدها من المرسوم التنفيذي رقم 02-08.

[2] ياسين بولالوة، زيد المال نجوى، " إدارة المدن الجديدة بالجزائر: السياسات المهملة"، **مجلة آفاق الفكرية**، م.10، ع.01، (ماي 2022)، ص. ص 686-700.

يسمح برفاه ساكنته و طمأنينتهم، و هذا بالمفهوم الواسع للمدينة الجديدة؛ ستحتوي هذه الأخيرة على مراكز صحية و مدارس و مراكز أمن و مساجد، و أقطاب تجارية و ساحات عامة و مساحات خضراء عمومية و مقرات لمختلف المديريات، و هو الغرض من إنشاء المدن الجديدة، إذ أنه حسب الفقرة 02 من المادة 02 تشكل مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري بما توفره من إمكانيات التشغيل و الإسكان و التجهيز، و منه فإنه عند انتهاء الجهات المكلفة بإنجاز كل تلك المنشآت يتم تسليمها إلى صاحب المشروع إلا وهو هيئة المدينة الجديدة.

هذه الأخيرة التي تتولى تسليمها إلى المؤسسات والإدارات والجهات التي تتبع لها في الأصل، فالمساجد ستسلم لمديرية الشؤون الدينية، والمراكز الصحية ستسلم لمديرية الصحة، ومراكز الأمن ستسلم لمندوبية الأمن الوطني، و هكذا كل مرفق يسلم للقطاع الذي يتبعه سواء كان قطاعا عاما أو خاصا، على أن يتم هذا قبل وضع تلك المرافق قيد الاستعمال الفعلي. ذلك أن المشرع الجزائري لم يشر إلى اي دور بعدي أي بعد الإنجاز لهيئة المدينة الجديدة، ما يفهم منه أن هذه الأخيرة يقتصر دورها على مجرد تنفيذ المشروع الذي أنشأت من أجله و هو إنجاز المدينة الجديدة[1].

4. الجماعات المحلية:

يتضح دور الجماعات المحلية في الإطار القانوني الذي يعتبر شرطا أساسي لإنشاء المدن الجديدة، حيث يتم إنشاء المدن الجديدة في الجزائر بموجب مرسوم تنفيذي استنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، وهذا بعد أخذ رأي الجماعات المحلية المعنية حسب المادة 06 من القانون 02- 08 ويحدد نص الإنشاء كذلك على وجه الخصوص مايلي[2]:

- تعيين أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية؛
- تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يشمل تراب البلدية أو البلديات المعنية أو جزء منها؛
- تحديد محيط حماية المدينة؛
- البرنامج العام للمدينة الجديدة ووظائفها الأساسية.

وأضاف كذلك القانون 02- 08 كما أشرنا سابقا أن هيئة المدينة الجديدة تقوم بإعداد ودراسة الإنجاز للمدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات المحلية المعنية.

---

[1] شاوي، **مرجع سابق**، ص 96،97.

[2] بن عمر عادل، هيشور فاطمة الزهراء، "الجماعات الإقليمية ودورها في تسير المدن الجديدة في الجزائر : دراسة تحليلية للقانون 02- 08"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م.07، ع01، (أفريل 2023)، ص. ص 179-197.

القانون التوجيهي للمدينة 06 - 06 أشار بدوره لصلاحيات الجماعات المحلية في تسير المدن حيث جاء في الفصل الرابع بعنوان الفاعلون والصلاحيات أن الدولة هي التي تبادر بسياسة المدينة وتديرها، كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات المحلية.

ومن هنا نجد أن المشرع الجزائري سواء في قانون 02- 08 أو القانون 06- 06 أشار إلى دور الجماعات المحلية عند انشاء المدن الجديدة من خلال الإدلاء برأيها عند عملية التخطيط وإنشاء المدينة، وكذلك عند تحديد البلدية المعنية.

كما نستنتج كذلك من نص المادة 06 من القانون 02- 08 أن صدور المرسوم التنفيذي المتعلق بالمدينة الجديدة لا يكون إلا بعد الأخذ برأي الجماعات المحلية المعنية ، وأن البلدية من الناحية القانونية هي المسؤولة عن تسيري المدن حسب قانون البلدية 10-11، كون هذه الأخيرة أكثر علما بمنطقتها وبالمشاكل التي تعاني منها وتحاول حلها، ولهذا يعد الدور الاستشاري للجماعات المحلية هو دور يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في إنجاح مشروع المدينة الجديدة باعتبارها مشروعا تنمويا، إضافة إلى ذلك فإن مشاركة الجماعات المحلية في إنشاء المدن الجديدة يعتبر مؤشر من مؤشرات تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلية.

كما أن إنشاء المدينة الجديدة لا يكون واقعا بالضرورة على "إقليم بلدية واحدة بل يمتد إلى أكثر من بلدية، وذلك بسبب عدم تغطية العقار الموجود بالبلدية الواحدة للمساحة المحددة قانونا من جهة، ومن جهة أخرى إيمانا من المشرع بأن فكرة الشراكة بين البلديات موسومة بنجاعة التسيير وكمثال عن ذلك تم أخذ رأي 05 بلديات عند إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله وهي: المعاملة، الرحمانية، زرالدة، السويدانية، والدويرة، وهي البلديات التي تتربع المدينة الجديدة سيدي عبد الله على ترابها.

كما تتدخل جهات عامة أخرى كمتخصصين، يعملون في إدارة:

- الممتلكات العامة والمعدات؛
- تخطيط المدن؛
- الإضاءة العامة؛
- النظافة والصحة؛
- الطرق، النقل، والشبكات المختلفة؛
- المساحات الخضراء.

ومن بين الأنشطة الرئيسية التي تم تفويض المؤسسات بإدارتها، ما يلي:

- صيانة الطرق الحضرية، من قبل مؤسسة " أسروت ASROUT"؛

- تنظيف النفايات وجمعها، ونقلها من قبل مؤسسة " نات كوم NETCOM"؛
- تسيير الإضاءة العامة، من قبل مؤسسة "إرما E.R.M.A"؛
- المرور والنقل الحضري من قبل مؤسسة "تسيير المرور والنقل الحضري EGTCU"؛
- النظافة الحضرية (من قبل مؤسسة "النظافة الحضرية بالجزائر العاصمة HURBAL"؛
- تسيير المساحات الخضراء من قبل مؤسسة "إديفال EDEVAL "؛
- الى جانب أنشطة مفوضة أخرى: كالنشاط الثقافي (تأسيس الفن والثقافة)، تسيير الجنائز والمقابر (من قبل مؤسسة EGPFC)، الأثاث الحضري، رياض الأطفال، تعلم الخياطة وغيرها.

و بالنسبة للمشغلين من القطاع العام و الخاص، نجد على سبيل المثال: " وكالة عدل AADL"، " ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI"، " الوكالة الوطنية للمقاولين العقاريين ONPI"، و " مجمع كوسيدار COSIDER".

المبحث الثاني: أهداف مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله

المطلب الأول: إمكانات المدينة الجديدة سيدي عبد الله

1. الإمكانات الطبيعية:

يهدف مفهوم التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، المدرجة فيما يشار إليه باسم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين[1]، استجابة للعمليات التي يتضمنها برنامج التنمية المستدامة.

أولت الدولة أهمية لهذه القضية البيئية، من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، والذي يتمثل أحد توجهاته الرئيسية في الحفاظ على جميع المساحات الخضراء والمناطق المحمية، التي تحوي غطاء نباتيا، موارد طبيعية وتنوعا بيولوجيا. يتم التعبير عن هذه السياسة أيضًا من خلال قوانين مثل القانون رقم 03-10 الموافق لـ 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك المادة 02 التي تحدد أهداف هذه الاستراتيجية ، وهي تحديد للمبادئ الأساسية وقواعد للإدارة البيئية[2] ، والقانون رقم 01-20 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم. ولهذا الغرض، تحسين

[1] برنامج عمل متكون من 27 مبدأ للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، تم اعتماده في قمة الأرض" ريو" عام 1992.

[2] المبادئ العامة موضحة في الفصل 3 من هذا القانون عدد 03-10.

جودة تهيئة الإقليم في إطار مستدام يتيح حماية الموارد الطبيعية وتعزيزها ومكافحة التلوث، بما في ذلك إدارة الموارد الصلبة(ماء، هواء وصناعة)[1]، من أجل الوصول إلى مدن أنظف.

"المدينة الذكية" smart city؛ سيكون مبدأ مدينة سيدي عبد الله الجديدة هو التحسين المستمر لنوعية الحياة -في سياق التنمية المستدامة- من مواءمة السكان مع الطبيعة، وهذا من خلال احترام النظام البيئي ودمج الساكنة في البيئة الجديدة، وكذا تحقيق الانسجام بين المناظر الطبيعية والهندسة المعمارية، وإعادة التدوير المحلي للنفايات وتبني مصادر الطاقة المتجددة كـ: الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة الأحيائية، والطاقة الهيدروجينية نحو انتقال طاقوي.

بمدينة سيدي عبد الله نسيج حضري، مساحات طبيعية ومرافق رياضية وترفيهية؛ شبكات تشتملان على مكون أخضر (غابات، مساحات خضراء، حدائق، إلخ) ومكون أزرق (مجاري مائية، مناطق رطبة). هدفهما ضمان الاستمرارية البيئية.

- **الخريطة الخضراء:**

تشكل المساحات الخضراء عنصرا أساسيا لجودة المدينة وإطارها الجمالي، فهي تمثل مكانا للاسترخاء والمشي والراحة، وتساهم في تحسين جودة الهواء وتهوية المناطق السكنية، حيث يجب اعتبارها رئة المدينة.

من خلال الخريطة رقم (04) أدناه يظهر حجم هذا المكون من المساحة الكلية للمدينة، إذ يمثل هذا الأخير من خلال:

- الأرصفة المشجرة والمزارع الموجودة على مستوى الجادات والشوارع مثل ما هو موجود على مستوى شارع مرزوق مصطفى والطريق الوطني رقم (63)؛
- ساحات وحدائق عامة وأراضي زراعية؛
- كتلة غابية تزيد مساحتها عن 800 هكتار تتكون من غابة "الخلوفي" و"ميلودي" على مستوى بلدية زرالدة وغابات "مقطع خيرة"و "الزعاترية" على مستوى بلدية معالمة.

[1] القانون رقم01-20المؤرخ في 12 كانون الأول (ديسمبر) 2001 المتعلق بإدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها ، المادة 1. الغرض من هذا القانون هو تحديد طرق إدارة النفايات ومراقبتها و معالجتها.

خريطة رقم(04): توضح شبكة المساحات الخضراء بمدينة سيدي عبد الله

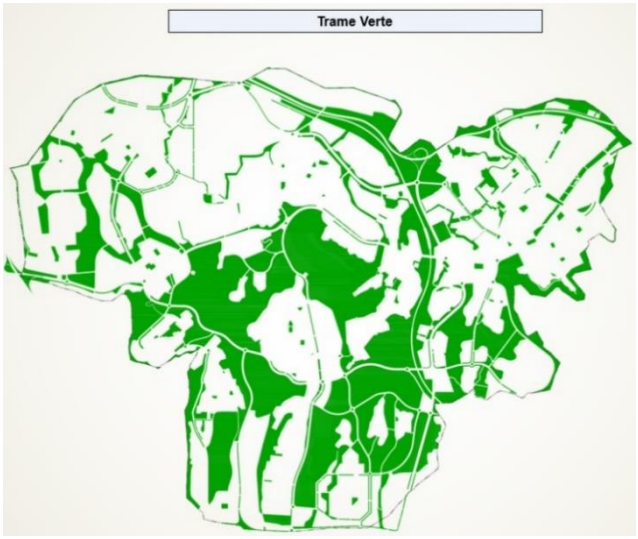

المصدر: هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله vnsa

أما الخريطة الزرقاء فتتكون من الممرات المائية والأراضي الرطبة المجاورة أو التابعة، والتي تُمثل في:

- الوديان والروافد: مثل "واد مزافران"؛
- البحيرات والسدود: كبحيرة "le lacs Mare aux canard " الواقعة في سيدي بنور وسد دويرة.

2. الامكانات التاريخية:

تعد حماية التراث من التوجهات الاستراتيجية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لعام 2030؛ ومن بين المعالم التي نجدها بمدينة سيدي عبد الله مبنيين، سيشكلان موردا إضافيا للمدينة إن تم إيلاء العناية اللازمة للتعريف بهما:

- كنيسة القديسة إميلي: تقع ببلدية الرحمانية، وهي نصب تذكاري مبني على الطراز البيزنطي، يمثل المدخل الشمالي الشرقي للمدينة، ساحته الأمامية يمكن أن توفر إمكانات تنموية كبيرة، إلا أنها لا تزال أرضا قاحلة؛
- كنيسة القديس أوغسطينوس: من معالم مدينة المعالمة الهامة، يبلغ ارتفاعها حوالي عشرين متراً إلا أنها نادرة الزيارة، كونها تعاني من حالة تدهور قد تؤدي بها للانهيار.

3. الإمكانات البشرية:

يُعرف معدل التحضر على أنه نسبة سكان الحضر على إجمالي عدد السكان؛ حيث أن برنامج VNSA قد أعاد تشكيل تخطيط المدن والمرافق السكنية داخل المنطقة بالكامل، إذ يتم العمل على إضافة 90.000 وحدة سكنية بمرافقها، وبالمقارنة مع معدل التخطيط العمراني بمدينة سيدي عبد الله في عام 2008 البالغ

حوالي 57٪، نجد أن مساهمة برنامج VNSA للإسكان والمرافق جعل هذه الأخيرة تصل إلى 84٪ في التقدير المتوسط، الجدول رقم (06) يوضح ذلك:

غير هذا الاسهام الحضري المنطقة من طابع ريفي أو شبه ريفي، إلى نمط تنظيم من النوع الحضري، إلا أن هذا التزويد بالمعدات سيخلق بلا شك تحولات سلوكية وقد تكون مقاومة في إطار تجاذب بين النسيج القديم والجديد.

الجدول(06):تقدير معدلات التخطيط العمراني لمدينة سيدي عبد الله لسنتي 2008 و2021

البلدية	معدل التخطيط الحضري لسنة 2008	معدل التخطيط الحضري لسنة 2021 (المقدرة)
زرالدة	%46	%78
المعالمة	%24	%89
الرحمانية	%37	%87
دويرة	%81	%87

المصدر: احصائيات مقدمة من هيئة المدن الجديدة **vnsa**

المطلب الثاني: حصيلة المشاريع الاستثمارية في المدينة الجديدة سيدي عبد الله

قسمت مشاريع المدينة على أقطاب، موضحة في الجدول رقم(07) أدناه:

جدول رقم (07): مشاريع المدينة الجديدة سيدي عبد الله

الأقطاب الإستثمارية	عدد المشاريع	المشاريع الإستثمارية المختارة			المشاريع المقترحة
		المنجزة	في قيد الإنجاز	الغير منطلقة	
قطب الصناعات الصيدلانية	53	10	10	24	09
القطب الصحي الأول	10	01	00	06	03
القطب الصحي الثاني	03	00	00	03	00
قطب TIC	11	00	00	09	02
قطب قلب المدينة	06	00	02	01	03
قطب الرياضة و الترفيه	02	00	02	00	00
القطب التجاري	02	00	00	02	00

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على وثائق مقدمة من من هيئة المدن الجديدة **vnsa**

1. قطب الصناعات الصيدلانية:

تبلغ مساحته 106.83 هكتار، مقره ببلدية الرحمانية، يشمل عدة وحدات من المشاريع مثل: وحدة تصنيع الأدوية، وحدة إنتاج المستحضرات الصيدلانية، وحدة تصنيع الأدوية، وحدة تصنيع الأجهزة الطبية، وحدة تصنيع المنتجات البيطرية، وحدة إنتاج وتوزيع المستحضرات الصيدلانية البيطرية، وحدة تصنيع منتجات النظافة الشخصية، وحدة تصنيع خيوط الخياطة الجراحية ووحدة التصنيع الصيدلاني و إنتاج هرمونات منع الحمل.

2. القطب الصحي الأول:

مساحته 41.37 هكتار، مقره بجنوب بلدية المعالمة، يضم مجموعة من مشاريع بناء المراكز والعيادات كمركز العلاج بالأشعة وعلاج الأورام، عيادة طبية تختص بالجراحة التجميلية والليزر، مركز جراحة القلب مختص بعلاج الاطفال، عيادة لطب العيون، مخابر طبية، مستشفى لعلاج السرطان.

3. القطب الصحي الثاني:

مساحته 19.70 هكتار، مقره ببلدية زرالدة، يضم مشروع بناء مركز التشغيل المتقدم ، مستشفى خاص متعدد التخصصات يضم 180 سريرا، عيادة طب الأعصاب و جراحة الأوعية الدموية.

4. قطب تكنولوجيا المعلومات و الإتصال TIC :

تبلغ مساحته 50 هكتارا، مقره ببلدية الرحمانية، يشمل مشاريع إنشاء كل من مرفق بحث علمي، منشأة تصنيع هوائيات ذكية وتكنولوجيا النقل، وحدة تصنيع هواتف ذكية وأجهزة لوحية، وكذا الألياف البصرية ومراكز البيانات، وحدة متخصصة في التسجيلات السمعية البصرية، شركة خدمات هندسة الحاسوب، شركة تجميع الحواسيب الصغيرة، حاضنات مختصة في إطلاق المؤسسات الناشئة، معهد ياماني للتكنولوجيا، استديوهات أفلام.

5. قطب قلب المدينة:

مساحته 47.45 هكتار، ببلدية الرحمانية، يتضمن مشاريع تشييد مركز للطباعة، وحدة تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات للأمن السيبيراني، مجمع صناعي و تجاري، محطة خدمات، و مركز متعدد الوظائف.

6. قطب الرياضة والترفيه:

تصل مساحته إلى26.70 هكتار، ببلدية المعالمة، يضم مشروع إنشاء حديقة رياضية وترفيهية، وساحة للكارتينغ.

7. القطب التجاري:

مساحته 36 هكتار، ببلدية الرحمانية، يشمل مشروع إنشاء مركزين تجاريين.

بالإضافة إلى هذه الأقطاب الاستثمارية السبع؛ نجد قطبا أمنيا وآخر جامعي، بمساحة 105.381هكتار و102 هكتار تباعا. يتضمنان مشاريع إنجاز مركز وطني للأرشيف، ملحقة خاصة للاستثمار، ملحقة تابعة للدرك الوطني، المعهد العسكري للتوثيق والتقييم، فرق أمن الطرقات، إلى جانب جامعات مرفقة بإقامات جامعية، ومقرا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

في المقابل، نجد عدة مشاريع خارج الأقطاب تتمثل في: بناء مركزين تجاريين، مجمع أعمال، مدينة و حديقة ملاهي، مقر مؤسسة صحاري العالم، ثلاث محطات خدمات، مجمع رياضي، قرية سياحية، مكتبة رئيسية، فرع لشركة سيفيتال، مقر لوزارتي الثقافة و المجاهدين، فرع لوزارة الدفاع الوطني، مركز للردم التقني، مركز الطاقة الشمسية، و إنجاز موقف سيارات من قبل شركة كوسيدار.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية حول تقييم مخرجات مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله

يُعنى هذا الجزء من البحث بعرض، تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، التي استهدفت الكشف عن انعكاسات استحداث المدينة الجديدة سيدي عبد الله على المواطنين ومشاركتهم السياسية ومدى انخراطهم في العمل الجمعوي، بعد أن أضحت مقاطعة إدارية؛ إلى جانب البحث فيما إذا كان هناك تصور سياسي واضح وراء المشروع، يمكن من تفعيل إمكانات المدينة لتحقق وظيفة سياسية خادمة للأهداف التنموية للإقليم.

المبرر النظري لمجتمع الدراسة:

عادة في الدراسات الميدانية المعتمدة على منهج دراسة الحالة والاستبيان كأداة لجمع وتحليل البيانات، يتم اختيار المواطنين قاطني الحيز الجغرافي محل الدراسة؛ لكن نظرا لكبر حجم العينة والتي تبلغ حوالي 270ألف نسمة بين الوافدين الجدد وسكان النسيج الحضري القائم، ارتأينا واستنادا على نظرية العقد الاجتماعي واقتراب النخبة، توجيه استمارة الاستبيان إلى إطارات الجماعات المحلية والاطارات التابعة لهياكل وزارة السكن والعمران والمدينة ممن لهم الصلة إما بتخطيط، إعداد، تنفيذ أو الرقابة على مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله.

عينة الدراسة:

يختلف حجم العينة من دراسة إلى أخرى بحسب مجتمع الدراسة إلا أن العينة التي تتراوح بين 30 و500 فرد تعد ملائمة لمعظم أنواع الأبحاث[1]؛ يمكن تمييز عدة أنواع للعينة من عشوائية وغير عشوائية، إلا أن الدراسة اقتضت التوجه نجو عينة قصدية جمعت 40 مبحوثا من سياسيين، اداريين، تقنيين ومهندسين معماريين، فرغم اختلاف تخصصاتهم العلمية وخلفياتهم العملية الا اننا ارتأينا وجوب هذا الاختلاف، خصوصا أن الدراسة تستهدف البحث عن التصور السياسي وراء استحداث المدن الجديدة، والذي بالضرورة مخرجات تجسيده ستمس كل الفئات المجتمعية.

ظروف إعداد وتوزيع الاستمارة:

تم إعداد وصياغة الاستمارة ليتم عرضها على ثلاثة أساتذة: الأستاذ المشرف، أستاذة مختصة بعلم الاجتماع الحضري وأستاذة مختصة بالدراسات الاقتصادية القياسية؛ بعد التماس الموافقة تم توزيع استمارة أولية على ستة مبحوثين من مديرية سياسة المدينة بوزارة السكن والعمران والمدينة وبناء على اجاباتهم تم إدخال بعض التعديلات بإضافة جملة من الأسئلة المفتوحة -كما هو مدرج في الملحق رقم(04) والتي ساهمت في تشكيل النتائج العامة للدراسة.

تم توزيع 70 استمارة واسترداد 40، شملت 29 سؤالا من بينها 26 سؤالا مغلقا و3 أسئلة مفتوحة، موزعة على أربعة محاور:

- المحور الأول: يتعلق بهيئة انتساب الإطار
- المحور الثاني: يوضح طبيعة السكنات المشيدة في المدينة
- المحور الثالث: يتعلق بالتصميم والتخطيط الحضري (مؤشرات جودة الحياة)
- المحور الرابع: يوضح النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية

طريقة عرض وتحليل البيانات:

تم عرض وتحليل بيانات الاستبيان والذي تم توزيعه بشكل ورقي، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **IBM SPSS نسخة 22** وكذا برنامج **Excel**، كما تم الاعتماد على التكرارات، النسب المئوية والجداول المتقاطعة، أما تحليل الإجابات فقد تم وفق **مقياس ليكارت الثلاثي العكسي** كون الترميز تم بطريقة عكسية؛ لمعرفة درجة الموافقة. كما هو موضح في الجدول رقم (08) التالي:

[1] Serkaran Uma**, Research Methods for Business: A Skill Building Approach** (New York: John Wiley and Sons Ins, 4th ed, 2003), p.294.

جدول رقم (08): مقياس ليكارت الثلاثي

الترميز	الرأي	المتوسط المرجح
1	نعم/ عالي	من 1.00إلى 1.66
2	جزئيا/ متوسط	من 1.67 إلى 2.33
3	لا/ ضعيف	من 2.34 إلى 3.00

صدق وثبات الاستبيان:

يعد الثبات والصدق من أهم الخصائص التي تحدد جودة الأداة، ولقياس مدى ثبات الاستبيان استخدمنا "معامل ألفا كرونباخ"، وهذا بتطبيقه على فقرات محاور الدراسة، والنتائج كانت كالتالي:

الجدول رقم (09): معامل صدق وثبات الاستبيان

عدد فقرات الاستبيان	معامل الثبات
30	0.718

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss V22

كلما اقتربت قيمة معامل الثبات من "1" كان الاستبيان أكثر ثباتا، ومن خلال الجدول رقم (09)، يتضح أن الثبات الكلي لهذا الاخير يساوي 0.718 وهي نسبة عالية تبين لنا مدى صدقه في الدراسة، خاصة باعتبار وجود أسئلة متعلقة بالأبعاد الإدراكية والشعورية للمبحوثين.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الميدانية

أولا: هيئة الانتساب

تناول المحور الأول من الاستبيان تقسيما لأفراد العينة حسب الوظيفة التي يشغلونها، إذ من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (09) أدناه، نلاحظ أن:

نسبة إطارات هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله VNSA كانت هي الأكبر بنسبة 23% تليها نسبة إداريي بلدية الرحمانية ب 18% ثم نسبة 15% لكل من إداريي بلدية المعالمة ومديرية سياسة المدينة بالمديرية العامة للمدينة أما الأعضاء المنتخبون لبلدية الرحمانية شكلوا 8%، لتتبقى 13% من إجمالي العينة لإطارات المركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية (CNERU).

جدول رقم (10): هيئات انتساب أفراد العينة

الإطارات المسؤولة عن مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله	التكرار	النسبة
عضو منتخب من المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعالمة	4	10%
عضو منتخب من المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرحمانية	3	8%
إداري ببلدية المعالمة	6	15%
إداري ببلدية الرحمانية	7	18%
إطار بمديرية سياسة المدينة بالمديرية العامة للمدينة	6	15%
إطار بالمركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية (CNERU)	5	13%
إطار بهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله(VNSA)	9	23%
المجموع	**40**	**100%**

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss V 22

يمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال مخطط الأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (09): نسب توزيع أفراد العينة

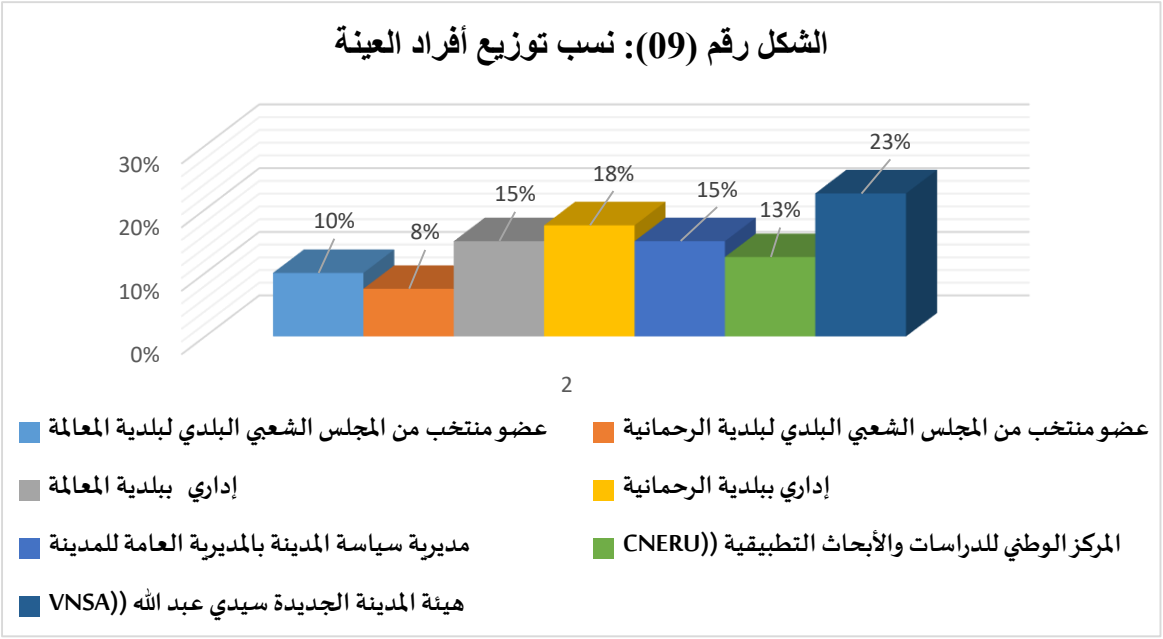

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

ثانيا: طبيعة السكن

من خلال الجدول رقم (11) والشكل التوضيحي رقم (10) أسفله يظهر أن متوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة هو فردين (02)، إذ 78 % من المبحوثين اختاروا هذه الإجابة، ليرى 12% منهم أن هناك غرفة لكل فرد، أما 10% المتبقية وجدت أن ثلاثة أفراد يشغلون الغرفة الواحدة.

جدول رقم(11): متوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة

متوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة	التكرار
غرفة لكل فرد (01)	5
غرفة لفردين (02)	31
غرفة لكل ثلاث أفراد (03)	4
غرفة لثلاث أفراد أو أكثر	0
المجموع	**40**

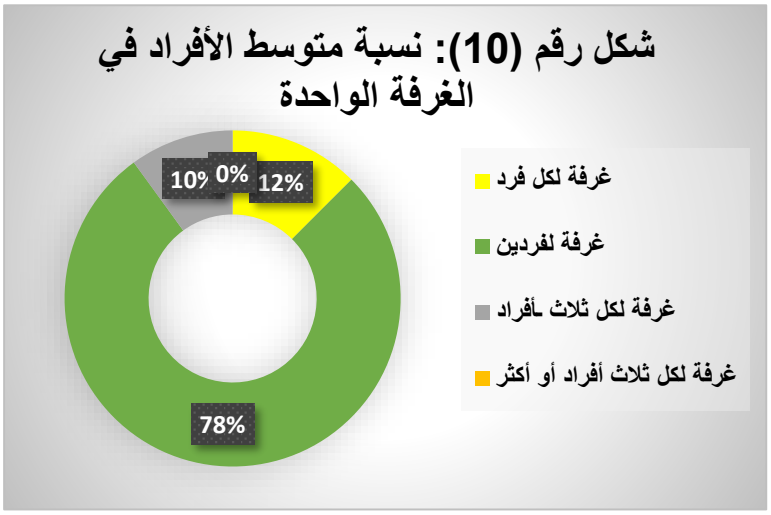

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

أما عن طبيعة السكنات التي تم تشييدها في المدينة، نجد سكنات من نوع F3 و F4إلى جانب سكنات من نوع F5 بنسبة قليلة، دون وجود سكنات من نوع F2 بعد أن مُنع تشييدها بموجب مرسوم رئاسي.

نجد بالمدينة عدة صيغ سكنية:

- السكن الموجه للبيع بالإيجار (AADL)
- السكن الترقوي المدعم (LPA)
- السكن الترقوي العمومي (LPP)
- السكن العمومي الايجاري (LPL)

تم تدعيم عرض النتائج المستقاة من الاستبيان بإحصائيات من هيئة المدن الجديدة لسيدي عبد الله، كما هو موضح في الجدول رقم (12) والذي يظهر طبيعة السكنات المشيدة في كل حي، بأي بلدية، مع المساحة التي يشغلها ونسب معدلات الإنجاز:

جدول رقم (12): حصيلة السكنات المبرمجة للنسيج الحضري الجديد

Programmes des logements								
QARTIER	N	LOGTS	PROGRAMME	COMMUNE	SITE	ETAT	SUPERFICIE	TAUX
Nouveau Perimetre	41	2146	A .A .D.L	MAHELMA	P. Protection	Etude en cours	18 ha	0 %
	42	2000	A .A .D.L	MAHELMA	P. Protection	Etude en cours	32 ha	0 %
	44	5000	A .A .D.L	MAHELMA	P. Protection	Etude en cours	38 ha	0 %
	45	8300	A .A .D.L	MAHELMA	P. Protection	Etude en cours	69 ha	0 %
	52	2000	A .A .D.L	MAHELMA	P. Protection	Etude en cours	32 ha	0 %
4	37	1500	A .A .D.L	MAHELMA	Q 4 et 5	En cours	12 ha	12 %
4 / 6 / 2	38	800	A .A .D.L	MAHELMA	Q 06	Etude en cours	5,2 ha	0 %
9	30	150	L.P. A	MAHELMA	Q9 LPA	Etude en cours	1,25 ha	0 %
10	16	1067	L. P. P	MAHELMA	Q 10 LPP	Livré	21,95 ha	100 %
11	20	514	L. P. P	MAHELMA	Q 11 LPP	En Cours	1 ha	73 %
	31	151	L.P. A	MAHELMA	Q 11 LPA	Etude en cours	2,38 ha	0 %
12	15	2058	L. P. P	MAHELMA	Site 2	En Cours	12,08 ha	74 %
	19	1200	L. P. P	MAHELMA	Site 1	En Cours	30,91 ha	20 %
	58	1200	L. P. P	MAHELMA	Site 1	En Cours	30,91 ha	20 %
14	32	426	L.P. A	RAHMANIA	Q 14 LPA	Etude en cours	3 ha	0 %
15	14	300	L. P. L	RAHMANIA	Q 15 LPL	Livré	2,86 ha	100 %
18	11	108	L. P. P	RAHMANIA	Site 2 LPP	En Cours	2,1 ha	98 %
	12	1500	A .A .D.L	RAHMANIA	Site 2	En Cours	16 ha	90 %
	13	192	L. P. P	RAHMANIA	Site 1 LPP	Livré	13 ha	100 %
	48	1200	A .A .D.L	RAHMANIA	Site 1	Livré	10 ha	100 %
	50	888	L. P. P	RAHMANIA	Site 3 LPP	Livré	6 ha	100 %
19	10	2110	A .A .D.L	RAHMANIA	1	En Cours	23,25 ha	82 %
	18	1000	L. P. P	RAHMANIA	Q 19 LPP	En Cours	3,3 ha	10 %
	28	953	A .A .D.L	DOUERA	2	En Cours	8,5 ha	52 %
	9	400	L. P. L	RAHMANIA	Q 19 LPL	Livré	2,7 ha	100 %
21	27	816	A .A .D.L	DOUERA	Atlas	Livré	8,6 ha	100 %
22	6	1684	A .A .D.L	DOUERA	1	Livré	17,78 ha	100 %
	7	147	A .A .D.L	DOUERA	2	Livré	2,4 ha	100 %
	8	831	A .A .D.L	DOUERA	3	Livré	0,8 ha	100 %
23	5	3000	A .A .D.L	DOUERA	Site 1	Livré	41,27 ha	100 %
	46	2121	A .A .D.L	DOUERA	Site 3	Non Lancé	17,11 ha	0 %
	49	419	A .A .D.L	DOUERA	Site 2	Etude en cours	4 ha	0 %
24	17	1200	L. P. P	MAHELMA	Q 24 LPP	En Cours	10 ha	79 %
	51	250	L. P. P	MAHELMA	Q 24 Sidi Bennour	En Cours	2,2 ha	40 %
	4	1000	A .A .D.L	MAHELMA	2	Livré	13 ha	100 %

25	25	300	L. P. L	MAHELMA	Q 25 LPL	Livré	2,1 ha	100 %
	26	1500	A .A .D.L	MAHELMA	1	Livré		100 %
	39	400	A .A .D.L	MAHELMA	3	En Cours	2,6 ha	5 %
	40	760	A .A .D.L	MAHELMA	4	Etude en cours	2,8 ha	0 %
30 / 25/ 32	33	2500	A .A .D.L	ZERALDA	Site 1 Atlas	Livré	27 ha	100 %
28 / 33	34	2500	A .A .D.L	ZERALDA	Site 2 Atlas	Livré	31 ha	100 %
29	35	3000	A .A .D.L	ZERALDA	3000 LV ASLAN	Livré	35 ha	98 %
	47	5000	A .A .D.L	ZERALDA	5000 Kur	Livré	72 ha	100 %
	36	2500	A .A .D.L	ZERALDA	2500 LV Atlas	Livré	26 ha	95 %
30 / 29	1	3000	A .A .D.L	ZERALDA	3000 Logts SKN	En Cours	32 ha	52 %
30	24	2000	A .A .D.L	ZERALDA	Zone D	Livré	19 ha	100 %
31 / 32	22	3960	A .A .D.L	ZERALDA	Zone B	Livré	47 ha	100 %
32	21	2750	A .A .D.L	ZERALDA	Zone A	Livré	36 ha	100 %
33	23	1290	A .A .D.L	MAHELMA	Zone C	Livré	14 ha	100 %
	29	1137	A .A .D.L	MAHELMA	Suite Des 5000 /Q 19	En Cours	9,51 ha	20 %
34 / 33	2	1400	A .A .D.L	MAHELMA	Q 34	Livré	12,02 ha	100 %
35	3	1200	L. P. P	MAHELMA	Q 35 LPP	Livré	12,38 ha	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من vnsa

ثالثا: التصميم والتخطيط الحضري

دراسة الاتساق الداخلي لمحور التصميم والتخطيط الحضري

من خلال الجدول رقم(13) أدناه، نلاحظ مايلي:

كل من الفقرات التالية (Q5 إلى Q8 و Q12 , Q14) معامل الارتباط بيرسون الخاص بها يتراوح بين 0.62 و 0.765 وهي تدل على أن هناك ارتباط طردي قوي و ذو معنوية إحصائية أقل من 5% ومنه نستنتج أن كل هذه الفقرات ذات علاقة قوية مع بعضها ومع المحور ككل، الى جانب وجود اتساق داخلي أي اجابات هذه الفقرات تدعم المحور والدراسة .

نلاحظ كذلك، وجود علاقة طردية متوسطة تتراوح بين 0.489 و 0.553 وذات دلالة إحصائية أقل من 5% بين الفقرات التالية (Q11 و Q18) وبين المحور ككل.

أما كل من الفقرات (Q9 و Q10, Q17) فهي ضعيفة الارتباط من 2.47 الى 2.88 وغير دالة احصائيا أي أكبر من 5 % ، ما يعني في التفسير الاحصائي أنه يمكن حذفها من المحور فهي غالبا إما سؤال غير واضح أو غير مجسد في الواقع، أما فيما يخص الفقرة Q16 فارتباطها كان سالبا وغير معنوي أي لا يفيد في المحور وقد يقدم نتائج عكس التي نبحث عنها.

بالنسبة للفقرات التي معامل ارتباطها مرمز له بـ"a " تعبر عن الثبات أي أن جميع المبحوثين أجابوا بنفس الجواب.

رغم وضوح دلالات التفسير الاحصائي الا أنه أبقينا على الفقرات متوسطة وضعيفة الارتباط لأهمية دلالاتها في النتائج العامة ويعود ضعف الارتباط لتباين أجوبة المبحوثين حسب البلدية التي يركزون عليها من وجهة نظرهم رغم أن السؤال كان يستهدف المدينة الجديدة سيدي عبد الله ككل وليس البلديات التابعة لها بشكل جزئي.

الجدول رقم (13): معامل الارتباط بيرسون بين المحور ككل وفقراته

	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13
معامل الاتباط بيرسون	a	0.755	0.672	0.748	0.620	0.247	0.297	0.439	0.764	a
المعنوية الإحصائية %5	.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.125	0.063	0.005	0.000	.
حجم العينة	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss V 22

	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22
معامل الارتباط بيرسون	0.713	a	-0.123	0.288	0.553	A	a	a	a
المعنوية الإحصائية %5	0.000	.	0.449	0.072	0.000	.	.	.	.
حجم العينة	40	40	40	40	40	40	40	40	40

يظهر كل من الجدول رقم (14) والشكل (11) أن المدينة لم يتم تجسيدها بناء على أسس نظرية علمية، بل كانت وفق منطق استغلال المساحات الشاغرة لتمكين تشييد أكبر قدر من العمارات والمرافق الضرورية التابعة لها؛ إذ لم يجب أي فرد من العينة على الشطر الأول من السؤال الموضح لأهم النظريات التخطيطية المتبعة في تصميم وبناء المدن الجديدة في العالم.

الجدول رقم (14) : الأساس النظري المتبع في تجسيد المدينة الجديدة سيدي عبد الله

الإجابة	تكرار	النسبة
تجسيد دون أساس نظري	40	100%
تجسيد وفق أساس نظري	0	0%
المجموع	40	100%

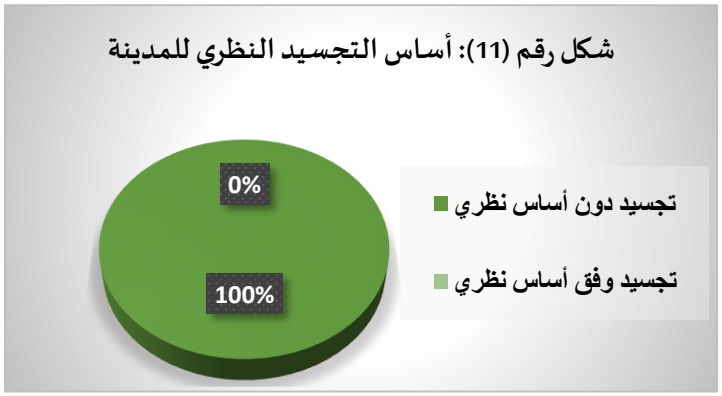

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss V 22

الجدول رقم (15): مؤشرات جودة الحياة في المدينة

محور مؤشرات جودة الحياة في المدينة			لا	جزئيا	نعم	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
Q5	هل ترون أن التخطيط الحضري العام للمدينة يراعي خصوصية المجتمع الجزائري	التكرار	24	2	14	2,25	0,954	جزئيا	5
		النسبة	**60,00%**	**5,00%**	**35,00%**				
Q6	هل أنتم راضون عن النهج العمراني المتبع وجمالية المكان	التكرار	24	10	6	2,45	0,749	لا	3
		النسبة	**60,00%**	**25,00%**	**15,00%**				
Q7	عند التصميم، هل تم مراعاة تخصيص فضاءات تسمح للمواطنين بالتجمع	التكرار	17	11	12	2,13	0,853	جزئيا	6
		النسبة	**42,50%**	**27,50%**	**30,00%**				
Q8	هل تصميم الفراغات الشاغرة يسمح بتكوين صداقات بين الافراد وتوليد الأفكار	التكرار	18	7	15	2,08	0,917	جزئيا	7
		النسبة	**45,00%**	**17,50%**	**37,50%**				
Q9	هل تساهم المؤسسات الدينية في تقوية الروابط المجتمعية في المنطقة	التكرار	0	12	28	1,3	0,464	نعم	13
		النسبة	**0,00%**	**30,00%**	**70,00%**				
Q10	هل يسود شعور بالأمن عند التجول في الشوارع	التكرار	8	8	24	1,6	0,81	نعم	10
		النسبة	**20,00%**	**20,00%**	**60,00%**				
Q11	هل تغطي الانارة الليلية كافة الاحياء والشوارع	التكرار	2	18	20	1,55	0,597	نعم	11
		النسبة	**5,00%**	**45,00%**	**50,00%**				
Q12		التكرار	15	15	10	2,13	7,91	جزئيا	6

	هل توجد سهولة في التنقل من وإلى المؤسسات التعليمية لمختلف الأطوار	النسبة	**37,50%**	**37,50%**	**25,00%**				
Q13	هل كل الطرقات معبدة ما يسهل الوصول للمدينة والتنقل داخلها	التكرار	40	0	0	3	0	لا	1
		النسبة	**100,00%**	**0,00%**	**0,00%**				
Q14	هل تراعي المرافق الصحية المستحدثة خريطة الامراض بالمنطقة	التكرار	22	12	6	2,4	0,744	لا	4
		النسبة	**55,00%**	**30,00%**	**15,00%**				
Q15	هل توجد مرافق رياضية وأماكن ترفيهية تراعي مختلف الفئات العمرية	التكرار	40	0	0	3	0	لا	1
		النسبة	**100,00%**	**0,00%**	**0,00%**				
Q16	هل الأرصفة والطرقات تراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة	التكرار	34	5	1	2,83	0,446	لا	2
		النسبة	**85,00%**	**12,50%**	**2,50%**				
Q17	هل يوجد مساحات خضراء على مستوى كل حي	التكرار	2	31	7	1,88	0,463	جزئيا	9
		النسبة	**5,00%**	**77,50%**	**17,50%**				
Q18	هل كل الأحياء موصلة بالماء الشروب، الكهرباء، الغاز وشبكات الاتصال	التكرار	0	13	27	1,33	0,474	نعم	12
		النسبة	**0,00%**	**32,50%**	**67,50%**				
Q19	هل المدينة مزودة بالركائز التقنية اللازمة لتشغيل المجتمع الذكي والإدارة العمرانية الذكية	التكرار	40	0	0	3	0	لا	1
		النسبة	**100,00%**	**0,00%**	**0,00%**				
Q20	هل المدينة تسير بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة	التكرار	0	40	0	2	0	جزئيا	8
		النسبة	**0,00%**	**100,00%**	**0,00%**				
Q21	هل تستعمل المدينة آليات حديثة في تسيير وفرز النفايات كالردم التقني وإعادة التدوير	التكرار	0	40	0	2	0	جزئيا	8
		النسبة	**0,00%**	**100,00%**	**0,00%**				
Q22	هل المدينة تفعل إبداعية الافراد والمؤسسات من خلال التقنية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة	التكرار	40	0	0	3	0	لا	1
		النسبة	**100,00%**	**0,00%**	**0,00%**				
إجمالي محورمؤشرات جودة الحياة في المدينة						**2,218**	**0,8545**	جزئيا	

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss V 22

من خلال النتائج الملخصة في الجدول رقم (15) نلاحظ أن:

الفقرات (Q13,Q15,Q19,Q22) أخذت المرتبة الأولى بمتوسط 3 والذي يمثل درجة " لا" من خلال مقياس ليكرت الثلاثي هذا يبين بشكل قوي أن جودة الحياة في المدينة متدنية، تتبعها في الرتبة 2 الفقرة Q16 بدرجة " لا" أيضا ما يؤكد نفس الرأي السابق ، تليها Q14, Q6 بنفس الدرجة والترتيب 3 و 4.

وكل من الفقرات Q7,Q5, Q8,Q12,Q17Q20,Q21,جاؤوا في الترتيبات من 5 إلى 9 ولكن بدرجة "جزئيا " أي يوجد نوعا ما بعض من الخدمات والمرافق الضرورية في المدينة.

أما بقية الفقرات Q9, Q10,Q11, Q18احتلت المراتب الأخيرة من 10 إلى المرتبة 13 بدرجة "نعم" أي تعد مؤشرا إيجابيا على جودة الحياة في المدينة ما تعلق بهاته النقاط الأربع.

أما عن متوسط مقاييس ليكرت للمحور ككل قدرت بـ 2.22 أي بدرجة " جزئيا" مايعني أن جودة الحياة في المدينة متوسطة؛ ما يدل على وجود مرافق ضرورية مصاحبة للمساكن لكن ليس لدرجة السكن اللائق المعبر عنه في الأهداف الوطنية الرامية لاستحداث مدينة مستدامة، قطب للبحث العلمي وحظيرة تكنولوجية مطورة للصناعة.

الجدول رقم (16): محور النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية

محور النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية			لا / ضعيفة	جزئيا / متوسطة	نعم / عالية	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
Q23	ما مدى فعالية هيئات المجتمع المدني بالمدينة	التكرار	3	36	1	1,95	0,316	متوسطة	2
		النسبة	**7,50%**	**90,00%**	**2,50%**				
Q24	ما مدى اهتمام المواطنين بالنشاط الجمعوي والمشاركة السياسية	التكرار	1	35	4	2,08	0,35	متوسط	1
		النسبة	**2,50%**	**87,50%**	**10,00%**				
Q25	هل يشارك المواطنون في صياغة المشاريع التي تخص مدينتهم	التكرار	2	4	34	1,2	0,516	نعم	3
		النسبة	**5,00%**	**10,00%**	**85,00%**				
Q26	هل تعتقدون أن إشراك المواطنين في القرارات التي تخص الصالح العام ضروري	التكرار	0	0	40	1	0	نعم	4
		النسبة	**0,00%**	**0,00%**	**100,00%**				
إجمالي محور النشاط الجمعوي و المشاركة						1,5575	0,2955	متوسط	

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Spss V 22

من خلال الجدول رقم (16)، نجد أن:

كل من الفقرة Q24 و Q23 جاءتا في المرتبة الأولى والثانية بالترتيب بدرجة " متوسط " أي أن النشاط الجمعوي و المشاركة السياسية متوسطتا الفعالية، تليهما الفقرة Q25 في الرتبة 3 و الفقرة Q26 في الرتبة 4 و كلاهما بدرجة " نعم " يدلان على أن المواطنون يشاركون سياسيا وجمعويا في المدينة بتجاوب إيجابي مع السلطات المحلية.

على العموم، يمكن القول من خلال النتائج الإحصائية المحصل عليها أن درجة النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية في المدينة متوسطة.

المطلب الثاني: تفسير النتائج العامة

1. تفسير نتائج المحور الأول:

توجيه استمارة الاستبيان لعدة إطارات من هيئات انتساب مختلفة، ولا تخضع لنفس الهيكل التنظيمي لم يكن خيارا اعتباطيا، بل كان يستهدف إدراج الخلفيات التقنية، الإدارية والسياسية على تنوعها، واللازمة للإحاطة بكافة جوانب مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله؛ إذ راعت العينة التوفيق بين المنتخبين، الإداريين والمهندسين المعماريين، إلا أن تشكيلها في المقام الأول شكل تحديا لكثرة الأطراف الداخلة في التسيير وعدم الفصل القانوني الواضح بين صلاحيات كل هيئة.

أهم هيئة في تسيير المدن الجديدة بالجزائر وبموجب القانون هي هيئة المدينة الجديدة، الأمر الذي قادنا لتوجيه أكبر عدد من الاستمارات لها، لكونها الأكثر دراية بحيثيات الموضوع؛ وتنقسم هذه الأخيرة الى نوعين:

- هيئات ذات طابع صناعي وتجاري خاضعة لوصاية الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية؛
- هيئات تخضع لوصاية الوزير المكلف بالطاقة وتتمتع بازدواجية قانونية أي القانون الإداري والقانون التجاري.

في حين النمط غير المؤطر قانونا من المدن الجديدة لم يوضح المشرع من المسؤول عن تسييرها، وهو ما يجعلها عرضة لتدخل العديد من الفاعلين في التسيير.

2. تفسير نتائج المحور الثاني:

أغلب السكنات المشيدة في المدينة من صيغة السكن الموجه للبيع بالإيجار تليها نسبة قليلة للسكن الترقوي المدعم والسكن الترقوي العمومي ونسبة ضئيلة للسكن العمومي الايجاري، يمكن تفسير ذلك بأن التصور الموضوع للتركيبة البشرية للمدينة هو احتضانها للطبقة المتوسطة وبعض السكنات على قلتها موجهة نحو

الطبقة المتوسطة العليا أما السكنات المشيدة للطبقة محدودة الدخل جاءت في إطار سياسة القضاء على السكن الهش وترقية النسيج الحضري القديم ليتماشى مع معايير النسيج الحضري المستحدث.

لو قارننا تجسيد المدينة الحالي من خلال مؤشر الصيغ السكنية بالتصور الأول المقترح تجسيده مع مكتب الدراسات الكوري نجد أنه حاد عن مساره بتشييد سكنات فردية موجهة للطبقة المتوسطة العليا وبمستويات حياة عالية الجودة، للتوجه نحو بناء شبه محتشدات للطبقة المتوسطة لتسلم لمالكيها قبل الانتهاء الكلي من المشروع واستلام الجماعات المحلية للمشروع المتمم.

سياسة شراء السلم الاجتماعي عبر توفير سلعة السكن النادرة، منطق قادنا للجوء الى استحداث مدن جديدة والمفترض تجاوزه لمنطق آخر يراعي وظائف المدن والاهداف التي أدت لإقامتها خاصة ما تعلق بالمدن التي تعنى بالبحث العلمي والمتسمة بمعالم المدن الذكية والمستدامة كما كان مخططا لمدينة سيدي عبد الله أن تكون.

بالانتقال من طبيعة الصيغة السكنية الى المسكن ذاته؛ نجده إما مصمما ليحوي ثلاث غرف أو أربع وفي حالات استثنائية خمس، ليكون معدل الافراد فيه بين أربع وخمس، وحسب نتائج الدراسة لاحظنا أن متوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة هو فردين وهو معدل إلى حد ما مقبول في حالة كون الأبناء من جنس واحد، لكن ماذا في حالة كون الأبناء من جنسين مختلفين وماذا لو كان يقطن في البيت أفراد من العائلة خارج إطار الاسرة النووية؛ ملاحظات تنقلنا من التصميم في المجرد الى مدى المطابقة مع الواقع ووجوب مراعاة الخلفيات السوسيوثقافية للساكنة؛ إذ شتانا بين عدد افراد أسر ما قبل الالفية وما بعدها تأثرا بحجم الغرف التي ازدادت ضيقا، ما انعكس على النمو الديمغرافي بخفض معدلاته.

3. تفسير نتائج المحور الثالث:

اهتم هذا المحور برصد الابعاد النفسية والاجتماعية للمواطنين شاغلي الإقليم، وكذا تقييم مدى كفاية التجهيزات العمومية وتوزع مرافقها وما إذا كانت مراعية لكل الفئات المجتمعية المكونة للإقليم، وكذا البحث عن أشكال تطبيقات تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومدى مراعاة شق الاستدامة البيئية، عبر بعض من مؤشرات جودة الحياة اختيرت على اهميتها؛ من خلال الدراسة توصلنا إلى:

- تصميم وتخطيط المدينة لم يرسم وفق الأسس النظرية لتخطيط المدن الجديدة والمعتمدة عالميا، إذ كان الهدف الاستغلال الأكبر للمساحة، لتشييد أكبر قدر من العمارات والمرافق الضروري تواجدها على مستوى كل حي أو مجمع سكني؛ هذا ما يظهر أن التركيز كان موجها نحو الإسكان لا توفير المسكن اللائق، نحو الكم دون النوع؛

- انقسم الرضى عن النهج العمراني المتبع وجمالية المكان الى قسمين، نسبة قليلة راضية عنه بالنظر للتحسن الذي مس استهداف سياسة القضاء عن السكن الهش والبناء الفوضوي، وأغلبية غير راضية من منطلق عدم تعبير المدينة على العمارة الجزائرية بجماليتها ولا مراعاة لفلسفة الألوان أو للوظيفة الرمزية للشوارع والاحياء والبنايات ولا مسمياتها، بل امتداد على مرمى العين للخرسانة المسلحة الصماء؛
- ارتأى المبحوثون أن المدينة راعت جزئيا تخصيص فضاءات تسمح للمواطنين بالتجمع عند التصميم؛ إذ تفسر هذه النسبة المتوسطة بنوع الفضاء وطبيعة التجمع، كونه يسمع بتلاقي الجيران في الحي الواحد دون تلاقي المواطنين ما بين الاحياء؛ نفس الفكرة تنطبق على تصميم الفراغات الشاغرة الذي قد يسمح بتكوين صداقات بين الافراد لكن من دون توليد الأفكار أو طرح لقضايا الشأن العام ومناقشتها؛
- أما عن إسهام المؤسسات الدينية في تقوية الروابط المجتمعية في المنطقة أغلبية المبحوثين عبروا عن إيجابية دورها؛ إلا أن القلة منهم رأوا عكس ذلك، ويفسر هذا بقلة المساجد مقارنة بعدد السكان المتزايد في المنطقة، ما جعل المواطنين يلجؤون الى بناء مصليات عن طريق جمع التبرعات أو تحويل ممتلكاتهم الى أوقاف لتمنحهم الجهات الوصية رخصا لصلاة الجمعة فقط نظرا لكثرة المصلين في ذلك اليوم، كما تجدر الإشارة الى أنه من غير الممكن أن يكون للمساجد دور في تقوية الروابط المجتمعية خاصة وانها تغلق مباشرة بعد انتهاء الصلاة والذي يعود هذا لاعتبارات أمنية متعلقة بفترة التسعينيات.
- ما تعلق بالشعور بالأمن عند التجول في الشوارع الأغلبية عبرت عن وجوده، لكن أعرب المبحوثون عن توجسهم من التجاوزات والانحرافات وارتفاع في معدلات الجريمة والتي قد تتفاقم مع الوقت نظرا للتركيبة غير المتجانسة للسكان، إذ قدموا من بيئات مختلفة، بخلفيات، عادات وتقاليد قد لا تتوافق مع خصوصية سكان النسيج الحضري القائم؛
- فيما يخص الإنارة الليلية وشبكات الاتصال نجد تغطية جزئية على طول المدينة، عكس التزويد بالماء، الكهرباء، والغاز الذي تم توفيره بشكل كامل مؤخرا.
- بالنسبة لصعوبة التنقل من وإلى المؤسسات التعليمية لمختلف الاطوار، الامر يعود لإشكالين الأول متعلق بتأخر تعبيد الطرقات نظرا لطول مدة الإجراءات القانونية عند نزع ملكية الخواص وتحويلها لفائدة الصالح العام لرفض المواطنين بيعها بالدينار الرمزي والثاني يتعلق بعدم رغبة القطاع الخاص الاستثمار في المنطقة بوسائل نقل نظرا لنوعية الطرقات المهترئة، حتى وزارة النقل رفضت توفير وسائل النقل الجماعية قبل أن يسكن المدينة عدد كبير من السكان يضمن باسترجاع ميزانية المشروع المدفوع.

- تتعلق جودة الخدمة الصحية في المدينة بمدى كفاية المرافق الصحية وتجهيزاتها وكذا تناسب عدد الأطباء والممرضين مع عدد السكان لكن وبالعودة لإشكال تجاوز المدينة لطاقتها الاستيعابية الخدمة الصحية لا تلاقي استحسان المواطنين كما أن نوع المرافق لا يراعي خريطة الأمراض بالمنطقة، حتى وإن كان يراعيها؛ تستوجب المعطيات تحيينها بما يدمج بيانات الوافدين الجدد؛
- عدم وجود مرافق رياضية وأماكن ترفيهية تراعي مختلف الفئات العمرية، كما أن الأرصفة والطرقات لا تراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي قد يؤدي بهذه الفئات للشعور بنوع من الإقصاء ما يؤثر سلبا على الشعور بالمواطنة وكذا يمس بفكرة المساواة في الحقوق؛
- غالبية الأحياء يوجد على مستواها مساحات خضراء، في إطار الحفاظ على المكون الأخضر للمدينة وكذا امتثالا لشق الاستدامة البيئة إلا أن من التناقض استغلال جزء من سهل متيجة خاصة ما تبقى منه بعد زحف الاسمنت عليه لبناء السكنات ثم وضع الرقع من المساحات الخضراء؛ الامر الذي يحرم المدينة من إيرادات المورد الزراعي، والجزائر ككل من خطوة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في الغذاء؛
- بخصوص توجه الطاقات المتجددة؛ رغم أن المخططات الأولية أدرجت عدة أنواع للطاقة المتجددة التي كان من المفترض العمل بها في المدينة الا أن الميزانية المحددة لها وجهت نحو المشاريع السكنية، ليتم تطبيق الطاقة الشمسية فقط جزئيا، لكن هل فعلا المدينة قابلة لأن تسير بمثل هذه الطاقات، هل توجد قوة رياح، ماء، شمس وغيرها من الطاقات، الكافية لتشغيل المدينة؛ هاته الأسئلة هي من المفترض أن تعقلن التصورات السياسية عند مناقشة التقنيين والاقتصاديين حول آفاق تجسيد المشاريع؛ إذ حتى أعمدة الانارة التي تسري بالطاقة الشمسية المعمول بها، طالب المواطنون باستبدالها لإنارتها الضعيفة وانطفاء بعضها قبل منتصف الليل؛
- رغم كون المدينة "مدينة ذكية مستدامة"، إلا أنها غير مزودة بالركائز التقنية اللازمة لتشغيل المجتمع الذكي ولا الإدارة العمرانية الذكية، ولا تعمل على تفعيل إبداعية الافراد والمؤسسات من خلال التقنية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة، غير أنه تم تحقيق مركز للردم التقني وآخر لإعادة التدوير.

4. تفسير نتائج المحور الرابع:

- أظهرت الدراسة أن اهتمام المواطنين بالمشاركة السياسية والعمل الجمعوي وكذا فعالية هيئات المجتمع المدني بالمدينة متوسطة النسبة، رغم تأكيد إطارات الجماعات المحلية على وجوب إشراك المواطنين في صياغة القرارات التي تخص مدينتهم.
- تتمثل هيئات المجتمع المدني بالمدينة في جمعيات ذات طابع اجتماعي، ثقافي ورياضي، ناشطة بعدد أكبر في بلدية المعالمة بـ34 جمعية أما في بلدية الرحمانية لا تصل لنصف العدد، نظرا للتركز السكاني الكبير خاصة بعد تشييد المشاريع السكنية في الأولى بنسبة أكبر من الثانية.

- رغم أن نتائج البحث الميداني أظهرت مشاركة المواطنين السياسية إلا أن المقابلات بينت ملاحظات مهمة، خصت وجود فروقات متعلقة بطبيعة المشاركين ونوع المشاركة؛ إذ أن المشاركة السياسية كانت نسبها متدنية قبل قدوم الوافدين الجدد نظرا للاختلاف بين الاعتبارات السوسيوسياسية للساكنة بين الريف والحضر، كون المنطقة قبل تحويلها لمدينة جديدة كانت شبه ريفية، أما بالنسبة لطبيعة المشاركة السياسية تمثلت في توظيف مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للفت انتباه الجماعات المحلية للنقائص المحسوسة في المنطقة وهذا يخص المواطنين المهيكلين في جمعيات خيرية أو أحزاب سياسية أو حتى فرادى من باب الاهتمام بالشأن بالعام.

ساهمت الأسئلة المفتوحة في صقل النتائج العامة، وتم تدعيم هذه الأخيرة بتوظيف أداتي الملاحظة والمقابلة، لعرض التحديات التي حالت دون انهاء المشاريع في الآجال المحددة ولمعرفة القيمة المضافة التي جاء بها قرار استحداث مدينة سيدي عبد الله لتكون مقاطعة إدارية؛ من بين ما توصلنا إليه :

- المدينة توفر الشروط الأساسية للحياة من شبكات للماء الشروب، الكهرباء والغاز وغيرها كبقية المدن الا أنها راعت إضافة بعضا من التجهيزات العمومية والمرافق الأساسية والمساحات الخضراء؛ الامر الذي يعد تعلما من التجارب السابقة للمدن الجديدة في الجزائر، تفاديا لما يحدث في مدينة علي منجلي بقسنطينة، إذ تم تسليم السكنات دون مرافق كافية لتغطية الخدمات للسكان، ولا أماكن تعد متنفسا للشباب ما أدى لاحتقان هذا الأخير وزيادة معدلات الجريمة في المنطقة؛
- انتعاش الخزينة المحلية كبلدية الرحمانية بفضل الجباية المحلية لاحتضانها للأقطاب ذات الطابع الصناعي والتجاري، إلا أن الامر لا ينطبق بنفس الشكل على بلدية المعالمة التي أصبح لديها كم هائل من السكان خصوصا بعد قدوم الوافدين الجدد ومصادر جبائية قليلة لاستتباب المورد المالي؛
- كذلك نميز أسبابا تفسر التأخر عن آجال استكمال المشاريع، كإلغاء عقود الملكية أو نقلها لمستثمر آخر وانتظار شهادة النقل؛ المشاريع التي تنتظر تراخيص البناء أو وثيقة الدراسة الاستقصائية والفساد المالي للمقاولين؛
- تعطل المشاريع التجارية عن التنفيذ منذ أكثر من ثلاث سنوات ولحد الآن، بسبب عدم تقديم الرد الإيجابي من والي الجزائر العاصمة بعد تعيين والي منتدب على رأس المقاطعة الإدارية سيدي عبد الله؛

- اليد العاملة الأجنبية التي تشتغل في قطاع البناء بطريقة غير نظامية، إذ أسند تحقيق المدينة إلى الشركات الصينية والتركية والتي وظفت بدورها آلاف من العمال المهاجرين من دول كغينيا والكاميرون وكوت ديفوار، لكن عقب تشديد سياسة الهجرة في الجزائر تم ترحيلهم، ما أدى إلى توقف الإنجاز؛
- الأسباب التخطيطية والتنفيذية كاختيار الموقع غير المناسب لإنشاء المدينة، إضافة إلى القرارات التخطيطية وأهدافها النابعة عن سلطة مركزية؛
- التبعية للمدينة الأم كون عمليات إنجاز السكن تسبق عملية إنجاز التجهيزات العمومية، إضافة الى عدم الاعتماد على مبدأ توزيع المرافق بطريقة متجانسة مع عدد الساكنة داخل المدينة؛
- عدم مراعاة المرونة وتطويع المخططات للمتغيرات المستقبلية عند تجاوز المدينة لطاقتها الاستيعابية؛
- عدم أخذ استمرارية التوسيع المستقبلي للمدينة بعين الاعتبار عند إعداد مخططات هذه المدن، حيث لا يمكن لأي مشروع ان يجسد دون مراجعة ومعرفة مدى مطابقته مع الوسائل التقنية لتنظيم المجال العمراني الحضري؛
- عدم تكامل السياسات العمرانية مع القوانين والإجراءات التنفيذية.

الخاتمة

في معادلة "إنسان- مدينة" الإشكال في من يبني من؛ المدينة التي تبني الإنسان والقادرة على أن تصيغ سلوكه وتصرفاته ، وتشكل آراءه وانتماءاته، وهي نفسها التي قد ترقى به إلى آفاقٍ التميز، أو تودي بيه إلى أدنى المراتب بحرمانه المساواة في توفير الفرص؛ أم الإنسان الذي يشيدها وفق تصور سياسي يخدم مآرب سلطوية المفترض منها أن تكون لفائدة الصالح العام، مجال يُمارس فيه الواجبات ويطالب من خلاله بالعدالة في التوزيع السلطوي للقيم والحقوق والمساواة أمام القانون.

الأماكن ليست جامدة؛ تبث في الفرد أحاسيس تحرك أفعاله وتوجه سلوكاته، وفقًا للبيئة التي صقلت طبيعة مسكنه ونوعية جيرته وغيرها من المؤثرات، فما بالك بالبيت أو العمارة أو الحي الذي يفرض على الإنسان العيش في بيئة مزدحمة، مبنية وفق عشوائيات، مكرسة للفقر، ملوَّثة الطبيعة، منتجة للإجرام؛ بالضرورة ستنتج أفرادا سلبيين لا تجمعهم عصبية، ولا حمية انتماء، ولا حتى احترام للقانون أو القيم المجتمعية.

الأمر يستدعي التآلف واحتواء الجميع من دون سياسة إقصائية أو استثناء من أجل العيش في مدينة آمنة؛ تساو في توفير العمل ذو الأجر المحترم الذي يسمح باقتناء المسكن اللائق، كونه ليس من أدوار الدولة؛ فتوفير السكنات- حسب التيار الذي تسري وفقه دراستنا-، يجب أن يكون على عاتق الفرد على أن تعمل الدولة على تهيئة الإقليم وتخطيط المدن وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية الموفرة للوظائف، والجاذبة للاستثمار الأجنبي أو تشجيع المحلي. لكن كون الجزائر دولة ذات طابع اجتماعي وترى بأن الشعب افتك استقلاله من قبضة المستعمر بالقوة ويستحق المجازاة والدعم، لا يمكن أن تتراجع عن دعم الإسكان إلا أنها يمكن أن تغير مقاربتها في التعامل مع هذا الموضوع الشائك بشكل يغير من ذهنية الشعب الاتكالية.

فبعد فشل السياسات المتبعة من قبل السلطات العمومية لمواجهة التحضر السريع، أين وصل التشبع الحضري أقصاه لاسيما في المدن الكبرى، و ما نتج عنه من انعكاسات خطيرة كتراجع مساحة الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العشوائي، و انتشار التعمير غير المنظم و نقص الخدمات و تشوه الإطار الجمالي العام للمدينة.

تبنت نموذج المدن الجديدة كاستراتيجية لمواجهة التركز السكاني الشديد، خاصة على مستوى الشريط الساحلي، و إيجاد توازن بين السكن، العمل و الخدمات، وكذا توزيع الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الإقليم و تشجيع عملية التنمية في الأقاليم ذات الموارد خاصة غير المستغلة، و تجسيد ذلك من خلال القانون 02-08 المتضمن لشروط إنشائها، إلا أن الفكرة لم يتم إنعاش تجسيدها إلى غاية سنة 2004.

خلصت الدراسة، إلى أن فكرة المدن الجديدة قديمة قدم التجمع البشري والحاجة إلى التوسع فالطبيعة لا تقبل الفراغ؛ وعلى اختلاف الدوافع وراء نشأتها، إلا أنها تتفق حول ضرورة البدء بدراسة كافة العوامل الايكولوجية كون التغيرات التي ستطرأ على البيئة بعد إنشاء المدينة لن تتعلق فقط بجيل اليوم بل تداعياتها ستؤثر على حقوق الأجيال القادمة وكذا الظروف الاقتصادية الحاكمة لظروف تجسيد المشروع وآجاله ومدى قابلية المجتمع على تقبل هذه النقلة ذات الابعاد السوسيوثقافية قبل إنشائها، كي يتسنى للقائمين على تخطيط المدن و متابعتها تحقيق المدينة المأمولة، المدينة الحل، وليس استحداث قطب يأتي بمشكلات جديدة قد لم تعهدها المدينة الأم.

أضحت المدن الجديدة، تفتقر للهدوء و السكينة وزادت درجة الازدحام و التلوث إلى جانب العديد من المشاكل الأخرى ما تعلق منها بتوفير المرافق ونوعية السكن، و لعل السبب في ذلك يعود الى النمو السكاني المتزايد وتجاوز المدن لقدرتها الاستيعابية بسبب عدم وجود نظرة استشرافية والحياد عن المخططات الأولية، إذ يتم الإبقاء على نفس الأهداف بنفس الآجال وحجم الموارد ونفس الإطار القانوني المنظم والمسير، دون مراعاة المتغيرات الجديدة الداخلة أي دون تحيين ومواءمة؛ فرغم أن إقامة مدن جديدة خيار سياسي لحل مشكلات المدن القائمة إلا أنه أفرز مشكلات أخرى معاصرة لم تكن محل طرح من قبل كالتكيف الاجتماعي و الثقافي، إشكالية الشعور بالانتماء، ارتفاع معدلات الجرائم ومشكلة كفاية الخدمات.

أما في الشق المنهجي، فقد توصلت الدراسة ما تعلق بالاجابة عن المشكلات البحثية، بعد اختبار الفروض إلى:

1. الفرضية الأولى، القائلة بأن " يظهر تأثير السلطة السياسية على المدينة في كون تخطيطها وعمرانها رهن اعتبارات سياسية " صحيحة؛ كون الشواهد تؤكد:

- خضوع تخطيط المدن منذ القدم لتصور صانع القرار السياسي قبل قيام الدولة الحديثة وبعدها، إذ يقوم العلماء وذوو الاختصاص بتجسيد مخططات تعمل على ترجمة أهداف المشروع خاصة السياسية منها وبهذا تصبح الوظيفة السياسية للمدن أهم الوظائف، لتحكمها بكل الحيثيات المتعلقة بالإقليم من موقعه وطريقة تسييره ونوعية حياة قاطنيه؛
- تدخل السلطة في شكل المدينة وحجم الشوارع واتساعها لما له من انعكاس على أسلوب تفكير الأفراد؛ فمعمار الاتساع يعبر عن الأنظمة الديمقراطية المشجعة على التجمع لمناقشة الشأن

العام وتوليد الأفكار، أما معمار الضيق دليل على الأنظمة التسلطية ولكن حتى وإن هذه الأخيرة اتبعت فكرة الاتساع سيكون على الأطراف أو بطريقة مشتتة تمنع التلاقي؛ فإن كان ميدان الصراع في الفكر الماركسي هو الاقتصاد، فعند أنطونيو غرامشي هو ميدان الأفكار فالسجن الحقيقي سجن العقل.

- تدخل السلطات امتثالا لتنفيذ الوعود المقدمة في البرامج الانتخابية، كتحويل الميزانية الموجهة لسير المدينة بالطاقات المتجددة وأدوات تكنولوجيا الاعلام والاتصال إلى مشاريع بناء سكنات ما يظهر تغلب الطابع الاجتماعي للدولة، وتدخل القرار السياسي في إعادة ترتيب الأولويات.

2. الفرضية الثانية والقائلة بأن: "تبني الجزائر خيار المدن الجديدة يعود لضرورة اللحاق بركب التطور التكنولوجي الذي تشهده دول العالم، وكذا الامتثال للاتفاقيات الدولية والمخططات الوطنية المصادق عليها في مجال التنمية المستدامة" .صحيحة؛ كون الفرضية ترمي لاختبار التصور والنوايا الأولية لصانع القرار والمشرع الجزائري، الا أن الواقع يثبت عدم تجسيد الرؤى والمنطلقات المحددة في المخططات الأولية، فلو تم الامتثال للقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية الموضوعة والمصادق عليها، بعد تشخيص للواقع وسعي لتصحيح الأوضاع القائمة؛ لتم الالتزام بخيار انتهاج سياسة حضرية وفق مبادئ الديمقراطية التشاركية القائمة على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون في الحقوق، بما من شأنه أن يكفل إرساء نموذج جزائري لمجتمع حضري مراع لإيجابية التنوع والاختلاف الذي يفرضه الواقع الاجتماعي والموافق لما نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في إطار الاستدامة كهدف منشود، وليس الاعتماد على استيراد نموذج فرنسي لتخطيط المدن الجديدة وإطار قانوني مصري لضبط ظروف تسييرها.

3. الفرضية الثالثة والقائلة: " يرتبط تفعيل إمكانات المدينة الجديدة سيدي عبد الله لتحقق وظيفة سياسية، بتجاوز الاختلالات المحسوسة على صعيد المستويين القانوني والإجرائي". صحيحة؛

- فالبرغم من أن المدن الجديدة أداة اتخذت من قبل الحكومة الجزائرية لتنظيم الدولة عمرانيا ومواجهة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية ، إلا أن المشرع الجزائري في جميع التشريعات والنصوص التنفيذية المتعلقة بالمدن الجديدة لم يوضح كيفية تسييرها، والهيئات المكلفة بذلك بوضوح؛ فكثرة الهيئات المتداخلة في الصلاحيات أو التي تتشارك نفس المهام، خاصة في ظل عدم تفصيل القاعدة القانونية في الإجراءات التنفيذية، سبب اختلالات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.
- اتباع الأسلوب المركزي في التسييروهو نظام مستورد من التجربة الفرنسية كما أشرنا سابقا، حيث تقع مسؤولية إنشاء المدن الجديدة وتسميتها على عاتق الجهاز المركزي ثم تتولى تسييرها هيئة مستقلة تعرف بهيئة المدينة الجديدة التي تختص بالإشراف والرقابة، وعند اكتمال هذه

المدن تقع مسؤولية إدارتها على الجهات الإقليمية. إلا أنه في حالة المدينة الجديدة سيدي عبد الله تم شغل السكنات قبل انتهاء المشروع وتسليم مسؤولية التنفيذ للبلدية، الامر الذي شكل صعوبة في التسيير؛

- رغم أهمية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلا أنه يفتقد إلى آلية المتابعة و التقييم الدوري، فإلى غاية اليوم لم يتم إنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كما كان مقررا طبقا للمادة 21 من قانون رقم 01-20 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وحتى التحيين الأخير الذي تم له، لم يراعي البحث في الأسباب التي حالت دون تحقيق أهدافه وإنما ركز فقط على إحصاء معدلات الإنجاز.

الملاحق

ملحق رقم 01: مخططات تجسيد المدينة الجديدة سيدي عبد الله

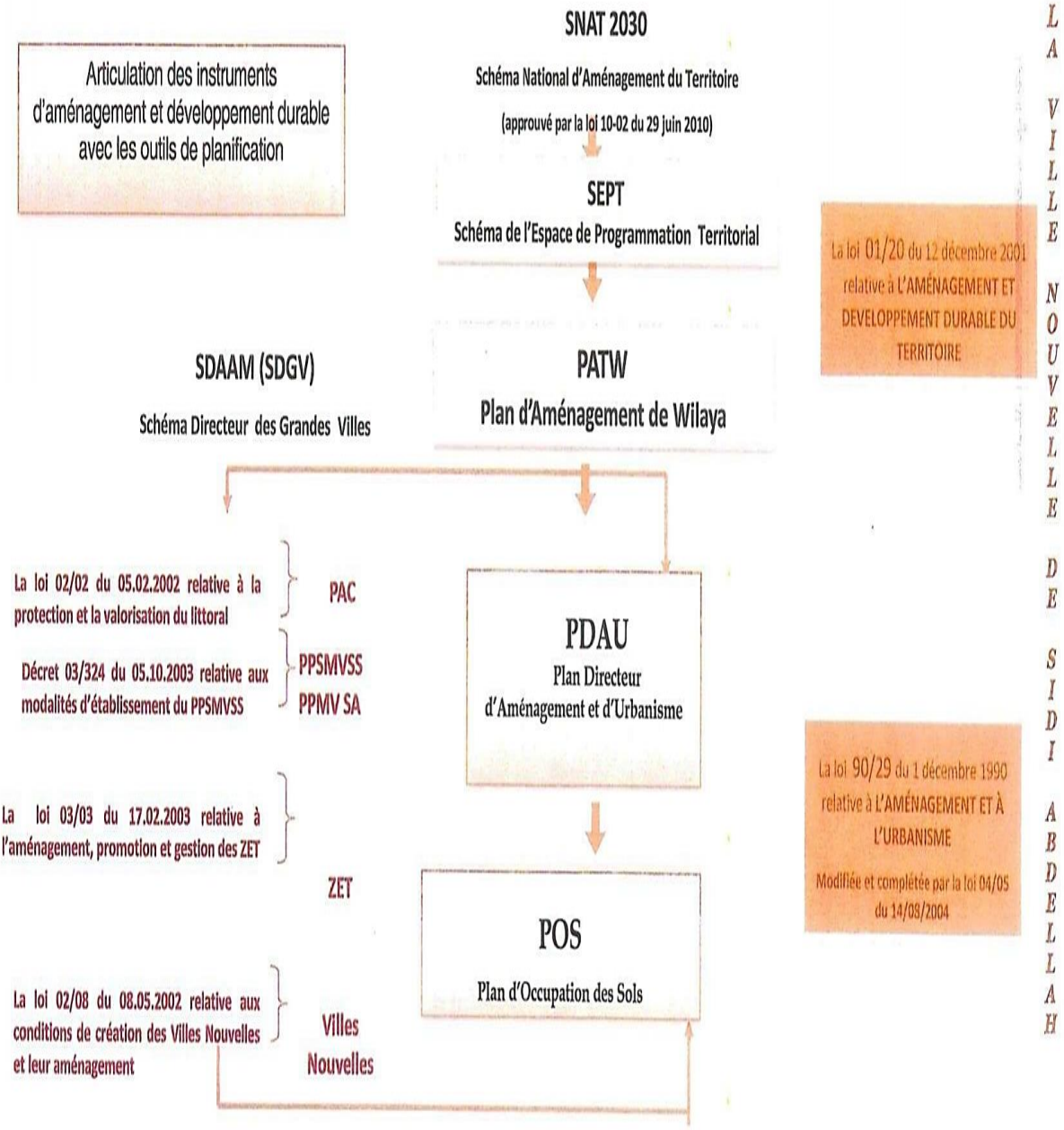

المصدر: وزارة السكن والعمران والمدينة

ملحق رقم 02: مراحل المخطط الرئيسي

> 2015|2020 **L'étape de l'embellissement,**
Le cinquantenaire de l'Indépendance.

> 2020|2025 **L'étape de l'aménagement de la baie,**
Le grand événement international.

> 2025|2030 **L'étape de la requalification de la périphérie,**
L'éco-métropole de la Méditerranée.

> 2030|2035 **L'étape de la consolidation Alger, ville monde.**

La concrétisation des projets structurants au cours de ces quatre périodes mettra en route un processus de développement urbain puissant et cohérent et matérialisera les ambitions nourries pour la capitale.

Du point de vue de la stratégie et de la politique de gestion du territoire, ces projets revêtent une importance vitale pour la mise en place du modèle territorial, justifiant de ce fait la mobilisation prioritaire de ressources de natures diverses.

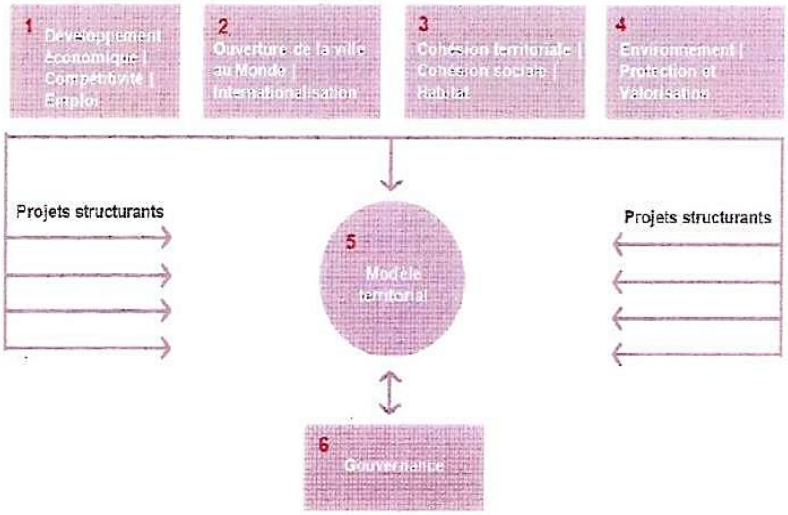

المصدر: وزارة السكـن والعمـران والمدينــة

ملحق رقم 03: الأدوات القطاعية والمكانية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030

Cette politique vise un développement harmonieux de l'ensemble du territoire national, selon les spécificités et les atouts de chaque espace régional.

Elle est sous tendue par une instrumentation qui couvre les différentes échelles territoriales du pays et qui a pour cadre de référentiel premier « Le Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT) » à l'horizon 2030.

La mise en œuvre du SNAT est assurée par des Schémas Directeurs des Grandes Infrastructures et des Services Collectifs d'Intérêt National (SDGISCIN) : ce sont des instruments privilégiés du développement harmonieux du territoire national et de ses régions.

Articulation des instruments

Les instruments sectoriels et spatiaux de déclinaisons du SNAT 2030

Les instruments ***spatiaux***

- SDAL-PAC
- Le règlement d'aménagement du territoire des massifs montagneux
- *SEPT*
- *SDAAM*
- La politique de la ville.
- *PATW*

Les instruments ***sectoriels*** : au nombre de 21 concernent :

1. *schéma directeur des espaces naturels et aires protégées ;*
2. *schéma directeur de l'eau ;*
3. *schéma directeur routier et autoroutier ;*
4. *schéma directeur ferroviaire ;*
5. *schéma directeur aéroportuaire ;*
6. *schéma directeur portuaire ;*
7. *schéma directeur de développement agricole ;*
8. *schéma directeur de développement des activités de la pêche et de l'aquaculture ;*
9. *schéma directeur des réseaux de l'énergie ;*
10. *schéma directeur des services et infrastructures de communication,télécommunication et information ;*
11. *schéma directeur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique;*
12. *schéma directeur de la formation ;*
13. *schéma directeur de la santé ;*
14. *schéma directeur d'aménagement touristique;*
15. *schéma directeur des biens et des services et grands équipements culturels;*
16. *schéma directeur des zones archéologiques et historiques ;*
17. *schéma directeur des sports et des grands équipements sportifs ;*
18. *schéma directeur de déploiement spatial industriel ;*
19. *schéma directeur de transport ;*
20. *schéma directeur des plates-formes logistiques ;*
21. *schéma d'aménagement du corridor de l'autoroute Est-*

المصدر: وزارة السكـــن والعمـــران والمـدينـــــة

ملحق رقم (04): وثائق الاستبيان الموجه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

استمارة استبيان حول موضوع:

الوظيفة السياسية للمدن الجديدة في الجزائر

-دراسة حالة مدينة سيدي عبد الله-

(2022-2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة ونظم مقارنة

إعداد: **إشراف:**

الطالبة: زغار نضال **الأستاذ الدكتور: بولالوة ياسين**

استكمالا للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة، وفي إطار إعداد دراسة علمية، نسعى من خلالها إلى الوقوف على التصور السياسي وراء مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله والرامي لتفعيل إمكاناتها لتحقق وظيفة سياسية خادمة للأهداف التنموية للإقليم.

نظرا لأهمية رأيكم؛ كونكم إطارات قائمين على المشروع إما من حيث التخطيط، التنفيذ أو الرقابة؛ نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان، حيث أن صحة النتائج تعتمد إلى حد كبير على دقة إجاباتكم؛ وذلك بوضع علامة (x) أمام الاختيار المناسب والتوضيح إن استلزم الأمر.

ملاحظة:

- نحيطكم علما بأن المعلومات التي تدلون بها تحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم منا جزيل الشكر

السنة الجامعية: 2022م-2023م / 1443هـ-1444هـ

استمارة الاستبيان

أولا: هيئة الانتساب

1. إذا كنتم من إطارات الجماعات المحلية، فهل تمثلون:

- عضو منتخب من المجلس الشعبي البلدي لبلدية المعالمة ☐ إداري ببلدية المعالمة ☐
- عضو منتخب من المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرحمانية ☐ إداري ببلدية الرحمانية ☐

إذا كنتم إطارا تابعا لإحدى هياكل وزارة السكن والعمران والمدينة، فهل أنتم تابعون لـ:

- مديرية سياسة المدينة بالمديرية العامة للمدينة ☐
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية (CNERU) ☐
- هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله (VNSA) ☐

ثانيا: طبيعة السكن

2. ما الصيغ السكنية المجسدة في المدينة (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

السكن الموجه للبيع بالإيجار (AADL) ☐ السكن العمومي الايجاري ☐
السكن الترقوي المدعم (LPA) ☐ السكن الاجتماعي الايجاري ☐
السكن الترقوي العمومي (LPP) ☐

3. ما متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة:

غرفة لكل فرد (01) ☐ غرفة لكل ثلاث أفراد (03) ☐
غرفة لفردين (02) ☐ غرفة لكل ثلاث أفراد أو أكثر ☐

ثالثا: التصميم والتخطيط الحضري

4. أي النظريات التخطيطية للمدن تم اتباعها عند تجسيد المدينة الجديدة سيدي عبد الله:

نظرية المدينة الشريطية أو الخطية ☐ نظرية مدينة الغد ☐
نظرية المدن الضواحي أو التوابع ☐ نظرية الحي المغلق ☐
نظرية النمو المميز للمدينة ☐ نظرية المدينة الحدائقية ☐
نظرية المدينة المرنة أو المخطط اللين ☐ نظرية المدينة الصناعية ☐
نظرية المربعات أو المخطط الشطرنجي ☐ نظرية المدينة الإشعاعية ☐

إذا لم يتم تخطيط المدينة وفق النظريات المدرجة أعلاه، فما المنطق المتبع في التجسيد:

.....

اعتمادا على خبرتكم واحتكاككم بالمجتمع في الحيز الجغرافي محل الدراسة:	نعم	جزئيا	لا
5. هل ترون أن التخطيط الحضري العام للمدينة يراعي خصوصية المجتمع الجزائري	☐	☐	☐
6. هل أنتم راضون عن النهج العمراني المتبع وجمالية المكان	☐	☐	☐
7. عند التصميم، هل تم مراعاة تخصيص فضاءات تسمح للمواطنين بالتجمع	☐	☐	☐
8. هل تصميم الفراغات الشاغرة يسمح بتكوين صداقات بين الافراد وتوليد الأفكار	☐	☐	☐
9. هل تساهم المؤسسات الدينية في تقوية الروابط المجتمعية في المنطقة	☐	☐	☐
10. هل يسود شعور بالأمن عند التجول في الشوارع	☐	☐	☐
11. هل تغطي الانارة الليلية كافة الاحياء والشوارع	☐	☐	☐
12. هل توجد سهولة في التنقل من وإلى المؤسسات التعليمية لمختلف الأطوار	☐	☐	☐
13. هل كل الطرقات معبدة ما يسهل الوصول للمدينة والتنقل داخلها	☐	☐	☐
14. هل تراعي المرافق الصحية المستحدثة خريطة الامراض بالمنطقة	☐	☐	☐
15. هل توجد مرافق رياضية وأماكن ترفيهية تراعي مختلف الفئات العمرية	☐	☐	☐
16. هل الأرصفة والطرقات تراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة	☐	☐	☐
17. هل يوجد مساحات خضراء على مستوى كل حي	☐	☐	☐
18. هل كل الأحياء موصلة بالماء الشروب، الكهرباء، الغاز وشبكات الاتصال	☐	☐	☐
19. هل المدينة مزودة بالركائز التقنية اللازمة لتشغيل المجتمع الذكي والإدارة العمرانية الذكية	☐	☐	☐
20. هل المدينة تسير بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة	☐	☐	☐
21. هل تستعمل المدينة آليات حديثة في تسيير وفرز النفايات كالردم التقني وإعادة التدوير	☐	☐	☐
22. هل المدينة تفعل إبداعية الافراد والمؤسسات من خلال التقنية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة	☐	☐	☐

رابعا: النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية

23. ما مدى فعالية هيئات المجتمع المدني بالمدينة ضعيفة ☐ متوسطة ☐ عالية ☐
24. ما مدى اهتمام المواطنين بالنشاط الجمعوي والمشاركة السياسية ضعيف ☐ متوسط ☐ عال ☐
25. هل يشارك المواطنون في صياغة المشاريع التي تخص مدينتهم نعم ☐ جزئيا ☐ لا ☐
26. هل تعتقدون أن إشراك المواطنين في القرارات التي تخص الصالح العام ضروري نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐
27. حسب رأيكم، فيم تتمثل مظاهر المشاركة السياسية للمواطنين: .....
28. ما القيمة المضافة التي جاء بها تحويل مدينة سيدي عبد الله لمقاطعة إدارية: .....
29. حسب رأيكم، ما التحديات التي حالت دون تجسيد المشروع في الآجال المحددة:

.....

قائمة المراجع النهائية

أ. باللغة العربية

أولا: القواميس

1- ابن منظور، **لسان العرب** (إيران: دار أدب الحوزة، ج 13).
2- معجم المعاني الجامع، https://2u.pw/ts6YaC .

ثانيا: الوثائق الرسمية

3- المرسوم التنفيذي رقم 14-86 الصادر في 9 فيفري 2014، المعدل للمرسوم التنفيذي 11-76 المؤرخ في 16 فيفري 2011 والمتعلق بشروط وطرق بدء اعتماد مخطط تهيئة المدينة الجديدة.
4- المرسوم التنفيذي رقم 16-215 الصادر في 11 أوت 2016، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-275 الصادر في 05 سبتمبر 2004 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله .
5- المرسوم التنفيذي رقم 16-216 الصادر في11 أوت 2016 ، بشأن المصادقة على مخطط تهيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 77 و المؤرخة في 15 ديسمبر.
7- الجريدة الرسمية للمناقشات ، المجلس الشعبي الوطني ، 26 ماي 2010 ، السنة الثالثة ، رقم 151.
8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 77 والمؤرخة في 15 ديسمبر.
9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،ع.61، قانون رقم -10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، المجلس الشعبي الوطني، 26 ماي 2010، السنة الثالثة ، رقم 151.
11- المرسوم التنفيذي رقم 11-76 الصادر في 16 فيفري 2011 ، الذي يحدد الشروط والأحكام لبدء إعتماد مخطط تهيئة المدينة الجديدة .

12-المرسوم التنفيذي رقم 04-275 الصادر في 5 سبتمبر 2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
13-القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
14-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد61، 21 أكتوبر، 2010.
15- المرسوم التنفيذي رقم 16-319 الصادر في 05 ديسمبر 2016، المتضمن الموافقة على المخطط العام للتنمية والتخطيط العمراني للجزائر العاصمة.
16-القانون رقم01-20لمؤرخ في 12 كانون الأول (ديسمبر) 2001 المتعلق بإدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها ، المادة 1. الغرض من هذا القانون هو تحديد طرق إدارة النفايات ومراقبتها ومعالجتها.
17-القانون 10-02 المؤرخ 29 جوان 2010، المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
18-القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
19-الجريدة الرسمية، القانون 06-06، العدد 15 (مارس 2006).
20- القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007، المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها، ولا سيما المادة 31 .
21-القانون 02-08 المؤرخ في 8 ماي 2002 ، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة .

ثالثا: الكتب

22-إبراهيم ، عاتي. **الإنسان في الفلسفة الإسلامية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.
23-أبو زيد راجح، محمود أمين وآخرون، **العمران الصحراوي ورصد التطورات في عمران أراضي مصر أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية**، القاهرة: مكتبة الأكاديمية، 2007م.
24-أبو سعدة، هشام. **الكفاءة والتشكيل العمراني مدخل لتصميم وتخطيط المواقع**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1994م.
25-أحمد ،سراج. **في التاريخ الروماني**، المغرب: إفريقيا الشرق، 2001م.
26-إدريس ،مقبول. **الإنسان والعمران واللسان: رسالة في تدهور الأنساق في المدينة العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م.

27-بانيري، فليبكاستكسن جان. **الدراسات المدنية الشكلية: المدينة من الحي إلى المباني الجماعية**. ترجمة: حيان جواد صيداوي، بيروت: دار قابس،2004م.
28-بن حموش، مصطفى أحمد، **المدينة والسلطة في الإسلام: نموذج الجزائر في العهد العثماني**، دمشق: دار البشائر، 1999م.
29-توما دوكونانك، **الجهل الشديد ومشكلة الثقافة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2004).
30-جمال، معترف. **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**، الجزائر: دار بن مرابط، 2008م.
31-حازم، البيلاوي. **أصول الاقتصاد السياسي**، القاهرة: منشأة المعارف، ط.2، 1998م.
32-حسين عبد الحميد ،رشوان. **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية**، الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2004م.
33-حمدان ،جمال. **جغرافية المدن**، القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2008م.
34-حميد خروف وآخرون، **الإشكالية النظرية والواقع: مجتمع المدينة نموذجا**، قسنطينة، دار البحث منشورات جامعة منتوري، 1999م.
35-خلف الله، بوجمعة. **تخطيط المدن ونظريات العمران**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2013م.
36-رولان، بارت. **مبادئ في علم الأدلة**، ترجمة محمد البكري ،دمشق: دار الحوار، 1987م.
37-السيد ،الحسيني. **التنمية والتخلف**، القاهرة: دار المعارف، ط.2، 1982م.
38-السيد، الحسيني. **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1985م.
39-صبري ،فارس الهيني. **جغرافيا المدن**، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، ط.1، 2002م.
40-عبد الإله، أبو عياش. **أزمة المدينة العربية**، الكويت: وكالة المطبوعات، ط.2، 1985م.
41-عبد الباسط، حسن. **أصول البحث الاجتماعي**، الإسماعيلية: مطبعة لجنة البيان العربية، 1963م.
42-عبد الرحمن ،ابن خلدون. **مقدمة**، بتحقيق: محمد رجب، القاهرة: دار ابن الجوزي للطبع والنشر، ط.1 ،2010م.
43-عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001م.
44-عبد العاطي، السيد. **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق: مشكلات وتطبيقات حضرية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002م.
45-عبد الوهاب المسيري، **العلمانية والحداثة والعولمة**، حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري، (دمشق: دار الفكر، 2013).
46-فتحي محمد، أبو عيانة. **جغرافية العمران : دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، قناة السويس : دار المعارف الجامعية، 1995م.

47-فوزي، النجار. أبو نصر ، الفارابي. **كتاب السياسة المدينة الملقب بمبادئ الموجودات**، بيروت: دار المشرق، 1998م.
48-كارنيه، **نظرية النمو المتميز للمدينة**، ترجمة: حليمي عبد القادر، 1989م.
49-كايد عثمان ، أبو صبيحة. **جغرافيا المدن**، دار وائل للنشر،2003 م.
50-كفاني، زيدان عبد الكافي. **أصل الحضارات الأولى**، الرياض: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م.
51-كمال، مجيد. **العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق**، لندن: دار الحكمة، ط.1 2000م.
52-لوجلي، صالح الزوي. **علم الاجتماع الحضري**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 2002م.
53-مارون عبود، **قبل انفجار البركان**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013).
54-مال الدين، شاوي. **النظام القانوني للمدن الجديدة: دراسة في التشريع العقاري**،الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر، 2017م.
55-مأمون، فندي. **"العمران والسياسة: منظور عمراني لتفسير التخلف"**،القاهرة: شركة مدبولي، 2022م.
56-محمد أحمد، عبد الله. **تاريخ تخطيط المدن**، القاهرة: دار الشروق،1981م.
57-محمد إسماعيل، قباري. **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية**، الإسكندرية، منشأة المعارف،1985م.
58-محمد الجديدي، **مسائل في الجغرافية الحضرية**، تونس، 1997م.
59-محمد عاطف، غيث. **علم الاجتماع الحضري**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1993م.
60-محمد علي، محمد. **أصول علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997م.
61-محمد، الجوهري. شكري، علياء. **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994م.
62-محمد، شلبي. **المنهجية في التحليل السياسي** ،الجزائر: دار هومه، ط.04، 2002م.
63-محمود عيد محجوب وآخرون، **دراسات في المجتمع البدوي**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998م.
64-محمود يسري حسن واخرون، **تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة**، القاهرة: معهد التخطيط الإقليمي والعمراني، 1968م.
65-نصر ،محمد عارف. **إبستمولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2002م.
66-هربرت، شنايدر. **تاريخ الفلسفة الأمريكية**، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، القاهرة: مصر، 1964م.
67-الهيني صبري، فارس. **التخطيط الحضري**،عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م.

68-وليام دول، **المنهج في عصر ما بعد الحداثة**، تر: خالد عبد الرحمان العوض (الرياض: مكتبة العبيكان، 2016).

رابعا: المقالات العلمية

69-إبراهيم جواد آل يوسف، محمد مهدي حسين، **المدن الذكية المستدامة آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين**، جامعة التكنولوجيا العراق بغداد (أكتوبر 2015)،في (28/03/2023): https://2u.pw/fseXH1

70-أحمد ،القاضي. محمد، العراقي."خصائص المدن الذكية ودورها في التحول"، **المجلة العلمية الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا**، جامعة الازهر: كلية الهندسة، قسم العمارة والتخطيط، 2018م.

71-أحمد شمخي، الخفاجي. "النظريات الفلسفية الاجتماعية ودورها في تفسير منظومة العمران"، **مجلة التخطيط العمراني والمجالي**، م.2، ع.8 ،جوان 2021م.

72-بلعالم، عبد القادر. "التأصيل الفلسفي لمفهوم السياسة عند ابن باجة.. أو من سياسة النفس الى سياسة المدينة"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.0،السداسي الأول 2008م.

73-بلقيدوم، صباح. مأمن، حياة. "المدينة الذكية: آفاق جزائرية بخطى عالمية"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، م.03،ع. 01، جامعة خنشلة، الجزائر،2019م.

74-بن النوي عائشة، " المدن الذكية: إنجازات وتجارب عالمية وعربية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، م.3، ع.4، ديسمبر 2021م.

75-بن عمر، عادل. هيشور، فاطمة الزهراء. "الجماعات الإقليمية ودورها في تسير المدن الجديدة في الجزائر (دراسة تحليلية للقانون 02- 08)"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م.07، ع01، أفريل 2023م.

76-رابح، هزلي. "استراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.21، ديسمبر 2015م.

77-سالم، محمد. "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، م.05، ع.01، 2022م.

78-الطاهر الدرع، "الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني :من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع "، **مجلة ساعي المعرفة**، ، جامعة محمد لخضر- يسكرة-، ع.16 ، أكتوبر 2013م.

79-الطاهر سواكري، إسهامات نظرية النوافذ المكسورة، **حوليات جامعة الجزائر 01**- الجزء -02، م. 29، ع.29، جوان 2016م.

80-عبد القادر، أوزقزو. "المدينة والحضارة في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي"، **سلسلة الأنوار**، م.09، ع.01، جوان 2019م.
81-فلاق، صليحة. فوقة ،فاطمة و مرقوم ،كلثوم. "استراتيجيات دعم التحول ملدن الذكية في العالم العربي"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، م.7، ع.2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020م.
82-قاضي احمد ،نجيب عبد الحكيم. العراقي، محمد إبراهيم. "خصائص المدن الذكية ودورها في التحول إلى استدامة المدينة المصرية"، **المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا**، م.1، ع.1، 2018م.
83-محمد ، بن أحمد. "المدينة: سؤال الفلسفة"، **مجلة سلسلة الأنوار**، م.09، ع.01،جوان 2019م.
84-محمود ،يسرى حسن واخرون، **تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة**، القاهرة، 1968م.
85-مصطفى ،عوفي. روابحي ،سناء. "المدن الجديدة حلم الامس وأزمة المستقبل"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م.11، 2019م.
86-ياسين، بولالوة. زيد المال، نجوى. " إدارة المدن الجديدة بالجزائر: السياسات المهملة"، **مجلة آفاق الفكرية**، م.10، ع.01، ماي 2022م.

خامسا: المداخلات و الملتقيات

87-محمود أمين ،علي. **أثر التحولات السياسية ولاقتصادية في تشكيل نسق الاستيطان والعمران في مصر**، ورقة بحثية، مؤتمر تنمية الريف المصري، جامعة المنوفية: كلية الهندسة، 2007م.
88-محمود أمين، علي. **الأدوار الوظيفية للمدن والمجتمعات الجديدة في إطار السياقات القومية والإقليمية للتنمية العمرانية الشاملة**، ورقة بحثية، المؤتمر الدولي لسياسات تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، مكتبة الإسكندرية، 2009م.

سادسا: مذكرات ورسائل وأطاريح جامعية

89-جبري محمد، **" التأطير القانوني للتعمير في ولاية الجزائر"**، رسالة الماجستير (جامعة الجزائر02: كلية الحقوق).
90-جبري، محمد. **التأطير القانوني للتعمير في ولاية الجزائر** ، رسالة الماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، بدون ذكر السنة.
91-حنان، مراد. **مكانة المواطن والمواطنة في المدن: دراسة استشرافية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2017/2016م.

92-رياض تومي "أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية: مدينة الحروش نموذجا"، رسالة الماجستير (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، 2006).
93-رياض، تومي . **أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية – مدينة الحروش نموذجا**، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005م.
94-سالم محمد،" **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م.05، ع. 01، (2022).

95-سنوسي رفيقة ، " **أداوت التهيئة و التعمير بين التشريع و التطبيق - دراسة حالة مدينة باتنة-**" ، رسالة الماجستير، (معهد الهندسة المدنية والري و الهندسة المعمارية: جامعة حاج لخضر، باتنة 2011).
96-سنوسي، رفيقة. **أداوت التهيئة و التعمير بين التشريع و التطبيق - دراسة حالة مدينة باتنة-** ، رسالة الماجستير، معهد الهندسة المدنية والري و الهندسة المعمارية ، جامعة حاج لخضر، باتنة 2012/2011م.
97-طارق جلال ،حبيب. **المدخل نحو تخطيط التجمعات الصحراوية في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير في العمارة، جامعة أسيوط: كلية الهندسة، 1994م.
98-عثماني، مصطفى . **علاقة التخطيط العمر اني بالظاهرة الأمنية**، رسالة ماستر ،المدرسة العليا للدرك الوطني، 2019/2018م.
99-غواس، حسينة . **الآليات القانونية لتسيير العمران** ، رسالة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2012/2011م.
100- كريم، ابو حلاوة. **نشأة مفهوم المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، بدون سنة.
101- مدور يحي، "التعمير و آليات الإستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، 2012).
102- هشام أمين، مختار. **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الأزهر: كلية الهندسة، بدون سنة.
103- هند، دريد. **سياسة العمران في الجز ائر بعد الاستقلال: قراءة نقدية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022/2021م.

104- وفاء بشاينية، استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012).

سابعا: المو اقع الإلكترونية

105- "جدلية الإنسان والمدينة: هل نحن متساوون أمام حق العيش في المدن؟"، مركز دراسات الوحدة العربية، في:
جدلية الإنسان والمدينة: هل نحن متساوون أمام حق العيش في المدن؟ - CAUS - (*) مركز دراسات الوحدة العربية
تاريخ الاطلاع: (09/06/2023)

106- **التجارب العالمية والمحلية في مجال إنشاء المدن الجديدة**، في: https://2u.pw/MSqJHb

تاريخ الاطلاع: (07/03/2023)

107- زهير الخويلدي، "ميشيل فوكو بين البحث الأركيولوجي والتذويت الفلسفي"، **الهدف**، 08 مارس 2022، تم الاطلاع في 06/04/2023:https://2u.pw/u511egs

108- سامي الشيخ عامر، **"المدينة الفاضلة: يوتوبيا"**، تم الاطلاع على الموقع في(08/04/2023): المدينة الفاضلة (يوتوبيا) - اكتب(oktob.io)

109- سيدي محمد بن مالك، "المكان المغاير في منظور ميشيل فوكو"، فكر، في:
مجلة فكر الثقافية - المكان المُغاير في منظور ميشال فوكو.pdf

110- عبد الله ،البياري عمارة. **"عن المدينة بما هي لغة"**، بدايات، تم الاطلاع على الموقع في 06/06/2023:
عن المدينة بما هي لغة | بِدَايَات(bidayatmag.com)

111- علي المرهج، **حول مدنية الفلسفة**، في صحيفة العالم الجديد، تم الإطلاع على الموقع في(16/04/2023): حول مدنية الفلسفة - صحيفة العالم الجديد(al-aalem.com)

112- **علي الوردي**، "موقع حكم اقتباسات أقوال"، تم الاطلاع على الموقع في(27/03/2023): : DOC-20221119-WA0008.pdf

113- العيشي، علاء. وآخرون، **نظريات تخطيط المدن**، ص6، في (09/04/2023): نظريات تخطيط المدن by علاء العيشيGoodreads |

114- فهد الحازمي، **"سر كآبة المدن الفاضلة عند برتراند راسل"**، تم الاطلاع على الموقع في(01/05/2023): سر كآبة المدن الفاضلة عند برتراند راسل – ساقية(saqya.com)

115- **لسان العرب**، ابن منظور. (إيران: دار أدب الحوزة، ج 13)، ص 402، تاريخ الإطلاع على الموقع (2023/03/23)، في: https://2u.pw/PXq5ak.

116- محمد، الجاغوب. **"الفلسفة البراغماتية"**، في: دنيا الوطن، تم الاطلاع على الموقع في (2023/04/05) على الرابط: الفلسفة البراجماتيةبقلم:د. محمد الجاغوب | دنيا الرأي (alwatanvoice.com)

117- المدن الذكية: **مدن المستقبل**، تم الاطلاع على الموقع في (27/03/2023): https://www.microsoft.com/ar-sa/industry/government/resources/smart-cities

118- مساهمو المحطة، **"المدينة الفاضلة وأحلام الفلاسفة"**، تم الاطلاع على الموقع في (09/04/2023): المدينة الفاضلة وأحلام الفلاسفة - المحطة(elmahatta.com)

119- مشعل مفضي العنزي، **المدن الجديدة في المملكة العربية السعودية**، تم الاطلاع على الموقع في 07/04/2023: https://qawaneen.blogspot.com/2020/11/blog-post_21.html

ب. قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية

Books :

120- Alain، Beiton et autre. **sciences sociales**, France : Dalloz édition, 2eme édition, 2000.

121- Alan Tunner .Ed .**the cities of the poon**,New York,1980.

122- Annie ,Fourcaut . **La Ville divisée : Les ségrégations urbaine en question France XVIIIe XXe siècles** , Paris : Creaphis, 1996.

123- Calthorpe, Peter. **The Next American Metropolis: Ecology, Community and American dream** ,Princeton Architectural Press, 1993.

124- Clayton, Dalal, B, and Bass.S. **Sustainable Development Strategies**: A Resource Book London: Earthscan.2002.

125- Desmond Morris, The Human Zoo, New York: Random House, 2009.

126- GASTON BACHELARD : « La poétique de l´espace », puf, paris, troisième édition, 1961.

127- Jacobs, Jane,**The Nature of Economies**, New York: Modern Library, 2000.

128- Jean Pierre ,Gaudin.Philippe Genestier& Françoise Riou , **La Ségrégation : Aux sources d'une catégorie de raisonnement**, Paris : PUCA , 1995.

129- Leonardo, Benevolo. **Histoire de la ville**, Marseille : Parenthèse, 2004.

130- Maslow, A.HA.**A theory of human motivation.** Merchant Books. Retrieved from A summary of motivation theories: Martino Fine Books,2013.

131- Max-Neef,M A, Elizalde, A, &Hopenhayn, **M. Human Scale Development Conception, Application and Further Reflection,** The Apex Press :New York and London ,Library of Congress Cataloguing-in Publication Data ,1991.

132- McClelland, D. **The Achieving Society**,Van Nostrand, Princeton, N.J,1961.

133- Michel Foucault: «Des espaces autres», in «Dits et écrits (1954-1988), Tome II, 1976-1988», Gallimard, collection « Quarto », Paris, 2001.

134- Mikhail ,Bakhtine **. Esthétique et théorie du roman**, Paris: Gallimard, 1978.

135- Mumford, Louis. **cité à travers l'histoire**, Durand, Paris: édition de seuil, 1964.

136- Pirenne, Henri. **Les villes du Moyen-Âge**, PUF, 1992.

137- Robert , Spizzichino. **De La Ville En Politique**, Paris : l'Hartmann, 2011.

138- Rogers, R. **Cities for Small Planet**, Faber and Faber, Limited, London.1997.

139- Serkaran Uma**, Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, 4th ed, (New York: John Wiley and Sons Ins, 2003.

140- William, Orville Winter**.The Urban Polity** ,New York: Dodd, Mead & Company , 1969.

141- Yeang, K. **The Green Designing Skyscraper the Basic for Designing Sustainable Intensive Building**. Pestle, Munich, Germany,1999.

Articles and Reviews:

142- Bakici, E. Almirall. & J. Wareham, "A Smart City Initiative: The Case of Barcelona"**, Journal of the Knowledge Economy**, Vol.4, No. 2, 2013.

143- Benninger C ,**"Principles of Intelligent Urbanism",** in Ekistics, Vol. 69, no.412,2001.

144- D ,Innes. J, and Booher. "Consensus building and complex adaptive systems: A framework for evaluating collaborative planning", **Journal of the American Planning Association**, Vol. 65, No. 4,1999.

145- Fainstein, S.S., New directions in planning theory **,Urban affairs review**, vol.35, no.04, March 2000.

146- Haidi, ahmed Chalabi. New Cities Management in Egypt: A Comparative Study, **Journal of Al Azhar University Engineering Sector**, Vol.11, No.39,. April 2016

147- Howard.New urbanism: A new approach to the way America builds **,Spatium,** v.09.2003.

148- James T. Bannett and Thomas J. Dilorenzo, Pathology to Politics: Public Health in America (New Brunswick: Transaction Publishers, 2008.

149- L. Sandercock. "when strangers become neighbors: managing cities of difference". **Planning Theory and Practice**, vol 1, no 1, 2000.

150- L.Santos .& Martins. ,Monitoring Urban quality of life: the porto experience**, Social Indicators Research**, vol.80, no.02,august 2007.

151- Mogens Herman Hansen, Polis : An Introduction to the Ancient Greek City-State, ENTELEKYA LOGICO-METAPHYSICAL REVIEW,vol.02,no.01,May 2018.

152- Monique Dagnaud , Le Mythe de la qualité de la vie et la politique urbaine en France : Enquête sur l'idéologie urbaine urbaine de l'élite technocratique et politique 1945-1975 (Paris : Ehess Mouton & Co , 1978 .

153- Olivier Dumoulin, Les Expériences de XXe siècle, in : Yannick Marec , Villes en crise ? les politiques municipales face aux pathologies urbaines (Paris : Créaphis , 2005).

154- R. Costanza(Ed), Quality of life: An approach integrating opportunities, human needs, and subjective well-being, **Ecological Economic**s,vol.61,no.02,March2007,

155- R.Giffinger. Smart cities Ranking of European medium-sized cities, Centre of Regional Science, Vienna UT, 2007.

156- Rafieian, M. and A. Alizadeh, **An Integrated Approach of Spatial Justice and Structure to Detect Spatial Conflicts in Yazd City**, Iran: University of Science & Technology, vol.07, no.02, 2017.

Thesis

157- Abderhmane Hammiani , **L'habitat auto construit et son impact sur le développement de la ville. cas de Biskra**, Thèse présentée pour l'obtention du diplôme

du magistère en architecture. départements d'architecture, Biskra : université Med Kheider. départements d'architecture 2001.

158- Nadjai Fatiha, "LES INSTRUMENTS D'URBANISME ENTRE PROPRIETAIRE FONCIER ET APPLICATION – CAS D'ETUDE : LA VILLE DE BATNA" ,magister) université de mohamed khider , biskra: faculté des sciences et de technologie, 2013.

Electronic resources :

159- ASSESSING SMART CITY INITIATIVES FOR THE MEDITERRANEAN REGION, European Investment, Bank, (April, 2015) : **d1a_concept_and_challenges.pdf (transyt-projects.com)**

160- ASSESSING SMART CITY INITIATIVES FOR THE MEDITERRANEAN REGION, European Investment, Bank,.(April, 2015): http://www.eiburs-ascimer.transyt-projects.com

161- Charlotte ,Bozonnet**"La ville nouvelle de Sidi Abdellah, concentré des maux algériens "**, le monde , Publié le 26 décembre 2017 à 06h43,consulter le 01/03/2023:https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/12/26/la-ville-nouvelle-de-sidi-abdellah-concentre-des-maux-algeriens_5234397_3212.html

162- https://repository.lib.ncsu.edu/handle/1840.16/4834?show=full

163- Layne M. R, **Supporting Intergenerational Interaction: Affordance of Urban Public Space**, Doctoral dissertation, Graduate Faculty of North Carolina State University (2009), Retrieved from(07/04/2023) :

164- MATET, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004.

165- Online etymology dictionary 24/03/2023 : https://www.etymonline.com/word/city